دكتوره
نهى السيد حامد فهمى
خبير أول
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

دراسات فى التحضر

مطبعة
المكتب العلمى الحديث
٢٨ شارع عدلى القاهرة

دكتوره
نجوى السيد حامد فهمى
خبير أول
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

دراسات فى التحضر

مطبعة
المكتب العلمى الحديث
٢٨ شارع عدلى القاهرة

فهـــــــــرس

رقم الصفحـــة

مقدمة

تقع دراسة التحضر ضمن دراسات التغير بوجه عام ، وهى كثيرة وشائعة . وبالرغم من غزارة هذه الدراسات ، إلا أنها غير مشجعة من وجهة نظر علم الاجتماع ، لأن العلماء والباحثين مع تسليمهم بأهمية هذا الموضوع الحيوى ، إلا أنهم تغاضوا عن القاعدة الأساسية التى نادى بها دوركايم والتى تعزو الأساس الأول لأى عملية اجتماعية يردها للتكوين الداخلى للهيئة الاجتماعية التى تحدث فيها هذه العملية . وقد أراد دوركايم بهذا أن يوجه التحليل السوسيولوجى اتجاهاً مخالفاً لأفكار سبنسر وكونت الخاصة بالتطور الاجتماعى بأن يفسر الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض باعتبارها نسق من العناصر المترابطة
(Systeme d, elements interdependants.)

ويفتقر علم الاجتماع حتى يومنا هذا إلى نظرية منظمة واضحة للتغير الاجتماعى . ويرجع هذا أساساً إلى العقبات الأيديولوجية التى اعترضت علم الاجتماع فى عصره الميتافيزيقى — والتى فسرت التغير بأنه تعبير عن تقدم الإنسانية وتقدم الجنس إلى الأمام وفى اتجاه واحد — وإلى نشأة اتجاهات متعددة حاولت تفسير التغير بعوامل خارجية جغرافية كانت أو بيولوجية أو نفسية . وهذا الاتجاه وإن كان يعطى فكرة عن مستقبل المجتمعات نفسها ، إلا أن العمليات الاجتماعية تبدو فيه قليلة النوعية ، حتى أنها تفسر فى نهاية الأمر بمحرك غريب عنها ، أى بعامل آخر .

وإذا كان الفضل يرجع إلى دوركايم فى إبراز نوعية الظاهرة الاجتماعية وتفسير الواقع الاجتماعى بالشكل الاجتماعى ، إلا أن نظريته يعتريها بعض

الغموض ، فإذا كانت البيئة الاجتماعية الداخلية كل لا يتجزأ ، فإن هذا الجزء يبدو وكأنه مسبب للعمليات الاجتماعية التي تحدث داخله دون الأخذ في الاعتبار أن العمليات الاجتماعية نفسها هي جزء من هذا الكل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن دوركايم يميز في البيئة الاجتماعية الداخلية — الأساس الأول للعمليات الاجتماعية — الظواهر المورفولوجية التي تحتل المركز الأول كمحركات حقيقية للعمليات الاجتماعية .

وبالرغم من أن دوركايم يصف هذه الظواهر بأنها ظواهر اجتماعية - داخلية intra - sociaux إلا أن هذا الاختلاف يبدو وكأنه اختلاف لفظي أكثر من كونه اختلاف حقيقي . لقد لفتت نظره محتويات البيئة الاجتماعية الداخلية بصفتها الملموسة ، ولم يهتم بتحليل البيئة الداخلية كنسق ، وبدلا من الرجوع إلى « كل اجتماعي » بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من غموض ، كان في إمكانه الرجوع إلى « كل » له طابع منظم يعني أن يرتب العناصر المتضامنة ترتيباً هياركياً .

وقد وقع ماركس في نفس الخطأ عندما ميز الظواهر الاقتصادية ، كذلك مارسيل موس مع اعترافه بالطابع الكلي للوقائع الاجتماعية ، إلا أن هذا المفهوم غير واضح لديه ولم يعرفه تعريفاً إجرائياً يسمح له باستخدامه في البحوث التطبيقية [١]

إن علماء الاجتماع الأول قد اهتموا اهتماما خاصا بالتأريخ للمجتمعات الإنسانية ، فنظروا إلى المجتمع نظرة دينامية : سبنسر (قانون التطور) ، دوركايم (تقسيم العمل) ، سيمل (دراسته عن الصراعات) ، باريتو (تحليله للصفوة) ، ماركس وانجلز تطور المجتمع الرأسمالي ، كل هؤلاء نظروا إلى الواقع الاجتماعي لا نظرة المصور الفوتوغرافي الذي يسجل صورة في وقت ما

(١) Granai (Goorges) Le probleme du changement social et la theorie sociologique cahiers internat ionaux de sociologie V.XXXVI, 1964, P. 33 – 34

خارج الزمن ، ولكن بنظارة السينمائى الذى يستعيد على شريطه حركة الأفراد وسريان الاحداث .

وقد ظهرت المدرسة الوظيفية لتحول اتجاه علم الاجتماع عن التاريخ كموضوع للدراسة ، وكنوع من رد الفعل المعارض للمدرسة التطورية . فقد نقدت المناهج التى استخدمها سبنسر وبالتالى الاستنتاجات التى انتهى إليها وأحلت محلها منهج أكثر دقة فى تحليل المجتمع باعتباره وحدة متكاملة . واهتم هذا الاتجاه الجديد بوصف البناءات ووظائف التنظيم الاجتماعى .

ومع ذلك استمر كثير من الوظيفيين فى دراسة بعض عوامل وأشكال التغير الاجتماعى مثل كروبر Kroeber الذى درس التغيرات التى أحدثها انتشار المخترعات الفنية والمعارف الإنسانية ، وبرنيت Barnett الذى اهتم بتحليل المخترعات فى المجتمعات التقليدية والمجتمعات المتقدمة ، وميرتون Merton الذى تتبع دور العوامل ، الاجتماعية — الثقافية ، فى تطور المعارف العلمية والتكنولوجية ، وسملسير Smelser الذى عكف على تحليل نظرى وامبيريقى لعمليات التغير فى التنظيم والعمل الصناعى بعد إدخال الآلات فى مصانع النسيج الإنجليزية .

وإن دل هذا على شىء ، فإنما على إن تقليد الدراسات التاريخية فى علم الاجتماع لم تنقطع كلية (١) .

وابتداء من سنة ١٩٤٥ ظهرت مجالات جديدة لدراسة التغير : وهى الدول النامية أو دول العالم الثالث التى وجدت فى العلوم الاجتماعية الخاصة مجالات قياسية لتحليلاتها ، باعتبارها معامل حقيقية تتحقق فيها التجارب الحية

---

(١) Rocher (Guy) Introduction a la sociologie generale Tom II Montreal H.M.H. 1968 P. 300 – 303.

فى واقع حى يعيشه الباحث دون أن يحتاج إلى الرجوع للتاريخ لاستعادة سريان الأحداث .

وقد أثارت جهود هذه الدول — للخروج من ثباتها العميق فى التخلف ، والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى شهدتها — اهتمام علماء الاجتماع الذين عادوا مرة أخرى لدراسة التغير ، كما أن حكومات الدول المستعمرة كانت تتابع هذه التحولات الاجتماعية وهذه الأحداث السياسية بقلق شديد خوفاً على مصالحها ، فمولت بحوث كثيرة فى مستعمراتها ، الغرض منها أساساً التعرف على أسلم الطرق لإدارتها . .

وإلى جانب هذا ، ظهرت جماعات متطرفة فى المجتمعات المتقدمة مثل الـ « Hopes » التى تحولت فيما بعد إلى حركة الـ « Hippy » ولجأت بعض الجماعات اليمينية واليسارية إلى العنف لتقويض النظام وإقامة نظام جديد ، وكذلك ثارت جماعات الشباب والطلبة رافضين المجتمع الصناعى البيروقراطى الرأسمالى باحثين عن مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً ، ولم تكن هذه الحركات إلا تعبيراً عن صراع عميق فى القيم . . ورغبة فى تغيير الايديولوجيات السائدة ، واتجاهاً إلى تغيير فى البناء .

وكان من الطبيعى أن يهتم بعض علماء الاجتماع بهذه الأحداث امثال Marcuse . .

وأخيراً وليس آخراً ، الاهتمام الكبير حديثاً بنظرية ماركس وأعماله سواء من جانب علماء الاجتماع الماركسيين ، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر لوفير Lefebre وجولدمان Lucien Goldman الذين تأثرت أعمالهم النظرية والامبيريقية بإطار الفكر الماركسى ، أو علماء غير ماركسيين اهتموا بأعمال ماركس وهم من المهتمين بدراسة التغير الاجتماعى ، ونذكر منهم على سبيل المثال

ميلز C. Wright Mills ، ودارندورف Ralf Dahrendorf وجورفيتش Georges Gurvitsh . ويعتبر هذا الأخير أول من أبرز بطريقة واضحة الإسهام السوسيولوجي لماركس ..

أن اهتمام هؤلاء العلماء بسوسيولوجية ماركس يجعلهم يلتفتون أكثر من غيرهم إلى المشاكل النظرية والامبيريقية التي تثيرها المعرفة السوسيولوجية لتطور المجتمعات لصراع الطبقات ، الحركات الثورية ، والتحولات البنائية .

وقد أحيت هذه العوامل مجتمعة لدى علماء الاجتماع المحدثين النزعة إلى الاهتمام بدراسة عمليات التغير ، مسبباته ، والقائمين على شئون التغير والعقبات التي تقف أمام التغير : وما إلى ذلك من موضوعات[1] .

لذلك ، فعلم الاجتماع الديناميكي الذي نتحدث عنه اليوم ليس له ذات المعنى الذي كان يعطيه له كونت وسبنسر .. وإذا كانت المدرسة الوظيفية قد عارضت أو قامت كرد فعل لسوسيولوجية التطور ، فإنها لا تتعارض مع سوسيولوجية التغير ..

والتغير الاجتماعي إنما هو نتاج عدة عوامل وليس نتاج عامل واحد ، هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض ، ولو لم يكن لها ذات الوزن في أحداث التغير ، ومع ذلك ، فإن ترتيب أهميتها يختلف من مجتمع لآخر .. وقد أعطى دور كايم أولوية خاصة للعامل الديموجرافي في أحداث التغير ، بينما وجدت أمثلة أخرى كثيرة تنفي الافتراض الذي وضعه دور كايم ، فإن بعض المناطق في آسيا مثلا كثيفة السكان ، ومع ذلك لم تعرف النمو الاقتصادي الذي عرفته مناطق أخرى أقل كثافة ، كما وأن انخفاض عدد السكان قد يؤدي إلى نمو اقتصادي في بعض

---

(١) Rocher (Guy) Organisation sociale . Introduction a la sociologie generale, P. 213.

الظروف ، لذلك أضاف هنرى جبين Henri Janne إلى الكثافة الديموجرافية عاملين أو شرطين : عامل اقتصادى ، هو توفر موارد بيئية كامنة ، وعامل ثقافى ، هو القدرة على تطوير وتنمية التكنيكات الضرورية[1] .

وقد صاغ بالنديه Georges Balandier هذا العامل الأخير صياغة مختلفة « القدرة على التكيف لمقابلة مطالب الواقع الاقتصادى عن طريق قواعد وقيم تتناسب مع الثقافة القائمة » .

وأعطى كثير من علماء الاجتماع أهمية خاصة للعامل التكنولوجى ، حتى أن كثيراً منهم اتخذ الحالة التكنولوجية كمعيار لتصنيف المجتمعات ، ومن أبرز هؤلاء هيمفورد L. Humford فى كتابه Technique civilisation ، ولا يجب أن ننسى إسهام ماركس وإنجلز Marx, Engeles ، فى هذا الخصوص وصياغتهما الخاصة لتأثير العامل التكنولوجى : فالعامل التكنولوجى فى نظرهما ليس عاملا تاريخياً يؤثر بمفرده بالضرورة ولكن تأثيره يتوقف إلى حد كبير على اتجاه الشعوب نحوه ، لذلك نجده لم يؤثر بنفس الدرجة فى كل المراحل التاريخية وفى كل الحضارات . . وإذا كان لهذا العامل أهمية بالغة اليوم بمقتضاها يمكن أن نقول أننا إزاء متغير له وزنه ، فلأنه يحتل المكانة الاولى فى ثقافة المجتمع الحديث وفى حياة جميع أعضائه . . ولكن ليس معنى هذا أن هناك حتمية تكنولوجية ، فالتكنيك متغير مستقل ويجب النظر إلى الظواهر الاجتماعية الأخرى فى ضوء هذا المتغير المستقل ، وهو لا يوجد ولا يكتب له الوجود كعنصر مستقل من عناصر الثقافه كالدين والايديولوجيا والأخلاق ، ولا يوجد فقط فى مستوى البناء التحتى Infrastructure كما يريد له ماركس ، ولكنه يأتى فى نفس الوقت من عالم الأشياء ومن عالم الفكر والاتجاهات والقيم . .

(١) Rocher (Guy) Ibid, P. 382.

كما أعطى بعض العلماء وفى مقدمتهم ماكس فيبر Max Weber أهمية خاصة للقيم الثقافية فى أحداث التغير . فالأفكار لها تأثير اجتماعى بقدر ما تنشط وتوجه أعمال الأفراد الاجتماعيين ، فهى تؤثر على التغير عند ما تعمل كقيم تستطيع أن تتكامل أو تصاغ فى نسق أيديولوجى تتبناه الجماعة . ففى كتابه الشهير « الأخلاق البروتستانتية » وروح « الرأسمالية » يوضح ماكس فيبر أثر القيم الدينية البروتستانتية المستوحاه من تعاليم كالفن Calvin على تقدم الرأسمالية الغربية . فالرأسمالية فى نظر ماركس روح وعقلية وهو يعرفها بأنها نمط من السلوك الاقتصادى الخاص يتميز بالبحث عن مكاسب متزايدة عن طريق الدراسة العلمية المنظمة لوسائل الإنتاج (موارد ، رأسمال ، تكنيك ، تنظيم عمل) ولظروف السوق أو التبادل » .

وقد وجدت روح الرأسمالية بهذا التعريف فى مراحل مختلفة من التاريخ فى مصر والصين ولكنها تحققت بأبرز صورها فى العهد الحديث ، وقد وصفها جى روشيه Rocher (Guy) « بأنها تنظيم عقلى لإنتاج أيدى عاملة حرة — من غير الأرقاء والعبيد — ودراسة متعمقة قائمة على حسابات دقيقة للأسواق[1] » .

إن دراسة ماكس فيبر تدخل فى نطاق أعمال ماركس ، ولكنه اتخذ اتجاهاً آخراً فى تحليله للرأسمالية ، فقد حاول التعرف على روح الرأسمالية الغربية الحديثة ، والقيم العقلية التى تميزها وذلك بتوضيح الرابطة التاريخية التى تجمع هذه القيم بأخلاق لها أصول دقيقة » .

(١) Ibid P. 400

يمكن القول أن عوامل التغير كثيرة ومتنوعة وهى تختلف من مجتمع لآخر ، ومن بيئة لأخرى . وقد يعطى الباحثون أولوية لعامل دون الآخر متناسين التأثير المتبادل بين كافة العوامل ، فالنمو السكانى يؤثر على استخدام التكنولوجيا ويتأثر بها ، وكذلك فإن القيم السائدة فى مجتمع ما هى التى تعمل على تشجيع التغير أو تضع العراقيل أمامه .. وتكون شرطاً أساسياً فى قبول التغير .. فالشروط مكملة لبعضها البعض ، فهى التى تسمح للعوامل بالتأثير أو تعرقل هذا التأثير أو تؤثر على إيقاع التغير أو اتجاهه أو مدى انتشار التغير المطلوب ..

ونحن مع أخذنا فى الاعتبار لأهمية العوامل المتعددة فى تفسير التغير ، إلا أننا نعترف فى حالة البلاد النامية بالذات بالمكانة الأساسية للتنمية الاقتصادية ، ونعنى بها استخدام العوامل الاقتصادية المختلفة للارتفاع بالدخل القومى والنهوض بمستوى معيشة هذه البلاد ..

فهذه البلاد فى مرحلة انتقالية سريعة وفى بعض الأحيان عنيفة ، يتفتت فيها نمط المجتمع التقليدى ، وتتغير وتتحرك تحت تأثير التصنيع والآثار الاجتماعية والثقافية التى تترتب عليه .. فالتصنيع يكون هدف فى حد ذاته تنتظم حوله الدافعية والطاقات الإنسانية ، فباسمه تتهاوى الضغوط والضوابط السياسية والقانونية ، كما أن متطلبات التصنيع هى التى تحرك الأفراد وتغير من طرق الحياة والتنظيم الاجتماعى ..

ولعل من أبرز التحولات الاجتماعية المصاحبة للتصنيع ظاهرة التحضر .. فالتحضر أصبح فى عصرنا الحالى ظاهرة عالمية اهتم بها علماء الاجتماع المحدثون وخاصة أنه ما من مجتمع من المجتمعات فى عصرنا الحالى لم يتعرض بصورة أو بأخرى لتغيرات أثرت على بنائه الاجتماعى فيما يتعلق بالنظم القائمة أو العلاقات السائدة فيه نتيجة لنمو المدن والمناطق الواقعة تحت تأثيرها ..

وقد تزايد الاهتمام بالتحضر عندما ظهرت الحاجة إلى توجيه هذا التحضر لمصلحة الجماعة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التخطيط وأصبح فى المجتمع الاشتراكى ضرورة حتمية ، ولعل أهم العقبات التى تواجه المخططين درجة التخلف التى تعم القطاع الريفى ، والفجوة الكبيرة التى تفصل الحياة الريفية عن الحياة الحضرية .. فبينما عملية التحضر سريعة فى المناطق الحضرية نظراً لأنها مركزاً للتغير الاجتماعى تظهر فيه بوضوح ، الأفكار المستحدثة والاختراعات الحديثة التى تعمل على سد احتياجات الأفراد الذين يعيشون فيه ، فإن إيقاع هذا التحضر بطىء فى القطاع الريفى ..

هذا ويمثل النظام السياسى المصاحب لثورة ١٩٥٢ ونظام الاقتصاد الموجه الذى اتبع فى أعقابها العاملان الموجهان للعمليات الاجتماعية الهامة فى مصر ، وهى التصنيع والتحضر ، فقد اتجهت مصر نحو التصنيع الثقيل وهو سبيلها الوحيد للتنمية الاقتصادية السليمة ، وأنشئت المصانع على طول البلاد وعرضها .

والتصنيع يؤدى إلى هجرة الأيدى العاملة الشابة والأسر إلى المدن ، كما يؤدى إلى نشأة مدن جديدة حول المصانع أو على طرق المواصلات المؤدية إليها ، ففى سنة ١٩٤٧ كان الحضريون يمثلون (٣٣ ٪) من العدد الكلى للسكان ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (٣٧ ٪) سنة ١٩٦٠ ، ثم الى (٤٠ ٪) سنة ١٩٦٦ ، وكسبت المناطق الحضرية حوالى ٤ ٧١ر٨٣٩ر٥ نسمة على حساب المناطق الريفية فيما بين سنتى ١٩٤٧ ، ١٩٦٦ (١) . وارتفع نتيجة لذلك عدد العاملين بغير المهن الزراعية .. وبالتالى نسبتهم فى القوى العاملة من (٣٢ر٨٪) إلى (٤٢ر٧٪) على التوالى ، هذا الارتفاع فى نسب السكان الحضريين فى المجتمع كشكل بالإضافة

(١) The increase of population in the U.A.R. and its impact on development, central Angency for public mobilisation and statistics, cairo, 1969, P, 167.

إلى انخفاض نسبة العاملين بالمهن الزراعية عما كانت عليه سنة ١٩٣٧ (٢٣٫٤ ٪) يشير إلى الهجرة المتزايدة للسكان الريفيين تجاه المدن وخاصة المدن الكبرى (١) .

هذه المعطيات وإن دلت على شيء فعلى التحولات البنائية السريعة التى حدثت فى مصر وما يصاحب ذلك من تغيرات جذرية فى حياة الأفراد والجماعات .

وهناك جهود فعلا فى مصر لتحضر الريف والارتفاع بمستواه سواء بنشر الخدمات المختلفة فى القرى أو بإنارتها أو بإعادة بنائها أو بإنشاء المصانع فى قلب الريف ، ومن الأهمية بمكان فى ظل هذه الظروف المصطنعة ، دراسة عمليات التحضر ونتائجه ، أما عن طريق إجراء الدراسات العامة على اختلاف المستويات والاتجاهات سواء كانت تاريخية أو فيزيقية أو ايكولوجية أو اجتماعية ، أو دراسة القرى التى أدخل عليها التحضر عمدا أو قصدا والتعرف على التغير الذى استحدثه هذا التحضر فى حياة القرية والمنطقة بأسرها .

وإذا كانت الدراسات التاريخية تهتم بالتعرف على المراحل المختلفة التى تمر بها المجتمعات البشرية فى نموها وتطورها وما يصاحب ذلك من تغيرات فى خصائصها ووظائفها ، فإن الدراسات الفيزيقية تهتم بدراسة البناء الفيزيقى لهذه الوحدات الاجتماعية : والأشكال التى اتخذتها المساكن فى البيئة الحضرية ، الأنماط الجديدة من وسائل الراحة والمتعة التى أوجدتها الحياة الحضرية (مياه جارية ، مجارى ، مواصلات ، ترفيه) والمشاكل التى أوجدتها هذه المستحدثات . كما وأن الدراسات الايكولوجية تهتم اهتماما خاصا بتأثير العوامل

---

(١) التعداد العام للسكان ١٩٦٠ الجزء الثانى ، الجداول العامة ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٣ ، ص ٣٣٣ .

الأيكولوجية مثل البيئة ـ السكان التكنولوجيا على تنظيم الحياة الحضرية ، أما الدراسات الاجتماعية فتهتم أساسا بأثر المظاهر المجردة للمدينة ، أبعادها ، كثافتها ، وتجانس سكانها على طبيعة وكثافة العلاقات الاجتماعية ، وبالتالى على التنشئة الاجتماعية والطبيعة الإنسانية فيها (١) .

وهذه الدراسات باختلاف أنواعها تمكن الباحثين من التعرف على العوامل المرتبطة بظهور ونمو المدن من جهة وعلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية المصاحبة للتحضر والمترتبة عليه من جهة أخرى ..

هذه الدراسات العامة لها ميزة كبيرة وهى إعطاء الإطار العام لاعداد وتنفيذ البحوث فى بعض المناطق الحضرية الخاصة عن طريق المسوح الشاملة أو دراسة الحالة للتعرف على النمو التطورى لمدينة بذاتها أو منطقة بذاتها من كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وعلى المشاكل التى استحدثها التحضر مثل مشكلة الإسكان ومشاكل المواصلات والانحراف ... الخ ..

---

(١) Hauser (P) Etudes globales des zones urbaines in Mannuel de Recherches sociales dans les zones urbaines technologie et société Unesco, 1965, P. 95 – 98 .

الفصل الأول

التحضر

شروطه ، اتجاهاته ، نظرياته

أولا : صور التحضر ومراحله :

يتضمن الوجود الإنسانى الحديث عناصر كثيرة ، بالرغم من أنه مكون أساسا من عناصر ريفية ، فقد أصبح لعدد متزايد من الأفراد علاقات بحضارات المدن ، سواء بالعمل فيها ، أو بالاتصال بها بطريقة أو بأخرى ، وقد ساعدت على ذلك سهولة المواصلات وتوافرها وكثرتها (١) .

والتحضر بصفة عامة ، هو عملية إعادة توزيع السكان نتيجة للتحول الكلى للمجتمع من الأنشطة الأولية إلى الأنشطة الثانوية ، وأنشطة من الدرجة الثالثة . وهو عملية إدخال الآلات الحديثة فى العمل ، وحث الأفراد على زيادة فاعلية هذه الآلات ، ويصاحب ذلك تنظيم اجتماعى أفضل ونمو اقتصادى سريع .

فالنمو الاقتصادى ، يرتبط بصفة عامة فى المناطق المتقدمة ، بعملية التصنيع ، والتصنيع بدوره مرتبط بالنمو الحضارى ، حتى أن بعض المؤلفين يتحدثون عن التصنيع والتحضر كوجهين لعملة واحدة (٢) .

---

(١) Hatt (P.K.) Reiss (A.J,) The nature of the city in cities & society : The revised reader in urban sociology, The free press of glencoe, 1964 (ed) Paul K. Hatt, Aldert J. Reiss. P. 17.

(٢) Hoselitz (B.F.) The city, The factory & Economic groowth economic review V. 45 May 1955, F 166.

فالتحضر يعتبر اليوم الأخ التوأم للتصنيع، ويتخذ التحضر صورتين مثميزتين:

الصورة الأولى: هى المصاحبة لعملية التصنيع التى تجتاح البلاد النامية وخاصة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث ما زال يحاول أغلبية سكان العالم إقامة مجتمع صناعى .

الصورة الثانية: هى اتخاذ التحضر صورة جديدة فى البلاد المتقدمة مثل أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، التى يسود فيها مجتمع ما بعد التصنيع ، ذلك المجتمع القائم على الالكترونيات والطاقة النووية والعمليات الجديدة فى الكيمياء الحيوية والتى من شأنها أن ترسى قواعد التنظيم الاجتماعى والاقتصادى .

ولعل أهم ما يميز العالم الحديث ، التزايد غير الطبيعى فى عدد سكان العالم ، وسرعة حركة التحضر ، بتركز أعداد متزايدة من السكان فى المناطق الحضرية . فمنذ ١٦٥٠ زاد عدد سكان العالم ٦ مرات ، وارتفع عدد سكان العالم من ٥٠٠ مليون نسمة إلى أكثر من ٣ مليار نسمة سنة ١٩٦٤ ، وصاحب ذلك زيادة فى عدد سكان الحضر : فبينما كان عدد سكان المدن التى يزيد حجمها عن ٥٠٠٠ نسمة يمثل (٣ ٪) من سكان العالم ، أصبح يمثل حوالى (١٠ ٪) من سكان العالم سنة ١٩٦٠ ، أى أنه ارتفع حوالى (٧٦ ٪) فيما بين سنتى ١٨٠٠ ، ١٨٥٠ ، وبحوالى (٢٢٠ ٪) فيما بين سنتى ١٨٥٠ ، ١٩٠٠ ، وبحوالى (٢٥٥ ٪) فيما بين سنتى ١٩٠٠ ، ١٩٥٠ .

ففى القرن التاسع عشر ، ظهرت حركة التحضر واضحة بزيادة عدد السكان الحضريين فى المناطق المتقدمة اقتصاريا : أوربا وأمريكا الشمالية . أما فى القرن العشرين ، فان حركة التحضر هذه قد بدأت تكتسح المناطق النامية فى اسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، وأصبحت هذه المناطق هى المسئولة عن معدلات

التحضر في العالم (١) . فقد شهدت بعض الدول الأوروبية انخفاضا في معدل تحضرها (*) منذ سنة ١٩٣٠ ، مثل انجلترا وبلجيكا وهولندا وألمانيا الغربية ، فهذه الدول تكاد تكون متحضرة تحضرا كاملا ، لأن حوالى (٨٠ ٪) من سكانها يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ نسمة ويصاحب ذلك انخفاضا حاد في معدلات المواليد بها ، حيث يصل هذا المعدل إلى (١٩ ٪)فقط .

أما ايقاع التحضر في البلاد النامية فهو سريع ، ففي الهند مثلا ، زاد عدد السكان فيما بين سنتى ١٩٥١ ، ١٩٦١ بحوالى (٣٦ ٪) ، وهذه النسبة تمثل ضعف معدل نمو السكان الريفيين ومن المقدار أن يعيش ⅓ سكان الهند في المدن سنة ١٩٨١ . وهذا يعنى انتقال من ٥٥ إلى ٦٠ مليون نسمة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

وفي افريقية ، تضاعف عدد سكان دار السلام خلال فترة عشر سنوات ، أما كوناكرى فقد زادت أربع مرات عما كانت عليه خلال نفس هذه الفترة (٢) أما مدينة القاهرة فقد تضاعف عدد سكانها فيما بين سنتى ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ (٢٫٠٧٦ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ ، ٤٫٢٢٠ مليون نسمة سنة ١٩٦٦) (٣) ، وفي امريكا اللاتينية تضاعف عدد سكان مدينة سان تباجو فيما بين سنتى ١٩٤٠ ، ١٩٦٠ وزاد عدد سكان مدينتى سان باولو والمكسيك ثلاثة أمثال عما كانتا عليه ، في حين ارتفع عدد سكان مدينة كراكاس ٤ أمثال لما كانت عليه خلال ذات الفترة (٤) .

---

(١) Hauser (P) ibid P. 96

(*) بمفهوم نسبة السكان الحضريين إلى مجموع السكان .

(٢) Compte rendu de la XIII conferense internationale de service social, France 1966, P. 30.

(٣) التعداد العام للسكان ١٩٦٠ ، جداول عامة ، الجزء الثانى ، جمهورية مصر العربية مصلحة الاحصاء والتعداد ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١ .

(٤) Compte rendu ibid, P. 30.

تقسيم الدول وفقاً للمعايير الحضرية :

وإذا حاولنا تقسيم الدول وفقاً للمعايير الحضرية المتعارف عليها ، والتى أقرتها الأمم المتحدة ، وهى نسبة السكان الذين يعيشون فى مدينة يزيد حجمها عن ٢٠،٠٠٠ نسمة إلى عدد السكان ككل ، لوجدنا أنه يمكن التمييز بين فئتين ، هما :

الفئة الأولى : وتضم الدول التى يمثل عدد السكان الحضريين فيها ما بين ٢٥ إلى ٤٠٪ من العدد الكلى للسكان ، وتقع فى هذه الفئة معظم دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، وتقترب منها روسيا ، حيث يمثل عدد السكان الحضريين بها حوالى ٢١٪ من العدد الكلى للسكان . .

وهناك بعض الدول الصغيرة المتحضرة تحضراً شبه كامل ، مثل بلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا التى يصل متوسط عدد السكان فى المدن الكبرى بها فيما بين ٦٠٠،٠٠٠و٨٠٠،٠٠٠ نسمة ، بينما تقل نسبة السكان التى تعيش فى المدن التى يزيد حجمها عن ١٠٠،٠٠٠ نسمة بصفة عامة .

أما إنجلترا ، فإن أكثر من (٥٠٪) من سكانها يعيشون فى المدن الكبرى ، بينما متوسط عدد السكان بهذه المدن لا يزيد عن ٢٥٠،٠٠٠ نسمة . .

الفئة الثانية : وتضم الدول النامية التى يمثل عدد السكان الحضريين بها أقل من ٢٠٪ من العدد الكلى للسكان . وتقع فى هذه الفئة كل من يوغوسلافيا والهند من جانب ، ومن جانب آخر الدول المحدودة التحضر مثل جمهورية مصر العربية والبرازيل والصين ، التى يتمركز فيها السكان الحضريون فى مدينتين أو أكثر . .

وهناك حالات شاذة ، فأستراليا مثلا تجمع بين التمتع بمعدلات تحضر مرتفعة ، إذ أن (٥٥٪) من سكانها يعيشون فى المدن الكبرى ، بالإضافة إلى

تمركز سكانى مرتفع ، فإن متوسط عدد سكان المدن الكبرى بها يصل إلى حوالى ٧٠٠٫٠٠٠ نسمة ، كذلك أوروجواى فإن (٣٢٪) من سكانها يعيشون فى العاصمة التى تضم ٨٥٠٫٠٠٠ نسمة ، وهى المدينة الوحيدة يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٫٠٠٠ نسمه ..

الأنماط الشائعة للتحضر :

ويمكن إجمال الأنماط الشائعة للتحضر فى نمطين :

(ا) النمط الأول : يتخذ صورة شبكة حضرية لنمو وتتطور بإيقاع سريع فى مناطق التصنيع الكبرى ، فى شمال غرب أوربا وشرق أمريكا واليابان ، وبعض المناطق فى أفريقيا ..

(ب) النمط الثانى : يتخذ صورة ظهور مدينة أو مدينتين على الأكثر ، تمتص الجانب الأعظم من الحضريين ، مثل تونس ، وبغداد ، وطهران ، والقاهرة ، والإسكندرية(١) ..

وإذا كان التحضر السريع الذى شهدته الدول المتقدمة ، كان نتيجة للتصنيع السريع والتنمية الاقتصادية ، فإن التحضر فى الدول النامية لم ينتج دائماً عن ذات الأسباب . وإذا كان التحضر يعتبر نتيجة منطقية لزيادة الإنتاجية فى هذه المناطق إلا أن هناك عدة أسباب زادت من سرعة تحضر البلاد النامية ، ولعل أهمها الهجرة من المناطق الريفية المزدحمة بالسكان ذوى الدخول المحدودة ، تجاه المدن .. حيث الأمل فى حياة أفضل ...

(ب) أسباب زيادة إيقاع التحضر فى الدول النامية :

وقد أظهرت حلقة الدراسات التى نظمتها الإمم المتحدة مع اليونسكو فى بانكوك

(١) Georges (Pierre) Geographie urbaine troisieme edition Presses universitaires de France Paris 1969, P. 12 — 15.

أن النمو السريع للمدن فى الدول النامية ، وزيادة إيقاع التحضر فى هذه المناطق ترجع إلى الأسباب الآتية :

١ — ارتفاع كثافة السكان فى الريف نتيجة لزيادة سريعة فى معدل نمو السكان لا يتناسب مع معدل الزيادة فى الرقعة المنزرعة ، مما يدفع السكان إلى ترك المناطق الريفية لعجزها عن توفير فرص عمل مناسبة نظراً للظروف الاجتماعية والمادية والتكنولوجية السائدة .

٢ — ما للحياة الحضرية من جاذبية خاصة على أهل الريف ، وخاصة بالنسبة الذين أدوا بها الخدمة العسكرية .

٣ — نفاذ الموارد الطبيعية من بعض المناطق ، مما حرم هذه المناطق من أسسها الاقتصادية .

٤ — الطابع الموسمى للعمل الزراعى ، مما يتيح الفرصة لهجرة الريفيين إلى المدن المجاورة أثناء مواسم الركود ، ويزيد من احتكاكهم بالحياة الحضرية .

وبالتالى فإن التحضر السريع فى المناطق الريفية يرتبط بمشاكل هامة ذات طابع مادى واجتماعى واقتصادى وإدارى(١) .

وبصفة عامة ارتبط التحضر فى هذه الدول النامية بما يلى :

١ — من الناحية الاقتصادية : بنمو كلا من الرأسمالية والاشتراكية ، بازدياد عدد البنوك ، وازدهار التجارة ، واتساع نطاق التأمينات ، وبحركة معمارية ضخمة وتطور ملحوظ للأيدى العاملة الفنية .

٢ — من الناحية السياسية : بالحصول على الحقوق السياسية ، وبأشكال جديدة من الحكومات المحلية ، وبنشأة الأحزاب السياسية .

٣ — من الناحية الثقافية : بتوسيع فى حركة التعليم وتوفيره لأكبر عدد ممكن

(١) Hauser ibid P, 98.

من الأفراد ، وبإتاحة أشكال وصور متعددة لشغل أوقات الفراغ لكافة المستويات .

٤ — من الناحية الاجتماعية : بتغير فى توازن البناء السكانى .

إن آمال الأفراد والشعوب عادة ما تتعدى وتنمو بإيقاع أسرع من الإيقاع الذى تنمو به الإمكانيات ، فإن معدل التغير فى بناء الوظائف التى يستحدثها التحضر مثلا ، أبطأ من معدل الحراك الجغرافى والهجرة من الريف إلى الحضر .

وتشكو الدول النامية بصفة خاصة من عدم التوازن هذا بين الآمال والإمكانيات ، فلو أن الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية ، كان مصحوبا بتحول منظم لكفاءات العمال — من كفاءات زراعية محدودة إلى كفاءات صناعية متخصصة — لأمكن السيطرة على المشكلة . . ولكن لعدم وجود خطة صناعية بهذ الخصوص ، وندرة مراكز التأهيل المهنى والفنى ، يزيد تفاقم المشكلة . . ونتيجة لذلك ، فإن المزايا الإيجابية لتركز القوى العاملة المنتجة فى المراكز الحضرية — أى الأفراد الذين ينتجون أكثر مما يستهلكون — تتحول إلى مزايا سلبية ، وبناء على ذلك تنشأ المناطق المتخلفة .

إن عدم توفر المساكن والنظم المحلية نتيجة لعدم وجود موارد كافية ، من شأنه أن يقلل من عملية النمو الاقتصادى لسنوات عديدة ، وإذا كانت الدول المتقدمة قد نجحت فى حل هذه المشكلة عن طريق إنشاء الضواحى والأحياء الجديدة ، والمساكن الحديثة ، وفصل المناطق الصناعية ، وأوجدت تشريعات حضرية كثيرة — مثل : القواعد الصحية ، وخدمات الصحة العامة ، وتأمينات العمل ، والمدارس المجانية ، ومساكن العمال ، والساحات الشعبية ، والمكتبات والمتاحف — فإن الدول النامية وإن تواجدت فيها مثل هذه التشريعات أيضاً إلا أنها ما زالت فى مراحلها الأولية ، وتنقصها الموارد المادية والأيدى

العاملة المؤهلة . . كما أن مستوى الفقر العام ، لا يسمح للجهود التطوعية بالقيام بأعمال فعالة ، كما هو الحال فى الدول المتقدمة . .

إن أول مرحلة للتحضر تؤدى إلى هجرة السكان الريفيين نحو المناطق الحضرية نتيجة للتصنيع ، أما المرحلة الثانية ، فإن ضغوط المجتمع المتقدم صناعياً ، والتى يمكن أن تطلق عليه مجتمع ما بعد التصنيع ، يؤدى إلى حركة مضادة كلما تحولت القرى إلى أحياء متحضرة وإلى مجتمعات محلية . .

وإن كانت دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ما زالت لم تنتهى من المرحلة الأولى ، فإن دول أوربا وأمريكا الشمالية قد بدأت المرحلة الثانية فعلا . .

وفى نهاية الأمر ، سوف تتداخل المرحلتان ويتحضر العالم بأجمعه . .

فالتحضر ظاهرة عالمية تتقدم بإيقاعات مختلفة فى جميع مناطق العالم ، ولكن تشمل العالم بأكلمه كمجال لها . .

هذا ومن غير المتوقع أن تنتهى بلدان آسيا وأفريقيا من المرحلة الأولى قبل نهاية هذا القرن ، ورغم تزايد عدد المدن التى سوف تنشأ وتضاعف سكانها ، إلا أن هذا لن يكون كافياً فى تغيير طابع المناطق الريفية ، فقد يتأثر الاستهلاك فى الريف بالاستهلاك الحضرى ، ولكن طابع الانتاج الريفى لن يقترب من طابع الانتاج الحضرى . .

وإذا كانت الدول النامية لها مشاكلها ، فإن الدول المتقدمة لها مشاكلها الحضرية أيضا ، ولعل أهمها المشاكل السياسية ، واستعدادها الدائم للحروب ، وتسابقها فى التسليح (١) . .

وإذا ما حدثت حروب فى عصرنا الحالى ، فإنها سوف تأتى على النمو

---

(١) Compte rendu P. 37 - 38.

الحضارى بأجمعه ، أما إذا نجحت الدول العظمى فى الاتفاق على نزع السلاح ، وكفت عن التسابق فى التسلح ، ووضعت حداً للمواقف المشتعلة فى كل من فيتنام والشرق الأوسط فسوف تكون احتمالات المستقبل غير محدودة ، وسوف يكون باستطاعة العالم فى مجموعه أن يوجه موارده للتحول الكلى ، بحيث تحول موارد المناطق المتقدمة تجاه المناطق الأقل تقدما ، مما يضع مشكلة ضبط التحضر والنمو الحضارى المخطط فى إطار عالمى [١] . .

ثانياً : الشروط العامة للتحضر :

التحضر ، هى عملية التركز السكانى التى تزداد فيه نسبة السكان الحضاريين إلى عدد السكان الكلى ، ويمكن أن يزداد حجم هذا التركز السكانى ، وأن يزداد عدد المدن دون أن يصاحبها ذلك بالضرورة زيادة فى التحضر بالرغم من أن هذه التغيرات فى حركة السكان لابد وأن تصاحبها ارتفاع فى نسبة السكان الذين يعيشون فى الحضر . وهناك بصفة عامة عدة شروط لا بد من توافرها فى المجتمع التقليدى ، حتى يمكن أن يخطو خطواته الأولى نحو التحضر . .

وهذه الشروط يمكن اجمالها فيما يلى :

١ — رخاء زراعى أو فائض زراعى :

لا بد من وجود فائض زراعى بحيث يتمكن جزء كبير من السكان العاملين بالانتاج الزراعى من الاتجاه إلى الصناعة ، ويتمكن كثير من الأفراد من الهجرة إلى المدن . . والمفروض أن يكون هناك عدد ٣ مزارعين أو مشتغلين بالعمل الزراعى مقابل شخص لا يعمل بالزراعة ، أى أن تكون نسبة العاملين بالزراعة لغير العاملين هى ٣ : ١ . .

إن عدم توافر مثل هذه النسبة هو السبب الأول فى أن إيقاع التحضر ضعيف خارج العالم الغربى . .

---

(١) Rocher (Guy) idid P . 390

فإذا ما تحقق هذا الفائض الزراعى ، فإن الريفيين سوف يسعون إلى توزيع أنفسهم ، إما على المراكز السكانية التى تتميز بالتضخم السكانى نسبيا وبكثافة عالية ، أو بالإبتعاد عن هذه المراكز تجاه الحدود الخارجية لها ، وتنشأ بذلك الضواحى . .

فالتحضر لا يحدث إلا إذا عاشت نسبة متزايدة من السكان فى المدن ، وبالرغم من أن سكان المدن لا يعملون فى الزراعة ، إلا أن نمو المدن مرتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج الزراعى وبالفائض منه . . فعندما يكون هذا الفائض محسوسا ، تستطيع الدول تحويل الأيدى العاملة الزراعية إلى أعمال أخرى تتعلق بأنواع مختلفة من الاستهلاك ومن السلع الرئيسية والخدمات المميزة للحياة فى المدينة . .

وكلما زادت انتاجية العامل الواحد فى النظام الزراعى ، كلما زادت امكانياته فى إعالة عدد أكبر من السكان الحضريين . .

وإذا كان الانتقال فى العصر القديم — من الحفر بالعصا ، إلى استخدام الحيوانات المجرورة إلى استخدام المحراث فى الزراعة — كان له آثار كبيرة على نمو المدن القديمة ، فإنه يمكن تصور الآثار الحضرية المترتبة على التكنولوجيا الحديثة المطبقة فى ميادين الزراعة .

وإذا كانت الأسرة الواحدة ، تحتاج إلى انتاج ٥ مزارع سنة ١٨٨٧ ، لتوفير المواد الغذائية التى تتطلبها ، فإن المزرعة الواحدة سنة ١٩٣٧ كان باستطاعتها توفير المواد الغذائية لسبع أسر فى المدينة . .

كما أن استخدام التناسل الصناعى والكيمياء يعطيان نتائج هائلة فى تنظيم وتوسيع الانتاج الزراعى . . فإذا ما أضفنا إلى هذا استخدام الآلات الحديثة

التى تتفق مع طبيعة كل أرض وطبيعة كل محصول ، لأدركنا أن زيادة إنتاجية العمل ، ليست فقط شرطاً من شروط التحضر ، وإنما هى أيضا قوة هائلة تسمح لعدد متزايد من الأفراد فى الإقامة فى المدن، وبالتالى تزيد من عدد المهاجرين إليها.

٢ — الثورة التكنولوجية :

إن اختراع وسائل ناجحة وفعالة لتحويل الوقود إلى طاقة ، وخاصة اختراع الآلات البخارية قد مكن من تطوير وسائل الإنتاج على مستوى أوسع ، كما أوجد نظام المصانع ، مما أتاح فرصة إعالة أعداد متزايدة من الأفراد يعيشون فى مناطق متفرقة على الأرض . لذا نجد أن نشأة المدن الصناعية الحديثة مرتبط ارتباطاً واضحاً بنشأة المصانع .

فالمدينة تتطلب طرقاً معيشية لسكانها الذين يستطيعون أن يعيشوا بعيداً عن الأرض إذا ما توفرت لديهم طرق معيشية ، وفائض زراعى يسمح لهم بذلك .

كما وأن الإنتاج على مستوى واحد يجب أن يتخصص ، فإن قدرة المصنع على إعالة عدد كبير من الأفراد يتوقف فقط على توافر الطعام ، وإنما على تمكن الأفراد من الحصول على مزايا نظام الصناعة المتغيرة ، فالمدينة التى تنتج كمية هائلة من سلعة معينة ، لا يمكن أن تعول العاملين بها إلا إذا أمكنها أن تبادل منتجاتها مع منتجات مدن أخرى .

٣ — الثورة التجارية :

إن تطور ونمو الأسواق العالمية ونظم التبادل والتحسن الملحوظ فى وسائل النقل والمواصلات ، كل ذلك من العوامل التى تسمح بالتطور السريع للمدن .

إن المدن التى نشأت فى مناطق متخصصة تخصصاً كبيراً يمكن أن تنمو وتعول سكانها بفضل التجارة والمواصلات . وقد أصبح من غير الضرورى على المدينة

أن تعتمد كثيراً على ضواحيها المباشرة فى سد احتياجاتها الزراعية المتزايدة ، بل ان الاتجاه هو اعتماد المدن على نظام تجارى يشمل العالم باسره .

ومن الناحية التاريخية ، فإن آثار اتساع التجارة على سرعة نمو المدن ، قد سبقت الآثار المترتبة على التصنيع

٤ — زيادة فاعلية وإمكانيات وسائل النقل والمواصلات :

إن توفر وسائل النقل والمواصلات بين المدن بعضها البعض ، يسمح لها بالتطور السريع . كذلك الحال بالنسبة للنقل المحلى والمواصلات الداخلية ، ذلك أن المدينة تشتمل على عدد كبير من الأفراد المتخصصين ، وعدد كبير من الوظائف ، ولا يندمج الأفراد فى الجماعة إلا إذا كانت المواصلات تسمح للسلع والأفراد بالتحرك السريع وبنفقات قليلة من مكان إلى آخر داخل المدينة الواحدة وبين المدينة وضواحيها .

٥ — الثورة الديموجرافية :

الثورة الديموجرافية نتيجة طبيعية للعوامل الأربعة السابقة ، إلا أن لها بعض التميز باعتبارها دافع أو محرك للنمو الحضارى .

فقد ادى الانخفاض الواضح فى معدلات الوفيات ، مع عدم انخفاض معدل المواليد بذات السرعة إلى زيادة فى النمو السكانى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، وساهمت الثورة الصناعية فى الدول المتقدمة فى سد حاجات المدن المكتظة بالسكان(١) .

---

(١) Miner (H.) The Process of urbanization: underlying forces and Emerging trends in cities and societies, the revised reader in urban sociology the free press of glencoe 1964 (Hatt, Reiss) P. 67 – 69.

ثالثاً : معوقات التحضر في الدول النامية :

ذكرنا بإيجاز أهم الشروط المتطلبة للتحضر بصفة عامة ، إلا أن الدول النامية تتمتع بوضع خاص بها . فهي في مرحلة انتقال ، وظروف التنمية الاقتصادية المتاحة فيها محدودة، كما أن هناك عقبات كثيرة عليها ان تتخطاها ، قبل أن تستأنف مسيرتها نحو التحضر . وقد تكون هذه العقبات عقبات ثقافية (ارتفاع نسبة الاميين) ، أو عقبات خاصة بالبناء الاجتماعي (انقسام المجتمع إلى أقلية مالكة وغالبية من العمال الزراعيين والعمال غير المهرة) ، أو عقبات متعلقة بعدم التوازن بين عوامل الإنتاج (فقدان التوازن بين عدد السكان المتزايد وضعف الإنتاج(١)) ، هذا ، وتتطلب التنمية الاقتصادية في الدول النامية — المفروض أن تكون هي المحرك الأول لعملية التحضر — تحول الاقتصاد ذو الإنتاجية الضعيفة الذي يسد الحاجات الأساسية إلى اقتصاد إنتاجي صناعي . وهذا يتطلب بدوره تحول رؤوس الأموال من استثمارات تتعلق بالاراضي الزراعية أو بأي نشاط أولى أو غير منتج ، إلى الاستثمارات الضرورية للإنتاج الصناعي ، كالنقل والمواصلات والخدمات .

وتمثل قلة رؤوس الأموال العقبة الأساسية للتصنيع في كثير من الدول النامية . فالتصنيع يتطلب رؤوس أموال ضخمة ، وحتى لو وجدت هذه الأموال ، فإن فئة ضئيلة من السكان هي التي تحتكرها وتعرقل تحويلها لأكثر من سبب . لذلك فإن التنمية في هذه الدول تحتاج إلى الاقتراض من الدول الأكثر ثراء ، وهذا يفتح الباب امام صور متعددة من الاستعمار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي .

أما العقبة الثانية للتصنيع في الدول النامية ، فهي عدم توفر الايدي العاملة

---

(١) Galbraich (John) The underdevelopped country Toronto

الفنية المؤهلة فالأيدى العاملة وإن كانت موجودة ، إلا أن المؤهل منها غير متوفر أو ينقصه التعليم والخبرة الفنية ، لذلك فإن نسبة كبيرة منها تتجه إلى الأعمال التجارية وأعمال الخدمات .

هذا ويساعد العمل الصناعى نتيجة للأجور الثابتة وظهور نظام الائتمان التجارى والقروض ، على إيجاد احتياجات اجتماعية متعددة ، وإلى تنشيط التجارة الداخلية وتنوعها بإيقاع يتفق إلى حد ما مع زيادة الاستهلاك وزيادة الدخل .

وهذه العلاقة بين التجارة والاستهلاك والدخل ، غاية فى التعقيد فى الدول النامية ، كما وأن التصنيع — وكما سبق أن ذكرنا — يؤدى إلى زيادة الالتزامات التى يقع على السلطة السياسية عبء توفيرها لسكانها .

إن التصنيع والتحولات الاجتماعية التى تصاحبه فى الدول النامية — كالتحضر بصفة عامة بهجرة الأيدى العاملة الشابة والأسر إلى المدن وخاصة العواصم ، ونشأة المدن الجديدة ، حول المصانع وما يصاحب ذلك من حراك جغرافى ضخم ، ومن تغير ملحوظ فى أنماط الأسر ومكانة المرأة فيها ، وظهور الامتيازات الاجتماعية القائمة على المكانة المهنية والعمل والدخل والتعليم والتنظيمات السياسية — لا يمكن أن تتحقق فوائده ، إلا إذا صاحب ذلك رؤية جديدة للعالم وتحولات عميقة فى طريقة تفكير وعمل الأفراد . فإن آثار التنمية لا بد وأن ترتبط بأيديولوجية اقتصادية جديدة ، تكون هى الأساس الثقافى لأى اقتصاد ذو إنتاج صناعى .

وفى كثير من الدول النامية كان التصنيع يفرض — للأسف — من الخارج ، عن طريق الدول الأجنبية ، وهذا لا يساعد كثيراً من الأحوال على اكتساب أيديولوجية اقتصادية سليمة ، بل إن هذا الاتجاه الجديد كان يهدد القيم التقليدية والمصالح المستقرة ، وكان يقابل من السكان بالمعارضة والنقد ،

فلم يكن هناك دافع قوى لتقبل حركة التصنيع والتحولات الاجتماعية المترتبة عليه ..

وقد ظهرت حديثا الحركات القومية فى كثير من الدول النامية .. واستطاعت تلك الحركات أن تلعب دور الايديولوجية السياسية التى ترتكز على بعض القيم التقليدية ، وتدفع وتحرك بذلك الأيديولوجية الاقتصادية للإنتاج ..

وقد تعرقل القومية فى بعض الأحيان التنمية الاقتصادية ، بتسرعها فى تحقيق بعض الأهداف على عجل دون دراسة أو تريث (١).

فإذا أخذنا من بين الدول النامية جمهورية مصر العربية كمثال ، لوجدنا أن القاعدة الثقافية فيها عريضة ومتسعة .. فهناك تضخم واضح فى عدد المتعلمين ، وفائض كبير فى عدد المدرسين والإداريين والموظفين ، كما ينتشر التعليم فى طول البلاد وعرضها ، والوظيفة هى المصدر الأساسى للغالبية العظمى من السكان ..

أما العائق الكبير لعملية التنمية بها ، فإنما يأتى من عدم وجود توازن بين عوامل الإنتاج ، فالنمو السكانى لا يتناسب مع زيادة الإنتاج ، لذلك تظل رؤوس الأموال المتاحة للتصنيع محدودة إلى حد كبير ..

فهناك إذن :

١ — افتقار مزمن لرؤوس الأموال التى تتطلبها الصناعة ..

٢ — افتقار فى السلع الاستهلاكية ..

٣ — زيادة غير طبيعية فى عدد السكان نتيجة لارتفاع غير طبيعى فى معدلات المواليد مع انخفاض معدلات الوفيات .

والعامل الديموجرافى يمثل - فى هذه الحالة - أهم عوامل التخلف ، فهو يبتلع آثار التنمية الاقتصادية أولا بأول ويأتى على نتائجها الاجتماعية ..

---

(١) Rocher (Guy) Ibid P. 476 – 480.

إن نموذج التنمية لجمهورية مصر العربية ، يجب النظر إليه في ضوء ظروف الاستعمار ومحاولات التحرر منه ، وفي إطار حالة الحرب المستمرة والمعارك المتتالية التي أجبرت مصر على خوضها مع إسرائيل ، ودورها القيادي للعالم العربي في سبيل تحقيق أماني الأمة العربية بأكملها ..

فهناك إذاً صورتان للتنمية والتحضر بوجه عام : تلك الناتجة عن قوى داخلية في النظام الاجتماعي ، والأخرى الناتجة عن عوامل خارجية عليه .

ويتمثل النمط الأول في الثورة الصناعية التي اجتاحت أوربا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .. فقد قام التصنيع في أوربا على أكتاف البورجوازية الغربية، التي استثمرت رؤوس أموالها ومدخراتها معتمدة على النهضة العلمية والفنية المتوفرة في الدول الغربية ..

هذا هو نمط التنمية الذي كان يحلله أغلب علماء الاجتماع ، وكان يظن أن هذا النمط هو النموذج الأوحد للتنمية . وأن كافة الدول النامية لابد وأن تمر به في مراحل تطورها ونموها ..

إلا أن البلاد النامية اليوم ليست في ذات الظروف التي مر بها الغرب في القرن الثامن عشر وإنما تأثرت وما زالت تتأثر بالدول التي سبقتها في هذا المضمار ، ذلك أن أولى عوامل ومحركات التنمية قد أتتها من بلاد أكثر تقدماً ، وفي بعض الحالات فرضت عليها فرضاً (١) ..

ويعتبر ارتباطها وتعلقها بهذه الدول ، التي استعمرتها في يوم ما ، أكبر عائق للتنمية، ذلك أن هذا الارتباط الذي استمر بعد زوال الاستعمار بشكله التقليدي، ليست له تأثيرات اقتصادية وسياسية فقط ، بل واجتماعية ونفسية أيضاً بالدرجة الأولى ..

---

(١) Rocher (Guy) ibid, P. 482 .

الفصل الثانى

الاتجاهات المختلفة فى تفسير الظواهر الحضرية

إن الانتقال السريع من المجتمعات الريفية إلى المجتمعات الحضرية — نتيجة للتصنيع فى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وما صاحب ذلك من تغيرات عميقة فى الحياة الاجتماعية — قد أدى إلى إهتمام متزايد من رجال الاجتماع لدراسة الاختلافات الواضحة التى أصبحت تميز كلا من الحياة الريفية والحياة الحضرية . .

هذه الاختلافات هى التى تمكن الباحث من التعرف على المشاكل الأساسية التى تصاحب هذا الانتقال ، وفهم التغيرات التى تحدث فى كل من النفس البشرية والنظام الاجتماعى .

وبالرغم من أهمية المدينة فى الحضارة الغربية ، فان معرفة طبيعة التحضر وعمليات التحضر تعتبر قليلة إلى حد ما .

أولا : تعريف المدينة :

يبدو أن كلمة المدينة لها معنى واضح فى أذهاننا ، لاننا نعرف المدينة على أساس مقابلتها بالقرى التى حولها . ولكننا إذا حاولنا وضع تعريف واضح للمدينة ، تعذر علينا ذلك ، لأن كلمة « مدينة » قد تطلق على تجمعات مختلفة ومتباينة . .

فقد عرف راتزل F. Ratzel المدينة أنها تجمع مستمر ودائم للأفراد والمساكن ، بشرط أن تقع فى مفترق الطرق التجارية الكبرى . أما واجنر H. Wagner فقد عرف المدينة بأنها نقطة تمركز للتجارة الإنسانية . هذا بالرغم من أن هناك مدناً كبيرة تحتل فيها التجارة مركزاً ثانوياً ، بالنسبة للأنشطة الإنسانية الأخرى . .

أما بيير ديفونتين Pierre Deffontaine وجين بريل Jean Bruule فيفرقان بين القرية والمدينة على أساس مكان العمل للغالبية العظمى من السكان. فالقرية من وجهة نظرهما هي المكان الذى يعمل فيه الغالبية العظمى من السكان خارج حدودها أى فى المزارع والحقول خارج الوجود العمرانى. أما المدينة، فهى المكان الذى يعمل فيه الغالبية العظمى من السكان داخل حدود هذا التجمع البشرى.

ويعرف دوريس Dorris المدينة على أساس شكلها الخارجى: وهو شكل منتظم إلى حد ما، مغلق يلتف حول نواة، يمكن تمييزها بسهولة ويسر، هذا إلى جانب تكوينها من عناصر مختلفة ومتنوعة.

أما بوبيك Bobeck فيعرف المدينة على أساس معايير ثلاثة: أهمية عددية، تجمع مغلق، طريقة حياة حضرية.

إن كل هذه التعريفات تركز اهتمامها على مظهر واحد من مظاهر هذا التجمع الانسانى المعقد، بالإضافة إلى أن تعدد التعريفات، يشير إلى صعوبة الاعتماد على تعريف ضيق ومحدد لواقع بهذا التعقيد. فهناك قرى متحضرة تقع قرب مدن كبرى، وهناك ضواحى صغيرة تظل ريفية — حضرية ولا ترقى إلى مستوى الحضر. كما أن هناك قرى تكتسب خصائص المدينة فى بعض المواسم — فى أيام السوق مثلا لتفقدها بعد ذلك.

المعايير المختلفة فى تعريف المدينة:

إلى جانب هذه التعريفات الفردية، التى اهتم أصحابها بجانب معين من الحياة الحضرية هناك اتجاهات معينة أو معايير مختلفة فى تعريف المدينة يمكن بلورة أهمها فيما يلى:

١ ـ المعيار الاحصائي :

يجد الاحصائيون أنفسهم مضطرين إلى إعطاء تعريف عملي للمدينة ، عندما يريدون التعبير عن نسبة السكان الريفيين إلى الحضريين مثلا ، لذلك فقد أخذوا بتعريف عددي واضح وبسيط على الأقل ظاهريا ، وحددوا عددا معينا من السكان يمكن أن يميزوا به بين الأنماط الريفية والحضرية .

فقد أخذت فرنسا بعدد ٢٠٠٠ نسمة كحد للتفرقة بين الريف والحضر ، وتبنت كل من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وتركيا هذا الرقم . بينما حددت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٠٠ نسمة كحد أدنى يمكن بعده اعتبار أى تجمع بشرى مدينة ، أما هولندا وبلجيكا فقد اعتبرتا ٥٠٠٠ نسمة الحد الأقصى لأى تجمع ، وينخفض هذا الرقم إلى حوالى ١٥٠٠ بالنسبة لأيرلندا .

هذا الاختلاف بين الدول فى تعريف المدينة ، إن دل على شيء ، فانما يدل على أن هذا المعيار ترتبط بظروف كل بلد على حدة ، ومستوى التقدم الحضارى الذى وصلت إليه وبالتالى فن الصعوبة بمكان تحديد رقم مطلق يمكن أن يكون أساسا للتفرقة بين القرية والمدينة .

كما وأن أكثر الاعتراضات التى واجهت هذا التعريف تتمركز أساساً حول مبدأ التعريف الرقمى ، فهناك تجمعات سكانية فى هنجريا وصقليا وفى الشرق الأقصى والشرق الأوسط يزيد عدد سكانها عن ٧٠٠٠ نسمة ، ومع ذلك تعتبر قرى كبيرة .

ولا يكفى بأى حال من الأحوال تجميع عدة قرى لتكوين مدينة : إذ أن هذا التجمع وإن كان يخدم اغراضا إدارية أو اقتصادية أو ايكولوجية ، إلا أن سكان هذا التجمع لا يشعرون مع ذلك بأنهم يسكنون مدناً ، ويصح هذا بالنسبة للشرق بصفة خاصة ، فإن القرى التى تشمل ٣٠٠٠ نسمة تنمو بسرعة وتتعدى هذا الرقم خلال بضعة سنوات دون أن تفقد طابعها الريفى .

وهناك على العكس من ذلك مدنا صغيرة تفقد سكانها ، بحيث يقل هذا العدد عن ٢٠٠٠ نسمة ، ومع ذلك تحتفظ بمظاهرها الحضرية ولا تنزل إلى مستوى القرية . .

فهناك مدنا لا يتعدى عدد سكانها ٥٠٠ نسمة ، ومع ذلك فإنها تعتبر مدنا ، لأن كل سكانها من الموظفين والتجار والحرفيين ، فإذا كان الرقم ضرورة حتمية لتحديد الجداول الاحصائية البسيطة ، فإنه لا يستطيع أن يكون أساسا للتعريف .

٢ — المعيار التاريخي :

يلجأ بعض العلماء إلى معايير تاريخية لتعريف المدينة ، فوفقا لهذا الأساس ، يعتبر التجمع البشرى مدينة ، إذا قام فى الماضى بدور تاريخى يكفل له هذه التسمية هذا المحك التاريخى ، له صدى بالنسبة للمدن التى لها ماضى بالفعل ، ولكن المدن الشيطانية التى تظهر فجأة ، لا يمكن تطبيق هذا المعيار عليها ، لأنها ليس لها تاريخ مشهود به . .

فالمعيار التاريخى لا يعطى سوى عنصرا للتقييم ، ولكن له ميزة على الأقل ، هو أنه يرجع إلى مرحلة من المراحل الإنسانية ، كان التمييز بين القرية والمدينة فيها واضحا . .

٣ — معيار القانون الإدارى :

كانت المدينة فى الماضى مزايا وقيود قانونية وإدارية ، فى القرون الوسطى ، كان للمدن وحدها حق فتح الأسواق ، وكان عليها التزامات حربية وإقليمية ، وكانت حدودها محددة بطريقة واضحة ، وكان لكل مدينة نظامها وتعاليمها القانونية . .

وقد عرفت بعض المدن فى دول مثل بريطانيا والنرويج واليابان نظا ا مماثلة ،

فقد كان لها سلطات خاصة ، وكانوا يخضعون للسلطة المركزية ، وعلى هذا الأساس كانت التفرقة واضحة بين المدينة والقرية .

وإذا كان التمييز بين المدينة والقرية واضحاً فى الماضى ، فان هذا التمييز قد أصبح الآن أكثر صعوبة ، لأن هذا التمييز الإدارى اختفى فى دول كثيرة ، نتيجة للتعقيدات التى يؤدى إليها ، والتى تعبر عن صعوبة التعريف . .

٤ — معيار المظهر الخارجى :

أما بالنسبة للجغرافيين ، فان المعيار الأساسى للتمييز بين المدينة والقرية هو مظهرها الخارجى ، فان ارتفاع المساكن ، وطول واتساع الشوارع ، والمداخن التى تنفثها المصانع والمنشآت الكبيرة ، والحياة التجارية — بما تضمنه من معروضات جذابة ودعاية ، تعتبر فى حد ذاتها معياراً صحيحاً للتمييز بين المدينة والقرية .

٥ — معيار طريقة الحياة :

يفرق بعض علماء الاجتماع بين الحضر والريف على أساس طريقة الحياة السائدة فى كل منها . فعند مقارنة المدينة بالقرية ، فان أول ما يلفت النظر هو شكل المساكن الذى يختلف بالتأكيد ليتماشى مع طرق الحياة المختلفة فى كل منهما . .

وكثيراً ما يعرف المسكن الريفى على أساس طريقة الحياة الريفية ، فالمسكن الريفى يشغله أفراد مهنتهم الأساسية هى الزراعة .

والسؤال الآن ، هل يمكن تعريف المسكن الحضرى بالمقابلة للتعريف السابق بأنه المسكن الذى يشغله أفراد لا يعملون بالزراعة أو بالأرض أو على الأقل لا تمثل زراعة الأرض مهنتهم الأساسية(١) .

---

(١) Chabot (Georges) Les villes 3 em edition Armand Colin 1958, P. 11 – 13.

هذا التعريف وإن كان يبدو أفضل من غيره ، إلا أنه لا يمكن تطبيقه على كل العصور ، فهناك طريقة حياة حضرية يمكن أن تعيش على زراعة الأرض . . فقد عرفت مصر فى عهد الإقطاع — قبل الثورة — أبعديات وقصوراً ضخمة فى الريف . .

فتعريف المدينة ، ما هو إلا تعبير عن الحضارة ، فاننا لا نستطيع أن نطلق على مصنع منعزل صفة المدينة ، كذلك فان منازل العمال فى الريف لا ينطبق عليها التعريف السابق ، وربما يكون من الأفضل أن نميز كذلك بين المسكن الريفى الزراعى ، والمسكن الريفى غير الزراعى ، ولكنه غير حضرى أيضاً .

إن إخفاق العلماء فى تعريف المدينة ، على أساس مقاييس كمية مثل الحجم وكثافة السكان وحجم المواصلات ، إنما يرجع أساساً إلى أن هذه التعريفات تناقض مؤشرات كيفية لها دلالتها ، فإذا افترضنا أن القرية بازدياد واضح لعدد سكانها ، يضفى عليها هذا بعض خصائص المدينة ، فان العاصمة يمكن أن تفقد خاصية هامة ، وهى خاصية جذب وتكامل مكوناتها المختلفة ، ويصل بها الأمر إلى أنها تكون جمع شاذ ، وقد يكون جمع متحرك ، ولكن مبعثر وغير منظم ، وذلك نتيجة لازدحام وتضخم غير منظم(١) .

فالمدينة كالفرد ، لها حياتها الخاصة وحياتها المهنية ، أما حياتها الخاصة فانها تباشرها باقامة الكبارى مثلا وتعبيد الطرق وتشييد المنازل وتزويد نفسها بالمياه والكهرباء . وهى من جهة أخرى لها حياتها المهنية التى تقدم الأسباب التى من أجلها نشأت وتطورت . .

---

(١) Mumford (Louis) City : form and function in international encyclopedie of the Social Sciences. Davisl. Sills (ed) V. 2, Macmillan Company and the free press, P. 448.

فالمدينة لايمكن أن تكون بأى حال من الأحوال قرية ناجحة . وإذا كانت بعض القرى قد تحولت إلى مدن ، فإن ذلك لا بد وأن يكون قد نتج عن كونها قد غيرت دورها وتبدلت الحياة فيها الأنشطة التجارية والصناعية وطغت على الأنشطة الزراعية . . هذه المهنة الخاصة بالمدينة هى ما يطلق عليه الوظيفة الحضرية . . وقد استمد اللفظ من الفسيولوجية ، حيث تقارن المدينة بعضو يلعب دوره فى حياة الجماعة [١] . .

إن وصف المدينة أو تعريف المدينة بمصطلحات كمية ، دون الرجوع إلى نظمها وتفاعلها المستمر ، هو تجاهل أهم دور للمدينة : تجمعها وتكاملها للمكونات المختلفة العامة والخاصة ، المنظمة والتطوعية [٢] . .

أما علم الاجتماع ، فيعرف المدينة بوصفها صورة متميزة من الجماعات الإنسانية تسود فيها قوى تكاملية جماعية خاصة تؤدى إلى التكامل ، ويكتسب فيها الأفراد سمات معينة بالاشتراك فى حياة واحدة ، وتضفى النظم والتنظيمات على الأفراد خصائص معينة يطلق عليها الخصائص الحضرية [٣] . .

<u>ثانيا : اتجاهات تحليل الظواهر الحضرية :</u>

هناك بصفة عامة ثلاث اتجاهات لتحليل الظواهر الحضرية من الناحية الاجتماعية هى :

١ — نمط المجتمع المثالى Ideal type

٢ — السمة المركبة Trait comPlex

---

(١) Chabot (Georges) ibid P . 20 .

(٢) Mumford ibid. P . 451 .

(٣) Leddrut (RayMond) Sociologie urbaine presses universit - aires de France Paris 1968 , P . 84 .

٣ — المتصل الريفي الحضري The rural – urban Continuum

إلا أنه من الصعوبة التمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة فى أعمال علماء الاجتماع ، لأنها متداخلة .

١ — الاتجاه الأول : نمط المجتمع المثالى Ideal type :

وهو اتجاه خاص يخدم أغراض البحث ، فهو منذ البداية يصاغ وفقاً لوجهة نظر معينه . ويمكن أن يعرف بصفة عامة بأنه فئة مجردة ذات أصل امبريقى(١) .

ويتضمن النمط المثالى عادة صفات وخصائص مثالية متعددة ، وكلما كثرت هذه الخصائص كلما قلت مشابهة ومطابقة الحالات التجريبية أو النماذج الواقعية للنمط .

وبعض هذه الأنماط المثالية ، ما هى إلا تصورات قطبية Polar ، ولكن تعريف النمط المثالى ليس بالضرورة تصور قطبى . والتحليل الأمثل للنمط المثالى القطبى يكون بمقارنة طرفى النمط بنماذج واقعية ، خاصة وأن هناك افتراض متصل بين الطرفين يمكن ترتيب النماذج الواقعية عليه . . وهناك أمثلة كثيرة فى علم الاجتماع لتعريف المجتمعات الإنسانية على أساس هذا الاتجاه(٢) .

ولعل من أهم ما يمثل هذا الاتجاه هنرى مين H. Maine الذى ميز بين المجتمع القروى (وهو صورة تقليدية ومباشرة للمشاركة فى حياة واحدة) ، والمجتمع الحضرى (وهو صورة رسمية تعاقدية للمشاركة فى حياة واحدة) .

---

(١) Dictionary of Sociology (ed) Duncan Mitchell London Routledge and Kegan Paul 1969, P. 215.

(٢) Miner (Horace) the nature of the city in Hatt and Reiss (ed) P. 17—18.

كذلك Tönnies الذى ميز بين نمط المجتمع التقليدى القائم على الصداقة والقرابة والجوار ، والنمط المقابل له الذى تقوم فيه العلاقات على الإدارة والسياسة والأسواق التجارية .

وكانت الثنائية عند تونيس بداية تتابع ثنائيات أخرى مثل ثنائية كولى Cooley وبيكر Becker وبوبر Pobber [١].

كذلك فان دوركايم قد ميز بين المجتمع الذى يقوم أساساً على المشاركة فى الشعور (وهو المجتمع القروى) ، والآخر الذى يقوم على أساس وظائف إضافية (وهو المجتمع الحضرى) ويعتبر روبرت ريد فيلد أهم من تبنى هذا الاتجاه عند ما فرق بين جماعات الفولك Folk والمجتمعات الحضرية ، وقد اهتم بتعريف الأول فقط ، باعتبار أن الثانية تتصف بذات خصائص الأولى ، ولكن بمفهوم المخالفة لها ، أو قطبها الآخر . . فعرف الأولى وهى جماعة الفولك بأنها جماعة صغيرة منعزلة أمية متجانسة (تتشابه فيها الوظائف والمهن وظروف الحياة)، متضامنة اجتماعياً ، ولديها اكتفاء ذاتى ، أى أنها توفر للأفراد احتياجاتهم وأوجه نشاطهم[٢] .

٢ — الاتجاه الثانى : مركب السمات Trait complex :

يرتبط هذا الاتجاه ارتباطاً وثيقاً بالاتجاه السابق ، غير أن هذا الاتجاه يستخدم صفات تجريبية فى تعريفه للقرية والمدينة ، وترتبط هذه الصفات فيما

---

(١) مجاهد (هدى) ، فهمى (نهى) : التخطيط فى المجتمعات القروية ، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وحدة بحوث الريف ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٨٢ .

(٢) Redfield (Robert) the little community viewpoints of the study of a human life 1955 the university of Chicago press 1955 P.5.

بينهما ارتباطاً سببيا . وتفترض بعض تعريفات هـذا الاتجاه متغيراً واحداً ، هو السبب فى التعريف ، ومن هذا المتغير تتفرع المتغيرات الأخرى .

فبالنسبة لسوروكين Sorokin وزيمرمان Zimmerman ، فإن هذا المتغير الأساسى الذى تدور فى فلكه المتغيرات الأخرى وهو المهنة Occupation ، فالمهنة هى التى تميز بين الجماعات الريفية والحضرية ، وهذا التمييز كيفى(١) ؛

بينما هناك علماء آخرون يتخذون حجم أو كثافة السكان كمتغير رئيسى وهو تمييز كمى .

وعادة ما يستخدم أصحاب هذا الاتجاه السمات الكمية ، إذ أن السمات الكيفية المستخدمة حتى الآن قليلة .

وينتقد كثير من علماء الاجتماع الحضريين فى الولايات المتحدة الأمريكية بعنف هذين الاتجاهين السابقين ، ذلك لأن السمات أو الصفات أو المتغيرات المثالية ليست فى حقيقتها مثالية ، ومن ثم فمن الصعب تناولها من الناحية التجريبية . .

٣ — الاتجاه الثالث : المتصل الريفى — الحضرى : Rural — Urban cont :

هذا الاتجاه هو أكثر الاتجاهات سيادة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتضمن تدرجاً مستمراً من الريف إلى الحضر ، بطريقة يمكن معها وضع أو ترتيب جميع الجماعات الإنسانية على ذات المتصل . فاذا ما عرف الريف والحضر بواسطة صفات أو متغيرات كمية ، فانه يمكن افتراض متصل للاختلافات

---

(١) Sorokin (P.) Zimmerman (C.) Principles of rural urban sociology New York Henry Holt and Comp., 1929, P. 13.

بطريقة أوتوماتيكية . . ولهذا فان اتجاه روبرت ريدفيلد فى تعريف قطبى النمط الفولكى — الحضرى ، يمكن أن يدخل أيضاً فى هذه الاتجاه على اعتبار أن الصفات التجريبية الجماعات التى تقع بين القطبين يمكن وضعها وترتيبها على طول المتصل .

ولكن مفهوم المتصل الريفى — الحضرى يثير كثير من المشاكل التجريبية يمكن إجمالها فيما يلى :

هل الصفات أو الخصائص التى يمكن بواسطتها تعريف المتصل متغير فى حد ذاتها ، وإذا كان الأمر كذلك ، هل تختلف المقاييس المتخذة لتعريف هذه الصفات اختلافاً واضحا بالنسبة لكل مجتمع ؟ بحيث لا تستطيع إعطاء تعريف ثابت للمكان الذى يجب أن يحتله مجتمع ما على المتصل ؟ وإذا كان تقدير المقاييس يختلف اختلافا واضحاً من مجتمع إلى آخر فهل يستطيع الباحث أن يزن ويقدر هذه المقاييس بطريقة يمكن بواسطتها تحديد مكان خاص لكل مجتمع على المتصل ، والحكم على جماعة ما بأنها أكثر أو أقل حضارة من جماعة أخرى ؟

إن دانكن Duncan مثلا ، يرى أن هناك متغيرات أربع يمكن بواسطتها تعريف الجماعات الحضرية من الناحية السوسيولوجية ، هذه المتغيرات تعرف الجماعة الحضرية بأنها جماعة ايكولوجية ذات بناء ديموجرافى خاص ، تتضمن تحديداً واضحاً للعمل والتنظيم الاجتماعى ، لها قيمها وإدراكات ذاتية .

وهناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الصفات أو المتغيرات السوسيولوجية لتعريف الجماعات الحضرية ، ليست كلها متساوية فى القيمة ، بحيث تعطى تعريفا واضحا لما يمكن أن يطلق عليه حضرى .

فهناك من جهة ، اختلاف واضح بين هذه المتغيرات من حيث سهولة استخدامها فى البحوث التجريبية .

كما أن هناك اختلافاً واضحاً بين هذه المتغيرات من حيث قيمتها ، فان هذه المتغيرات لا تعطى أداة نظرية لها معنى ولها دلالة للتمييز التجريبي . . كما أن تباينها فى السكان والزمان ونسبتها الثقافية وارتباطها الصبى تختلف اختلافاً واضحاً ومن ثم لا تكون أساساً عادلا للتمييز التجريبي .

فان متغير كتغير الجماعة يستخدم بسهولة من الناحية الإجرائية ، ولا يتأثر بالتغير فى الزمان والمكان ، ولا يمكن قول هذا مثلا بالنسبة لمتغير آخر ، كالحراك الاجتماعى أو تقسيم العمل .

لذلك ، فان عدداً كبيراً من علماء الاجتماع ، يتفقون على أن المقياس الرسمى لتعريف الظاهرة الحضرية هو متغير السكان والمنطقة ، ويعرفون الحضر فى ضوء عدد السكان المطلق وكثافة البيئة أو المنطقة . وبالتالى فان اغلب المتغيرات الحضرية تعتبر كنتيجة سببية لحجم أو كثافة الجماعة(١) .

يمثل المتصل الريفى — الحضرى تطويراً للاتجاهين السابقين ، وبدلا من الانماط القطبية التى يقول بها الاتجاه الأول ، افترض المتصل أن المجتمعات المحلية داخل مجتمع معين تتدرج بشكل مستمر من الريف إلى الحضر ، كما أنه يستخدم ذات الصفات التجريبية التى يعتمد عليها مركب السمات فى وصفه لتدرج المجتمعات .

ثالثاً : تجارب الباحثين للتحقق من الاتجاهات السابقة :

وهناك تجربتان من ضمن تجارب عدة .نود الإشارة إليها فى محاولة الباحثين تجريبيا ، التحقق من الاتجاهات السابقة .

---

(١) Horace (Miner) ibid. P. 18 – 19

<u>التجربة الأولى :</u> قام بها دانكن فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد استخدم الاحصاءات الرسمية الأمريكية سنة ١٩٥٠ ، واتخذ متغير (الحجم) لتصنيف المجتمعات وترتيبها على المتصل الريفى ــ الحضرى بقصد التحقق من التدرج المستمر الذى يفترضه المتصل .

لحجم الجماعة فى بحث دانكن عامل مستقل ويرتبط بهذا العامل خصائص الجماعات المختلفة التى قام بدراستها .

وقد قسم الباحث المجتمعات المحلية إلى إحدى عشر فئة :

ــ المجتمعات الزراعيـــة وتنقسم إلى : مزرعة وجماعة ريفية غير زراعية

ــ مجتمعات خارج المناطق المتحضرة وتنقسم إلى :
- جماعة يقل عدد سكانها عن ١٫٠٠٠ نسمة
- جماعة عـــدد سكانها من ١٫٠٠٠ »
- » » » من ٢٫٥٠٠ »
- » » » من ١٠٫٠٠٠ »
- » » » من ٢٥٫٠٠٠ فأكثر

ــ مناطق متحضرة تنقسم إلى :
- جماعة عدد سكانها من ٥٠٫٠٠٠ »
- » » » من ٢٥٠٫٠٠٠ »
- » » » من مليون نسمة »
- » » » من ٣ مليون نسمة فأكثر

وقد عرف المنطقة الحضرية أنها مدينة مركزية تضم على الأقل ٥٠٫٠٠٠ نسمة ، بالإضافة إلى ضواحيها أو المناطق المتاخمة لها ، وقد تتضمن المنطقة الحضرية أكثر من مدينة مركزية ، ولكن المهم فى الأمر أن الباحث يتناول المنطقة ككل .

وقد دلت بيانات الدراسة التي أجراها دانسكان لاختبار صحة افتراض المتصل الريفي — الحضري على النتائج التالية :

١ — الكثافة : هناك علاقة منتظمة بين الكثافة وحجم المجتمع ، فكثافة القطاعات الريفية أقل من كثافة المناطق الحضرية . فالكثافة السكانية ترتفع بانتظام كلما انتقلنا من الريف إلى الحضر .

٢ — نسبة الذكور : ترتفع نسبة الذكور في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية ، ولكن مع عدم تدرج ، فإن نسبة الذكور ثابتة في المجتمعات الحضرية وغير الحضرية ، ثم ترتفع فجأة في المناطق الريفية .

٣ — كبار السن : (٦٥ سنة فأكثر) : ترتفع نسبة كبار السن في الجماعة كلما صغر حجمها ، وهناك تدرج مستمر في هذه النسبة في المناطق الحضرية بصفة عامة فقط ، ثم تنخفض هذه النسبة انخفاضاً حاداً في المناطق الريفية ، وتتشابه هذه النسبة في المناطق الريفية مع مثيلتها في أكثر المناطق تحضراً .

٤ — الحراك الداخلي في محل الإقامة : لم يتحقق افتراض المتصل بالنسبة لهذا المتغير .

٥ — نسبة العاملين بالزراعة : هناك علاقة منتظمة بين نسبة العاملين بالزراعة وحجم المجتمع ، بمعنى أن نسبة العاملين بالزراعة ترتفع في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية . أي تنخفض هـــذه النسبة كلما كبر حجم المجتمع ، أي كلما انتقلنا من الريف إلى المناطق الحضرية ، بينما تشاهد نسبة غير العاملين بالمهن الزراعية اتجاهاً عكسياً ، أي ترتفع كلما كبر حجم المجتمع ، أي كلما اتجهنا من الريف إلى الحضر .

٦ — التعليم العالى : ترتفع نسبة المتعلمين تعليما عاليا كلما كبر حجم المجتمع ، أى كلما اتجهنا من الريف إلى المناطق الحضرية . وقد تحقق افتراض المتصل بالنسبة لهذا المتغير .

٧ — الدخل: يرتفع متوسط دخل الاسر كلما كبر حجم الجماعة ، أى كلما اتجهنا من الريف إلى الحضر ، وقد تحقق افتراض المتصل فيما عدا الجماعات الريفية غير الزراعية ، حيث يرتفع ارتفاعاً حاداً .

٨ — المتزوجات من الاناث : تزداد هذه النسبة بصفة منتظمة ومتدرجة كلما صغر حجم المجتمع ، أى أن نسبة النساء المتزوجات ترتفع فى الريف عنها فى الحضر .

٩ — الخصوبة: تحقق افتراض المتصل بالنسبة لمعدل الخصوبة . فان ذلك المعدل يرتفع ارتفاعا تدريجيا كلما صغر حجم المجتمع .

١٠ — حجم الأسرة : لم يتحقق إفتراض المتصل بالنسبة لحجم الأسرة .

ويعلق الباحث على نتائج دراسته أن افتراض المتصل الريفى — الحضرى لم يتحقق إلا بصورة ضعيفة لبعض المتغيرات دون غيرها .

وقد لاحظ دالسكن أن القرى تشبه فى خصائصها العامة المدن الصغيرة أكثر من تشابهها بالجماعة غير الريفية فى المناطق الزراعية .

وقد فضل الباحث الاعتماد على تصنيف أدق وأوضح للمجتمعات المحلية بدلا من الاعتماد على ثنائية القرية والمدينة ، أو حتى ثلاثية المزرعة الريفية ، والجماعة الريفية غير الزراعية . والمناطق الحضرية . إذ أن نتائج الدراسة ومدى الاستفادة التى يمكن أن يجنيها الباحث فى دراسة الفروق الريفية — الحضرية تعتمد

أساساً على صحة وتصنيف المجتمعات المحلية نفسها إلى فئات أكثر تمثيلا للواقع المدروس . فالاهتمام بتصنيف المجتمعات المحلية تصنيفاً دقيقاً ربما يكون له قيمة أكبر كأداة للدراسة من تلك البناءات الافتراضية مثل المتصل الريفي ـ الحضري(١).

أما التجربة الثانية : فقد حاولها باحثان مصريان هما السيد الحسيني ومحمد على محمد في تحليلهما للفروق الريفية ـ الحضرية في المجتمعات المحلية لجمهورية مصر العربية من خلال بعض الخصائص السكانية والاجتماعية .

وقد اتخذ الباحثان حجم المجتمعات المحلية أيضا كعامل مستقل في محاولة الكشف عن الخصائص السكانية التي ترتبط بهذا المتغير الاساسي مثل البناء العمرى ، الحالة الزواجية ، الحالة التعليمية ، المهنية .

وقد راعى الباحثان في اختيارهما للمجتمعات المحلية تمثيل الوجهين البحرى والقبلى من اقليم مصر . وقد قسم المجتمعات المحلية التي وقع عليها الاختيار إلى أربع مستويات بنائية متباينة من حيث الحجم : المدينة الكبيرة (عاصمة المحافظة) ، المدينة الصغيرة (أحد مراكز المحافظة) ، القرية الكبيرة ، والقرية الصغيرة بداخل المركز المختار .

وقد عقد الباحثان مقارنتهما بين الوحدات المتماثلة الحجم من جانب وبين المستويات المتباينة الأحجام من جانب آخر .

نتائج الدراسة :

١ ـ العمر : دلت بيانات الدراسة أن البناء العمرى لا يختلف باختلاف حجم المجتمع .

---

(١) Duncan community size and rural-urban continum in cities and society Hatt anb Reiss (ed) 1964, P. 37 – 42.

٢ — الحالة الزواجية : وجدت فروق ضئيلة بين الوحدات البنائية المختلفة فيما يتعلق بمتوسطات نسب الزواج ، إلا أنه ليست هناك ثمة تدرجا بين الوحدات البنائية المختلفة الأحجام فيما يتعلق بهذه الخاصية السكانية ..

٣ — الحالة التعليمية : دلت بيانات الدراسة على أن متوسطات نسب الأمية تنخفض انخفاضاً تدريجياً بزيادة حجم المجتمع ، وأن هذا الانخفاض يبلغ مداه في الوحدات البنائية الكبيرة ..

٤ — المهنة : دلت بيانات الدراسة على أن متوسطات نسب العاملين بالزراعة تتخذ متصلا متدرجا إذا ما أخذنا في اعتبارنا الأحجام الكلية للسكان في الوحدات البنائية المختلفة .

ويمكننا أن نقول إن افتراض المتصل الريفي — الحضري قد يتحقق بالنسبة لخاصتين هما : المهنــة والتعليم ، بينما كان ارتباط الحجم بالمتغيرات الأخرى ضعيفاً (١) ..

وفي نظرنا أن أهم ما يميز المتصل هو أنه يعطي إطاراً مرجعيا يمكن للنظريات المختلفة أن تتكامل فيه ، وتفسر طبيعة واتجاه التغيير الثقافي ، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد أن هناك نوع من الاستمرار بين فئات إيكولوجية على درجات متفاوتة من التحضر ، حيث قد تتشابه العناصر التي توجد هنا وهناك وفقاً لوصول المؤثرات الحضرية إليها دون الالتزام بأن يكون هذا الاستمرار متدرجاً .

(١) السيد محمد الحسيني ، محمد علي محمد : الفروق الريفية — الحضرية في بعض الخصائص السكانية : تحليل إحصائي في الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ص ٢٥٤ — ٢٧٠ .

الفصل الثالث

نظريات التحضر

مقدمة : نشأة دراسات التحضر :

بالرغم من أهمية المدينة والمكانة التى تحتلها فى الحضارة الغربية ، فإننا نجد أن محاولة معرفة طبيعة التحضر والتعرض لعمليات التحضر بالدراسة ، كانت قليلة ونادرة ..

فباستثناء كتاب « السياسة » لأرسطو ، وبعض المحاولات ، مثل تلك التى قام بها جيوفانى بوترو Giovanni Botero سنة ١٥٨٨ . فإن التعرض للدور الرئيسى الذى تقوم به المدينة كان قاصراً على كتابات اليوتوبيين من أفلاطون ومور حتى باكينجهام وبيلامى Bellamy , Buckingham ..

ومن بين الدراسات القليلة التى ظهرت عن المدن خلال القرن التاسع عشر ، يمكن أن نذكر على سبيل المثال دراسة فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges سنة ١٨٦٤ عن المدينة القديمة The ancient city ، ودراسة ويبر A. Weber سنة ١٨٩٩ عن نمو المدن فى القرن التاسع عشر ، ودراسة شارلزبوث C. Booth سنة ١٨٩١ عن حياة وعمل سكان مدينة لندن Life and Labour of the people of London .. إلا أنه لم يظهر أى تحليل سوسيولوجى للمدينة قبل سنة ١٩٠٥ ضمن دراسة باتريك Geddes ..

ومع بداية القرن العشرين ، اهتم انجيل وسيميل وويبر Engles, Simmel, Weber بوضع نظرية عامة للنمو الحضرى ..

وقد دفعت مدرسة شيكاغو سنة ١٩٢٥ قسم الدراسات الاجتماعية بها إلى إقامة علم اجتماع حضري.. فبدأ بارك فى سنة ١٩٢٥ ، ولويس ويرث سنة ١٩٣٨ فى تبنى الاتجاه الايكولوجى فى دراستهم للمدينة ..

فالبحوث الحضرية لم تلق رواجا إلا فى بداية القرن العشرين .. وتعتبر جهود مدرسة شيكاغو فى هذا المضمار الدفعة القوية التى لبهت العلماء والباحثين إلى أهمية هذا الموضوع وحيويته ، والاتجاه الاجتماعى البارز فى تناول الموضوع بالبحث والدراسة .. وقد جاءت نظرية ويرث Wirth عن التحضر كنتيجة مثمرة ومشجعة للبحوث التجريبية العديدة التى أجرتها مدرسة شيكاغو عن المدن الأمريكية بصفة خاصة .. ولا يجب أن ننسى فى هذا المجال جهود Kingsley Davis فى محاولته التمييز بين التحضر ونمو المدينة ومحاولة جوبرج Sjoberg فى استخلاص الخصائص الحضرية ، وذلك بمقارنة المدن السابقة على التصنيع بالمدن الصناعية فعلا ، وقد تناول بالمقارنة المدن على مر العصور فى العالم ، كذلك ريزمان L. Reissman الذى حاول تحديد الشروط المتطلبة لإقامة المجتمعات الحضرية ..

وسوف نحاول أن نخصص هذا الفصل لعرض النظريات - التى جاء بها كل من لويس ويرث وديفيز وجوبرج وريسمان - بالتحليل ثم بالنقد ..

أولا : نظرية لويس ويرث Louis Wirth :

ينظر ويرث إلى التحضر نظرة مزدوجة ، فيرى أنه عملية اجتماعية وخصائص اجتماعيه فى آن واحد . لذلك فهو يفرق بين التحضر كعملية إقامة ، والتحضر كظاهرة اجتماعية ..

ومن المتوقع أن يكون التحضر كظاهرة اجتماعية، أكثر وضوحا فى الأماكن الحضرية - أى فى المدن - ولكنه غير قاصر عليها ، ومع ذلك فإن نواحى بعض السمات التى يبنى عليها ويرث نظريته غالباً ما تجعل التحضر بمعناه الفيزيقى (للمدينة) مرتبط بالتحضر الاجتماعى ..

وتدور نظرية ويرث حول سمات أو خصائص ثلاث هى : الحجم والكثافة والتمايز . . هذه السمات الرئيسية ترتبط ببعضها البعض بسلسلة من الافتراضات تحدد الشروط التى بمقتضاها يمكن التوقع بأن مجموعة كبيرة ومتميزة من الأفراد، تستطيع أن تتعاون بصورة ما ، يمكن بواسطتها الحفاظ على التنظيم الاجتماعى المعقد السائد فى المدينة . .

ومن ثم فان ويرث يجعل المظاهر المختلفة للحياة الحضرية ، تدور فى فلك هذه السمات الرئيسية وترتبط بها بطريقة منظمة . .

فهو يعرف المدينة بأنها تجمع كبير ثابت ذو كثافة عالية ومكون من أفراد متميزين اجتماعيا . .

سمات التحضر فى نظرية ويرث :

حاول ويرث التعرف على صورة العمل الاجتماعى من جهة ، وصور التنظيم الاجتماعى من جهة أخرى - التى تظهر عادة فى المدن — ويدلل على أنها ترجع منطقيا للسمات التى اختارها أساسا لنظريته ، وذلك على النحو التالى . .

(أ) صور الفصل الاجتماعى :

يجمل ويرث صور الفصل الاجتماعى الناتجة عن تعريفه للمدينة فيما يلى :

١ — أن التضخم النسبى لحجم المدينة وما يترتب على ذلك من تنوع الأفراد وتمايزهم يضعف الصلات أو الروابط بين السكان ، لأن المقيمين فى المدن قد أتوا اليها غالبا من جهات متفرقة ، وبالتالى لا يخضعون لعادات وتقاليد واحدة ، كما هو الحال بالنسبة للمقيمين بالقريه . .

ومن ثم ، تحل وسائل الضبط الاجتماعى الرسمى محل الولاء الطبيعى الذى يكنه الريفيون للتقاليد المشتركة ، ويترتب على ذلك أن يتجنب سكان المدينة

الإقامة فى أماكن يعيش فيها أفراد يختلفون عنهم اختلافا كليا . وبالتالى تتواجد مناطق متجانسه ، يعيش فيها أفراد متجانسون نسبيا فى مشاربهم وعاداتهم وتقاليدهم ، ويمكن الحفاظ داخل هذه المناطق على روابط قوية .

٢ ــ إن طابع العلاقات الاجتماعية يتغير تغيرا ملحوظا ، وفقا لحجم التجمع البشرى ، فكلما نمت المدينة ، قل احتمال معرفة الشخص لكثير من القاطنين معه . ويزداد فى ذات الوقت عدد الأشخاص الذين يقابلهم الفرد ويعتمد عليهم فى حياته اليومية ، وغالبا ما يخاطب هذا الاحتكاك جانبا واحدا من حياة الشخص ، لذلك فان الاتصالات الاجتماعية تكون غير شخصية وسطحية ومؤقتة . ومن ثم ، فان الشخص لا يلمس سوى قشور وجوانب معينة من شخصية الأفراد الذين يتعاملون معه . وينظر الشخص إلى العلاقات الاجتماعية على أنها وسائل تساعد على تحقيق أغراض شخصية . ومن ثم ، يتصف سلوكه بالحذر والزيف . . وكلما أصبح الإنسان أكثر حرصا ، كلما بعد عن تعبيره التلقائى ، وعن معنى المشاركة نتيجة لعيشته فى مجتمع متكامل ــ تلك الصفات التى يحرص ويرث على جعلها وقفا على الجماعات الأولية ، والحياة الريفية بصفة عامة . .

(ب) صور التنظيم الاجتماعى :

ويحدد ويرث صور التنظيم الاجتماعى المصاحبة لقيام المدينة على النحو التالى :

١ ــ إن زيادة حجم الجماعة يؤدى إلى تقسيم واضح للعمل . . وكلما نمى تقسيم العمل ، ابتلعت المصانع الكبيرة الصناعات والأعمال الأسرية الصغيرة . .

والمصنع الكبير لديه موارد كبيرة ، يستطيع بواسطتها اجتذاب عماله ــ على اختلاف مستوياتهم الفنية ــ من مجالات عديدة . لذلك يتطلب التكامل الاجتماعى إقامة قواعد وأسس من الأخلاقيات للجماعات المهنية المختلفة . إذ أن عدم توافر هذه القواعد من شأنه أن يؤدى إلى خلافات كثيرة ، قد تتخذ طابع الشراسة فى العلاقات ما بين العمال . .

ويزداد تقسيم العمل تطوراً كلما نمى وتطور السوق بموارد — سواء أكان المحلى أو الإقليمى — وتتخصص بعض المدن فى منتجات معينة ، تتميز بها ويرتبط التخصص الزائد عن الحد بعدم توازن أو بخلخلة فى منتجات المدينة .

٢ — إن زيادة حجم الجماعة ، يؤدى إلى زيادة اعتمادها على طرق الاتصال غير المباشرة ، لنشر المعلومات والآراء ، لأن هناك استحالة فى تجميع السكان فى مكان واحد .

٣ — إن زيادة كثافة السكان فى منطقة ما ، يؤدى إلى زيادة التخصصات المختلفة ويزيد من تنوع الأفراد وتمايزهم ، ويصبح هذا التنوع والتمايز ضرورة حتمية لمقابلة احتياجات أعداد متزايدة من السكان .

٤ — إن زيادة الطابع السطحى للاتصالات الاجتماعية ، يجعل الاتصال الفيزيقى فى المدينة شبه مغلق ، فينقسم الأفراد إلى فئات ، يتعاملون على أساس رموز مرئية ومحسوسة مثل : الملكية ، الدرجات ، الأجور والمرتبات .

٥ — إن ندرة الأرض تؤدى إلى ارتفاع قيمتها ، ولا يحصل عليها إلا من يستطيع أن يجنى أكبر عائد منها ، أما الحصول على الأراضى السكنيه ، فيخضع لعدة عوامل ، منها مكان الارض ، قربها من العمل ، بعدها عن الأتربة والأدخنة ، هدوءها . . إلى آخره .

وتكون للقطاعات المختلفة فى المدينة ، وظائف اقتصادية مختلفة ، تميز طبقة معينة ، أو فئة معينة بالذات .

٦ — أن عدم توافر الروابط العاطفية والانفعالية الصادقة بين العاملين والمقيمين فى المدينة يؤدى إلى تولد التنافس والاتجاه إلى الاستغلال المتبادل .

٧ — إن إيقاع الحياة يزداد نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية وما يتبع ذلك من اتصالات واحتكاكات يومية تعرض الأشخاص باستمرار المؤثرات جديدة .

٨ — إن إجراءات شكلية منظمة تضبط علاقات الأفراد وتعمل على تقليل الاحتكاكات بينهم (رجل الشرطة - إشارات المرور) .

٩ — إن البناء الطبقي أقل وضوحاً في المدينة ، لأن مراكز الشخص بداخله قد تكون متضاربة مع بعضها نتيجة لأن الشخص الواحد ينتمي إلى جماعات مختلفة ، ويقوم بأدوار مختلفة عديدة ، وبالتالي فإن التفاعل مع أفراد مختلفين — من حيث الأدوار الاجتماعية التي يقومون بها ، ومن حيث ظروفهم الشخصية — يلغي التمايز الطبقي البسيط .

١٠ — إن المقيمين في المدن ينتمون إلى جماعات مختلفة ، وتخاطب هذه الجماعات مظاهر مختلفة من الشخصية الإنسانية ، لذلك فقد يتضارب ولاؤهم لهذه الجماعات ما دامت مطالبهم ليست بالضرورة متمشية مع بعضها . ويؤدي ذلك بالحضري إلى حراك جغرافي واجتماعي واسع ، فهو أقل تقيداً من الريفي في ولائه لجماعة معينة ، لأسرته أو لمدينة ما . . لذلك فهو يتصف بالمرونة لأنه قد يحيد عن ولائه ومبادئه بسهولة .

١١ — إن أثمان الأصناف الممتازة والخدمات الخاصة ترتفع إذا ما قورنت بالأصناف العادية والمنتجة على نطاق واسع . . ويسود الاتجاه المادي بين الأفراد الذين يحكمون على كافة السلع والخدمات بمعيار واحد هو المادة . . وهذه النظرية المادية تكون العناصر الأساسية لثقافة مشتركة في المجتمع : الأدوات — الأشياء .

مجمل القول : أن ويرث يرى أن ازدياد حجم التجمع البشري يؤدي إلى إمالة أعداد متزايدة من الأفراد ، وإلى اتصالات ثانوية مؤقتة وجزئية ، وإلى زيادة التحرر من الضبط الاجتماعي الذي تمارسه الجماعات الأولية ، مع ما يترتب على ذلك من شعور بالاغتراب ومن تفكك اجتماعي . . ويؤدي ازدياد حجم التجمع

البشرى كذلك إلى الانتماء إلى عدد كبير من الجماعات .. كما وأن ارتفاع كثافة السكان يعتبر من الآثار المترتبة على الحجم ، وخاصة فيما يتعلق بتنوع وتخصص الأفراد . ويؤدى أيضاً إلى تميز مكانى داخل المدينة .. مثل هذا التمايز بين الأفراد من شأنه أن يساعد فى سد حاجات وتدبير أمور عدد متزايد من الأفراد .

فالنتائج الاجتماعية المترتبة على مثل هذه السمات الثلاث ، تؤثر على البناء الايكولوجى المدينة ، وعلى نسق التنظيم الاجتماعى ، وعلى الحالة النفسية والاجتماعية للقيمين فى المدن .

ونتيجة لذلك ، فإن ويرث يعرف التحضر — بأنه مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التى تتواجد عندما يتعايش الأفراد بصفة دائمة فى جماعات كبيرة الحجم ، كثيفة السكان ، ومتميزة عهيا ، وقد أراد بذلك أن يبرز التغيرات التى تحدث فى الاتجاهات والأنماط الاجتماعية ، كنتيجة للنمو اللانهائى للمدن ، وأن يشير إلى النتائج المنطقية المترتبة على نمو المجتمعات الإنسانية فى محاولاتها للحفاظ على تماسكها الاجتماعى[1] .

ثانيا : نظرية كينجزلى ديفيز Kingsley Davis :

ينظر ديفيز إلى التحضر على أنه مسألة إقامة ، ويميز بين التحضر ونمو المدن كطريقتين مختلفتين لقياس توزيع السكان .. ويستخدم ديفيز مفهوم التحضر بطريقة خاصة ، فهو يعبر عن التحضر بقياس نسبة عدد الذين يعيشون فى مناطق حضرية ، إلى العدد الكلى للسكان .

---

(١) Wirth (Louis) Urbanism as a way of life in cites and Society Hatt (P) and Reiss (A) (ed) free press of glencoe 1964. P. 46 – 49.

ويذهب ديفيز إلى أن التحضر لا يعني فقط نمو المدن . . فما دام العدد الكلي للسكان يتكون من حضريين وريفيين على حد سواء ، فإن نسبة الحضريين (التحضر) تكون حصيلة لها معاً . . وبالتالي فقد تنمو المدينة دون أن يصاحب ذلك بالضرورة أي تحضر . . وذلك إذا كان نمو الريفيين يتم بذات معدل نمو الحضريين أو بمعدل أكثر ارتفاعاً منه . . فيظل التحضر ثابتا . بينما يزيد العدد الكلي لسكان المدن . .

ويميز ديفيز بين عملية التحضر في الدول المتقدمة والدول النامية . إن زيادة إيقاع التحضر في الدول المتقدمة قد جاء نتيجة لهجرة الريفيين إلى المدن . . وقد ساعد على هذه الهجرة وغذاها نمو وازدهار الوسائل التكنولوجية الحديثة وإدخال الميكنة في المجال الزراعي والصناعي على حد سواء ، مما أدى إلى وجود فائض كبير في سكان الريف ، امتصته المصانع الحضرية سريعا . . فإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض معدل الوفيات في الحضر ، والخدمات التي تكفلها المصانع الحضرية لعمالها ، لأدركنا أسباب تزايد نسبة السكان الذين يعيشون في الحضر . .

وإذا كان نمو المدن بالأمس قد جاء مصحوبا بارتفاع معدلات التحضر ، فإن السكان الحضريين اليوم في الدول المتقدمة ينمون ، ولكن نسبة التحضر (نسبتهم إلى السكان ككل) تظل ثابتة . بل وقد تقل . . وإذا كانت عملية التحضر لها بداية ونهاية ، فإن نمو المدن ليست له حدود . وقد يستمر حتى بعد أن يصبح جميع الأفراد يعيشون في المدن . .

إن الاختلاف بين القرية والمدينة ، اختلاف في الدرجة ، والتمييز الإجرائي بينهما ، تحكمي يختلف من دولة إلى أخرى .

المؤشرات التى استخدمها ديفيز لتعريف التحضر :

ويستخدم ديفيز مؤشرين لتعريف التحضر :

١ — نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون فى أماكن يزيد حجمها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة .

٢ — نسبة السكان الحضريين وفقاً للتعريف الذى تتخذه كل دولة بحسب ظروفها الخاصة .

أما فى الدول النامية ، فإن مرحلة الزيادة السريعة فى التحضر ما زالت فى بدايتها ، لأن نسبة السكان الذين يعيشون فى الحضر ما زالت ضئيلة بالنسبة للعدد الكلى للسكان .

ولكن هذه الدول لا تمر — وفقاً لما يراه ديفيز — بذات مراحل التحضر التى تمر بها الدول المتقدمة ، ومن الأهمية بمكان ، ملاحظة الفرق بين زيادة عدد الأفراد الذين يعيشون فى المدن (نمو المدن) ، وبين زيادة نسبة الذين يعيشون فى مناطق متحضرة إلى العدد الكلى للسكان (التحضر) . إذ أن زيادة عدد سكان المدن ، إنما يرجع أساساً فى هذه الدول إلى الزيادة الطبيعية للسكان (زيادة المواليد على الوفيات) ، أكثر من كونه يرجع إلى الهجرة من الريف إلى المدن ، ذلك أن المناطق الحضرية — أسوة بالمناطق الريفية — لديها معدلات مواليد مرتفعة . كما وأن المدن ليست مصنعة التصنيع الكافى لتوفير فرص عمل للسكان الحضريين أنفسهم .

ويحمل القول ، أن ارتفاع معدلات التحضر وكذلك نمو المدن فى الدول النامية غير مرتبط بارتفاع فى مستوى المعيشة كما هو الحال بالنسبة للتاريخ الحضارى للدول المتقدمة .

واليوم تشهد الدول النامية — وهى تمثل ٣/٤ سكان العالم — زيادة سريعة

فى التحضر ، وهى المسئولة عن زيادة معدلات التحضر فى العالم . ففيما بين عامين ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ زادت نسبة السكان الذين يعيشون فى مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة بمقدار الـ ٢/١ فى البلاد النامية عنها فى البلاد المتقدمة .

إلا أنه يجب أن نلاحظ أن مؤشر التحضر فى الدول النامية ، وإن كان مرتفعاً، إلا أن هذا لا يعنى أنها فى مرحلة التحضر المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، لأنها لا تسير فى ذات المراحل ، ولا تمر بنفس الظروف التى مرت بها الدول المتقدمة ، فإنها لا تنمو أسرع من نمو الدول المتقدمة حالياً ، ولكن أسرع مما كانت تنمو به الدول المتقدمة فى أول مراحل تحضرها .

إن نمو المدن فى الدول النامية يتم بمعدل يثير الدهشة ، وأسرع بكثير من الانفجار السكانى الذى حدث فى المدن الصناعية إبان القرن التاسع عشر . وإذا استمر الحال على ماهو عليه الآن ، فانها سوف تضاعف سكانها كل ١٥ سنة .

ويمكن إجمال ما أسهم به ديفير فى اثراء دراسات التحضر ، بأنه وجه ميدان التحليل المقارن للمدن ، واهتم هو ومدرسته بالمظاهر الديموجرافية لعملية التحضر[١] .

ثالثاً : نظرية جوبرج Gideon Sjoberg :

يعتبر التصنيع عند جوبرج المتغير الأساسى المسبب للتحضر : وقد استخلص — نتيجة لذلك — الخصائص الحضرية ، من مقارنة المدن الصناعية بالمدن غير الصناعية أو السابقة على التصنيع .

فالمدينة غير الصناعية تظهر كنمو متميز فى تحليله للظواهر الحضرية ، وتتميز

---

(١) Kingsley (D) the urbanization of the human population in urbanism in world persteetive Sylvia Fleis Fave (ed) Thomas Y crowell compagny New York 1968, P. 35-45.

بتنظيم اجتماعى تقليدى . ويعبر جوبرج الدرجة التى تفتقر بها التنظيمات الاجتماعية — استجابة للتصنيع — اختباراً الحتمية الاقتصادية والتكنولوجية .

ويميز جوبرج دائماً بين العامة والصفوة فى المدن السابقة على التصنيع ، سواء من الناحية الايكولوجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

(أ) التنظيم الايكولوجى للمدينة الصناعية :

١ — تعتمد المدينة — فى وجودها وحياتها اليومية — على الأغذية والمواد الاولية التى تحصل عليها من خارجها ، فهى لهذا السبب مركز تسويق فى المقام الأول ومركز للصناعة الحرفية .

٢ — لا يمثل الريفيون المقيمون فى المدينة سوى (١٠ ٪) من سكانها ، وبالرغم من هذا ، فان عدداً قليلا من هذه المدن يزيد عدد سكانه عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، ويحدث النمو نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان . وترجع هذه الخصائص إلى نوعية النظام الاجتماعى العام . فان الفائض الزراعى محدود بعوامل كثيرة ومعروفة ، لعل من أهمها : سيادة الزراعة التقليدية ، وسوء وسائل المواصلات ، وبدائية الوسائل المستخدمة فى الحفاظ على المواد الغذائية وتخزينها .

٣ — تنخفض معدلات الخصوبة وكذلك معدلات الوفيات بين الصفوة ، على عكس ما هو الحال فى الطبقات الدنيا .

٤ — يرتبط التنظيم الايكولوجى للمدينة غير الصناعية ارتباطا وثيقا بالبناء الاجتماعى والاقتصادى للدينة ، فأغلب الشوارع مجرد ممرات للأفراد والحيوانات المستخدمة ، والمساكن منخفضة ، هذا الضغط البشرى ، إذا أضفنا إليه مستوى منخفض من الوعى ومعرفة علمية محدودة ، لادركنا المشاكل الصحية البالغة الأهمية التى يثيرها هذا الوضع .

٥ — سيتضح الفصل الفيزيقي والمكاني للجماعات الفرعية المختلفة . فالطبقات الدنيا تعيش في أطراف المدينة ، وخاصة المزارعون منهم أصلا الذين يفضلون الإقامة بجوار الأراضي الزراعية حتى يتمكنوا من زيادة دخولهم بزراعة بعض الخضراوات .

٦ — يؤدى الانقسام الاجتماعى الصارم بين الطبقات إلى تكوين أحياء وأقسام محاطة بأسوار وبوابات كثيرة ، تغلق عند حلول المساء . هذه الأحياء تعكس التقسيمات الاجتماعية المحلية الصارمة .

٧ — تعمل العزلة الاجتماعية ، وقلة وسائل المواصلات ، وندرة الحراك الإقامى ، وضغط الأحياء ، على تنمية مناطق مكونة أساسا من الجماعات الأولية .

٨ — تؤدى عزلة التجمعات المهنية المختلفة بعضها عن بعض إلى إيجاد شوارع خاصة بحرف معينة لا يسكنها سوى أعضاء هذه الحرفة .

٩ — يؤدى عدم التخصص فى استخدام الأرض ، إلى إقامة المحلات التجارية فى المساكن ، وإلى استخدام الأبنية الدينية كمدارس أو كمراكز التسويق . فالجامع والكنيسة هما عادة مركز حياة الجماعة ، لأن حى الأعمال ليس له مكانة معينة .

١٠ — يقع السوق الرئيسى فى وسط المدينة ، وأغلب الأبنية لها طابع دينى وسياسى . ولا يرجع السبب فى وجود السوق فى وسط المدينة إلى أن أغلب وسائل المواصلات تتجمع فى المركز ، ولكن يرجع ذلك إلى أن قرب هذه المنطقة من مناطق إقامة وعمل الصفوة ، وهى الفئة التى تملك أكبر قدرة شرائية فى المدينة .

ووسط المدينة يعتبر أفضل الأماكن لإقامة الصفوة ، فهى أكثر الأماكن

. ارتفاعا وأكثرها أمنا ، وأكثرها ملاءمة للمحافظة على اتصال وثيق بين الأسر التى تنتمى إلى ذات الطبقة .

وطالما أن وسائل النقل بدائية ، فإن الصفوة تظل فى وسط المدينة . ويرتبط تزايد الفقر ، بتزايد المسافة من وسط المدينة . . وتتميز المناطق المحيطة بوسط المدينة بكثافة مرتفعة ، وبشوارع ضيقة متعرجة وغير نظيفة فى أغلب الأحيان . . وتعيش الطبقة الدنيا فى مناطق مختلفة من المدينة وفقا لاتجاهاتها السلالية والدينية والمهنية . .

(ب) التنظيم الاجتماعى للمدينة السابقة على التصنيع .

١ — البناء الطبقى :

تعتبر الصفوة المتعلمة فى المدينة السابقة على التصنيع من أهم مكونات البناء الطبقى . وتعتمد الصفوة فى حياتها وفى وجودها على العامة ، وتتكون هذه الصفوة من المتعلمين من الأسر الكبيرة — الذين يتمتعون بقدر وفير من الملكية ، والذين يتقلدون المراكز العامة فى الهيئات الحكومية والدينية والتربوية ، وبذلك تكون لهم سلطة كبيرة . .

أما العامة وهى — الطبقة المقابلة لطبقة الصفوة — فتتكون من جماعات مثل عمال الصناعة ، الذين ينتجون السلع والخدمات أساسا لحساب الصفوة . .

وإن كان هناك فصل واضح بين هاتين الطبقتين ، إلا أن هناك تدرج فى المرتبة والدرجة بداخل كل منهما . .

والطبقة المتوسطة غير معروفة فى المدن السابقة على التصنيع . وهناك طبقة أقل شأناً من طبقة العامة ، نظرا لقيام أعضائها بأعمال مخجلة كدفن الموتى والتسول ، وفى بعض الحالات يعتبر مقيمى الحفلات والتجار المتجولين من عداد

هذه الطبقة ، لأن أعمالهم تعرضهم للآراء الجديدة التى تحرص الصفوة على الانعزال عنها ، وينتمى هؤلاء الأفراد إلى فئة يطلق عليها الهوامش . .

والتمايز الطبقى يقوم أساسا على الصفات الشخصية : المهنية ، السن ، الملبس ، طريقة الكلام . . . الخ . .

٢ — النسق القرابى :

تحتل القرابة مكان الصدارة من حيث الأهمية ، فى المدن السابقة على التصنيع . وهى التى تحافظ على استمرار الأسر الكبيرة . وجميع الروابط الأسرية تابعة لروابط القرابة ، حتى أن أى انهيار فى الحياة الزوجية الذى يتبعه انفصال الزوجين ، لا يعتبر فى حد ذاته مؤشرا للتفكك ، إذ أن الطرفين سرعان ما تمتصهما جماعاتهما القرابية . .

والقرابة — من الناحية الوظيفية — متكاملة مع الطبقة الاجتماعية ، ويقويها التنظيم الاقتصادى . فالمهن — عن طريق النقابات — تختار موظفيها على أساس البناء القرابى . .

وينظم الزواج عادة بين الأسر ولا يترك لرغبات الأفراد وميولهم الخاصة ، ويبرز التنظيم الأسرى والقرابى بعض صور من التمييز على أساس الجنس والسن . .

— فالذكور مثلا لهم أهمية خاصة فى الأسرة ، أما المرأة فى طبقة الصفوة فهى لا تقوم إلا بوظائف قليلة خارج المنزل ، فهى تخضع فى طفولتها لوالدها وفى شبابها لزوجها ، وهى معزولة تماما عن الحياة العامة . .

— إن التدرج فى فئات العمر من العوامل الفعالة للضبط الاجتماعى ، فالإبن الأكبر له مميزات خاصة ، أما الأطفال والشباب عموما ، فهم يخضعون

للأهالى وللأهالى الآخرين أما كبار السن فلهم سلطة كبيرة ومكانة فريدة فى الأسرة وفى المجتمع ، وهذا يساعد على الحفاظ على العادات والتقاليد ..

إن القرابة هى الرابطة القوية ، التى تربط بين اهتمامات ومصالح الصفوة . فالصفوة تقيم فى وسط المدينة ، وأعضاؤها يتفاعلون بطرق منظمة ومحددة ويتزوجون من بعضهم البعض ويمارسون الضبط الاجتماعى على الآخرين من خلال الموظفين الرسميين ، إذ أن الاتصال بين الصفوة والعامة نادرا وغير مقبول ..

وإذا كانت العلاقات الاجتماعية سطحية وغير شخصية بين العامة ، فانها مباشرة ووثيقة بين الصفوة ..

تؤدى علاقة القرابة إلى صراع فى الولاء بين الجماعات المختلفة : لأن العضوية التنظيمية عضوية نسب ، وهناك تداخل واضح بين الجماعات القرابية والمهنية والدينية والتربوية ..

وهناك حراك اجتماعى واضح بين جميع الطبقات . والحراك إلى أسفل أكثر شيوعا من الحراك إلى أعلى : فقد يفشل أحفاد الصفوة فى الحصول على أعمال تتناسب مع مراكزهم ومكانتهم الاجتماعية ، كذلك فان أحفاد الموظفين الرسميين قد يدخلون الطبقة الدنيا لسبب أو لآخر . ولكن الحراك إلى أعلى قليل الحدوث لأنه يعتمد على تغيرات جذرية فى طريقة الحياة ، وليس فقط على تراكم الثروات أو عن طريق الحصول على بعض المراكز الهامة أو نتيجة لربح كبير فى التجارة أو التفوق الحرفى ..

٣ — النسق الدينى :

يرتبط النسق القرابى بالنسق الدينى ، ويصل تنظيم النسق الدينى إلى أكمل صوره بين أعضاء الصفوة المتعلمين . ويتمركز فى المدينة صفوة الموظفين الدينيين ، ويعتبرون القدوة التى يقتفى آثارها من أعضاء المجتمع ..

فالعامة ليس لديهم قسط وافر من التعليم ، تستطيع بواسطته الحفاظ على المعايير الصحيحة ، التي تنص عليها الكتب المقدسة .

والنسق الديني يؤثر على البناء الاجتماعي الكلي للمدينة . فالأنشطة الدينية تنفذ إلى الأنشطة الأسرية والاقتصادية والحكومية ، أما الحياة اليومية فمليئة بالمعاني الدينية .

وينفذ السحر أيضاً في الأنشطة الأسرية والاقتصادية وجميع الأنشطة الاجتماعية الأخرى ، ولعل أهم ما يميز هذه المدن الطرق غير العلمية المنتشرة والمستخدمة في علاج الأمراض وذلك على جميع المستويات .

٤ — التعليم :

يحظى بالتعليم ذكور الصفوة فقط ، وتنحصر مهمة التعليم في تدريب الذكور من الصفوة على تقلد الوظائف العامة الحكومية والتربوية والدينية . . فالتعليم العام غير مطلوب ، ولا يعتبر هدفاً في حد ذاته ، لأن نسق الإنتاج لا يسمح بالتفرغ للتعليم ، كما تختلف لغة الكتابة عن اللغة التي يتكلم بها العامة .

ويقوم التعليم عادة وأساساً على معرفة الكتب المقدسة ، وينتظر من الدارسين معرفة وترديد النصوص الدينية المقدسة ، أكثر من تقييمها وفهمها ، وللمعلم مكانة ممتازة بين السكان ، لأنه متعلم ، حيث العامة جهلة ؛ ولأنه على علم وفير بالكتب المقدسة .

٥ — الاتصال :

المدن السابقة على التصنيع منعزلة إحداها عن الأخرى لعدم توافر وسائل الاتصال . وهذا الاتصال لا يقوم به سوى التجار المتجولون ، مما يؤدي إلى تحديد مجال تأثير المدينة .

إن وسائل الاتصال - بصفة عامة - غير مباشرة ، ويتولاها موظفون رسميون مكلفون بإلقاء الخطب العامة . وتنتقل العادات والتقاليد من الصفوة إلى العامة ، عن طريق هذا الاتصال الشفوى ومن خلال الأغانى والنصوص والقصص العامة .

٦ — الحكومة :

إن المدينة التى تتمركز فيها الصفوة الممتازة هى التى تتخذ كمقر رسمى للحكومة . والنظام الحكومى نظام متكامل مع النظم التربوية والدينية ، ويقوم بوظيفتين أساسيتين :

— فرض الهبات والهدايا على العامة واعتماد أنشطة الصفوة :

— المحافظة على القانون والنظام ، من خلال أو عن طريق قوة البوليس التى تعمل على ضبط الخارجين على القانون ، والمحاكم التى تحمى العادات والتقاليد وقواعد وتعاليم الكتب المقدسة ، هذا ولا يوجد أداة رسمية لتنظيم الحياة الاجتماعية ، ولكن الضوابط غير الرسمية أهم ، وتتمثل فى القرابة والثقافة والأنماط الدينية ... الخ .

(ج) التنظيم الاقتصادى :

١ — يعتمد إنتاج السلع والخدمات ، على المجهود الحيوانى والإنسانى كمصادر للطاقة .

٢ — تعرف هذه المدن نظاماً لتقسيم العمل محدود ، وهناك كود من الأخلاقيات للجماعات المهنية المتخصصة ، وتقسيم العمل يعتبر نتيجة وليس علية . وفيما عدا ذلك التقسيم الذى يميز بين الرئيس والصبية ، فإن الحرفى يشترك فى جميع مراحل تصنيع السلعة ، وفى بعض الأحيان ينقل العمل إلى مسكنه ، حتى يستطيع داخل حدود النقابة أن يباشر العمل وطرق الإنتاج .

وهناك قواعد صارمة بين الطرفين تحدد مستويات الدخول ومحتويات الإنتاج وطرق البيع .

ولكن لا يوجد إنتاج على نطاق واسع ، وبالتالى فان احتمال الشراء والتخزين والبيع على نطاق واسع غير متوقع فى هذا التنظيم الاقتصادى .

والصفوة وإن كانت تشترى من التجار ، إلا أنها تحتقر أعمالهم لأنها ترى أنهم يختلطون بالطبقات الدنيا ، كما وأن مهنتهم تتضمن قسطاً من الأعمال اليدوية التى ينظر إليها باحتقار من جانب الصفوة ، لذلك فان الصفوه لا تستثمر أموالها عادة فى التجارة .

فاذا ما ارتبط هذا التعالى ، بمستوى متخلف من التكنولوجيا ، فإن ذلك من شأنه أن يعرقل الإنتاج الكبير ، ويقلل من سرعة التقدم التكنيكى ، فاذا ما أضفنا إلى ذلك الفقر العام للطبقات الدنيا الذين يمثلون الجمهور الحقيقى للسوق فان موضوع الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال يصبح أكثر صعوبة .

٣ — العلاقات التجارية : وتقوم على عاملين :

(أ) استفادة كل من التاجر والعميل من إقامة علاقة شخصية بينهما ، فالتاجر يستطيع أن يعتمد على مساندة عملائه وأقاربه . وهذا التخصيص مهم فى نطاق سوق لا يعرف بعد أساليب الترويج والبروبجندا .

(ب) ارتباط العلاقة التجارية بأنماط سلوكية منظمة : مجاملات ومبالغة فى وصف المنتجات ومساومة على الأثمان .

والعائد الإدارى بسيط ، لأن التبادل والمعاملة يتمان بين شخصين فقيرين للغاية . وإذا كان التجار يستطيعون الثراء بالتعامل مع الصفوة ، بتقديم السلع الفاخرة لهم ، إلا أن القلة العددية للصفوة ، لا تجعل من الاتجار معهم أساساً يمكن أن يقام عليه صناعة على نطاق واسع .

لذلك فالأسواق تنمو ببطء ، والمحاولات لتوسيع حجم التجارة قليلة ، خاصة إذا كانت صناعة السلع تتضمن عملا يدوياً شاقاً ، وإذا كان ترويج السلع موجه للقلة .

٤ — تنتظم المهن فيما يسمى بالنقابات وتعمل مثل هذه التنظيمات على تطويق جميع العاملين فى الأنشطة الاقتصادية فيما عدا الصفوة . وهناك نقابات للتجار والمهنيين ، والصياغ والنساجين والخدم ومنظمى الحفلات والمتسولين وحتى اللصوص .

. إن عضوية النقابة وعضوية الحرفة من الشروط اللازمة لمزاولة أى مهنة ، وذلك يؤدى إلى شىء من الاحتكار . وهذه الهيئات تنظم العمل بين أعضائها ، فهى التى تحدد أثمان السلع والخدمات ، وهى التى تعين العمال فى الوظائف ، ويكون اختيارهم خاضع لمعايير القرابة أكثر من كونه خاضعاً لمواصفات عامة متطلبة فى هذه الحرفة أو تلك .

وللنقابة وظائف أخرى : دينية ؛ فكل نقابة تتبع رائداً دينياً معيناً ، وتقيم له الاحتفالات الدورية . وتقوم بدور هيئات التـــأمين الاجتماعى ، بمؤازرة أعضائها وقت الشدة ومع ذلك فاستغلال النفوذ موجود بين أعضاء النقابة القدامى الذين قد يستغلون الأعضاء الجدد وخاصة صغار الصبية بطرق شتى .

٥ — يعمل النسق الاقتصادى كله بغير ضوابط عقلية أو منطقية ، فليس هناك أى توحيد أو تقنين فى التصنيع وفى الإنتاج وفى التسويق ، كما أن أثمان السلع غير محددة ، لذلك تكثر المساومات بين البائع والمشترى . كما أن الموازين غير مقننة ، ولا يعرف السوق نظام فرز السلع على أساس الحجم والنوع أو الجودة ، لذلك يسود الغش والتزييف فى السلع ، وهناك اختلافات

واضحة بين المدن وبعضها ، بل وفى داخل المدينة الواحدة قد توجد عملات متعددة عما يدل على أن العمل الاقتصادى فى مجموعه لا يقوم على أى منطق أو أى تعقل .

مجمل القول ، أن جوبرج يصف المدينة السابقة على التصنيع بأنها تتكون من طبقتين : الصفوة والعامة ، والتعليم الرسمى مقصور فيها على الصفوة فقط ، وهو عبارة عن التعليم عن طريق التكرار للسنن والشرائع التقليدية .

والحراك الاجتماعى فيما بين الطبقتين بسيط ، وتلعب القرابة دوراً رئيسياً فى الحياة الاجتماعية والمكانة الاقتصادية لكليهما .

وبالرغم من أن التنظيم الاجتماعى معقد ، فهو يتسم بالتقليدية ، ويتميز بمعدل تغير غاية فى البطء .

فالتصنيع — وفقاً لرأى جوبرج — هو إذن المتغير الأساسى الذى يحدث الاختلافات بين نمط البناء الاجتماعى السائد فى المدن السابقة على التصنيع وامط البناء الاجتماعى المتطلب لتنمية الإنتاج الآلى(١) .

ويتضح عما سبق أن افتراضات لويس وبرث ليس لها تطبيق واضح فى المدينة السابقة على التصنيع ، وأن بعضها الآخر يحتاج إلى تعديل . . والمدن الامريكية — وهي الأمثلة التى قامت عليها دراسة وبرث — تختلف اختلافاً واضحاً وجوهرياً عن المدن الأوربية والآسيوية والافريقية .

رابعا : نظرية ليونارد ريسمان : Leonard Reisman

ينظر ريسمان إلى التحضر من زاوية مختلفة . فالتحضر عنده ليس

(١) Sjoberg Gideon the preindustrial city Past and Present, the free press, New YorK 1960.

تغيراً فوريا محدداً ، لا تستطيع المجتمعات التقليدية أن تحيد عنه للتحول إلى مجتمعات متحضرة .

فالمجتمعات وفقا لظروف كل منها الجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية — تستطيع أن تتخذ مسارات مختلفة فى تطلعها للتحضر . فإذا كانت بعض المجتمعات تتخذ الصناعة بداية لمسيرتها ، فان بعضها قد يسيطر عليه الرغبة فى نمو المدن بحيث تتجه إلى تأجيل نشأة الطبقة المتوسطة أو تأجيل التنمية الصناعية وقد تعمل بعض المجتمعات على خلق أيديولوجيات قومية أولا ، ثم بعدها تتجه نحو التصنيع والتنمية الحضرية .

إن كل من هذه الاتجاهات له نتائج خاصة مترتبة عليه ، كما أن له خصائص مصاحبة تضفى على المجتمع سمات معينة .

ويعتبر الإطار الذى حدده ريسمان من أكثر المحاولات طموحا لتقديم تحليل متماسك للتحضر .

فالتصنيع على نطاق واسع يتطلب :

١ — تكنولوجيا متطورة .   ٢ — علوم فيزقية متقدمه .

إن هذين المطلبين ، يضعان حدوداً لتنوع النظم الاجتماعية التى يمكن أن تصاحب التحضر الصناعى .

فالتحضر الصناعى عملية واحدة ، وقد تتخذ أربع صور مختلفة :

١ — أن تكون المجتمعات حضرية من الناحية الديموجرافية وفقا لتعريف ديفير ، أى بنمو السكان الذين يعيشون فى مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٫٠٠٠ نسمة .

٢ — أن تكون المجتمعات حضرية من الناحية الاقتصادية ، على أساس نمو صناعى ضخم يصاحبه تنظيم واسع النطاق للمشاريع والخدمات الخاصة .

٣ ـ أن تكون المجتمعات حضرية عن طريق وجود بناء طبقى حضرى ، أو ظهور طبقة متوسطة من مقاولى الأنفار والمهندسين الذين يتصيدون التغيير الاجتماعى والذين يكسبون الكثير من التحضر الصناعى .

٤ ـ أن تكون المجتمعات حضرية من الناحية السياسية أى بظهور نوع من الوطنية ، أى من الايديولوجية ، التى تحصر اهتمامات جميع السكان حول التنمية الاقتصادية والرخاء المادى .

فليس هناك طريقة واحدة يمكن بمقتضاها أن تصبح المجتمعات حضرية ، فقد يكون مجتمع ما متحضر من الناحية الديموجرافية والسياسية ، وأكثر من كونه متحضرا من الناحية الصناعية ، وقد يكون مجتمع آخر متحضراً من الناحية الصناعية دون أن يكون كذلك من الناحية الديموجرافية .

فالتحضر إذن ليس له اتجاه واحد ، ولكن هناك اتجاهات متعددة ، يمكن أن تتخذها المجتمعات فى تطلعها للتحضر ، وإن كان هناك اتجاه شائع للتحضر ، وهو المصاحب للتصنيع .

ولكن هذه الشروط مجتمعة هى التى وضعها ريسمان للتحضر الصناعى الناجح فان الانتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الصناعى الحضرى يتوقف على النمو المتوازن لهذه المظاهر الأربعة(١) .

خامسا : نقـــد نظريات التحضر :

وجهت إلى نظريات التحضر عدة انتقادات سوف نحاول أن نبرز أهمها فى النقاط الآتية :

١ ـ أن تعريف المدينة على أساس حجم سكانها محكوم عليه مسبقا ،

---

(١) Reisman Leonard urbanization, A tpbology of change in urbanism and World prespective Sylvia Flesa Fave (ad) Thomas Y. Crowell compagny New York P. 126 – 129.

خامساً : نقد نظريات التحضر:

وجهت إلى نظريات التحضر عدة انتقادات سوف نحاول أن نبرز أهمها في النقاط الآتية :

١ — أن تعريف المدينة على أساس حجم سكانها محكوم عليه مسبقاً ، فمهما كان المعيار المتخذ كأساس سواء أكان ٢٥٠٠ نسمة أو ٤٠٠٠ نسمة أو حتى ١٠,٠٠٠ نسمة (ديفيز) في التمييز بين الحضر والريف فانه معيار تحكمي لا يقبل من الناحية العلمية ، إذ أن هناك وحدات يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة ومع ذلك تخضع لتأثير العاصمة ، ويمكن اعتبارها حضرية ، بينما هناك وحدات يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة وتعيش في مناطق ريفية بحتة ، وفي عزلة تامة أو شبه تامة عن التحضر .

ومن جهة أخرى فان التعريف الرقمي أى الاحصائي يسيطر عليه التعريف الإدارى أو على الأصح الاعتبارات الإدارية (١) .

وطالما أن الباحثين يعرفون التحضر بالوحدة الفيزيقية (المدينة) وينظرون اليه على أنه محدود بمكان وأن الصفات الحضرية تكف عن الظهور والتواجد فجأة خارج حدود معينة ، فاننا لا نستطيع أن نصل إلى تعريف ملائم التحضر كصورة للمجتمع الإنسانى ، أو إلى اختيار عناصر التحضر التى تسبغ على المدينة صبغة مميزة لحياة الجماعة الإنسانية فيها .

٢ — ما يقال عن مجرد الوحدات الإنسانية كأساس لتعريف المدينة ، يقال أيضا عن الكثافة . فان لم ترتبط الكثافة بخصائص اجتماعية لها دلالتها ، فلن تكون سوى أساس تحكمى للتفريق أو التمييز بين الجماعات الريفية والأخرى الحضرية .

---

(١) Georges (Pierre) ibid, P. 5.

ظواهر مثل الحجم والكثافة ترتبط بالمضمون الثقافى العام الذى تنشأ فيه المدن وتتواجد — ولها دلالة سوسيولوجية إذا عملت فقط كعوامل مسببة فى الحياة الاجتماعية .

٣ — والنقد نفســـه يوجه إلى نوع العمل (جوبرج) أو توافر بعض الميزات الفيزيقية ، أو تواجـد بعض صور التنظيمات السياسية (ريسمان) ، فافتقار المدينة لسمة من هـذه السمات أو توافرها جميعاً ، لا يعنى شيئاً بقدر ما يعنى تأثير هـذه السمات فى تغيير وتشـكيل طابع الحياة الاجتماعية فى صورتها الحضرية . ومن الأفضل اعتبار العناصر الأربعة التى ذكرها ريسمان ضرورية للتحضر الصناعى أكثر من كونها شروط للنمو الحضرى الصناعى . كما وأن الصناعة مثلا عند (جوبرج) لا يمكن أن تكون المتغير الوحيد المسئول عن التحضر ، فهناك مدن كبيرة نشأت ونمت فى مناطق لم تعرف الصناعة . لذلك فليس من المعقول أن افترض مسبقا أن جميع المدن تقيم اقتصادها على المصانع الضخمة والشركات الكبيرة ، وأنها محاطة بمناطق متخلفة ،كما أنها تتميز بنسبة عالية من المتعلمين ، وبمعارف تكنولوجية واسعة ، وتستخدم المصادر الآلية فى استخراج الطاقة .

إن التعريف الاجرائى للتحضر لا يكتفى بالتعرض للسمات الإنسانية التى تتوافر أو تشترك فيها جميع المدن فى ثقافة ما ، وإنما يساعد كذلك على اكتشاف أوجه الخلاف فيما بينهما والتعريف الأمثل يجب أن يأخذ فى حسبانه الخصائص الرئيسية التى تشترك فيها هـذه المدن كوحدات اجتماعية دون أن يتضمن من التفصيلات أكثر مما يلزم بحيث يأخذ فى حسابه جميع الاختلافات ، فبعض خصائص المدن أكثر دلالة على وجود متطلبات الحياة الحضرية من غيرها .

نقد نظرية ويرث :

سوف نحاول فيما يلى التعرض لأهم الانتقادات التى وجهت إلى نظرية لويس ويرث (Louis Wirth) باعتبارها أول اتجاه اجتماعى متكامل يحاول تفسير ظاهرة التحضر .

بالرغم من حرص ويرث على التنبيه إلى بعض النقاط الضعف الهامة التى جاءت فى نظريته ، فقد وجهت لنظريته عدة انتقادات .

اعترف ويرث مثلا أن حجم مؤشر ضعيف للتحضر ، فقد يكون سكان مدينة صغيرة تقع بالقرب من تلاقى عدة مدن ، أكثر تحضراً من المقيمين فى مدينة كبيرة تقع فى مدينة ريفية ، لذلك أشار إلى أن مدى التحضر فى مدينة ما يتوقف ليس فقط على حجمها وكثافتها وتمايز سكانها ، ولكن أيضا أساسا على احتمال تأثرها بالمجتمع الحضرى . كما أوضح أن تعريفه للمدينة ليس وضعا كاملا لجميع الخصائص التى تشترك فيها المدن ، ولكنه اختار الحد الأدنى من السمات الرئيسية التى إذا تزاوجت ، أصبحت من المتطلبات الطبيعية للحياة الحضرية . كذلك حرص على التنبيه إلى ضرورة عدم الخلط بين طريقة الحياة الحضرية والظروف المحلية التى تعمل على إيجادها . فنمو المدن يرتبط عادة بنمو التنظيم الصناعى والرأسمالى الحديث .

وقد اهتم ويرث باستخلاص التغيرات التى تحدث فى اتجاهات الأفراد وفى التنظيم الاجتماعى عندما تتغير السمات الثلاث التى اتخذها كأساس للحياة الحضرية باعتبار أن المدينة وحدة اجتماعية ثابتة ، وقد اهتم بصفة خاصة بالتنبيه إلى أن هذه التغيرات التى تحدث قد تنمو وتتطور وتتغير مستقلة عن التغيرات التى تحدث فى السمات الثلاث الريفية التى أوجدتها أساسا .

هذه هى أهم النقاط التى حرص ويرث إلى التنبيه اليها بعد صياغته لنظريته الاجتماعية عن الحياة الحضرية فى المدن الأمريكية .

ويمكن إجمال نقاط الضعف التى أثارتها نظرية ويرث فيما يلى :

١ — تنطبق أكثر استنتاجات ويرث إن لم يكن كلها على المدن الصناعية ، فقد اعتمد فى نظريته على الدراسات التى قامت بها مدرسة شيكاغو عن المدن الامريكية فى العشرينات والثلاثينيات تلك الفترة التى استوعبت فيها المدن الأمريكية عدداً كبيراً من المهاجرين اليها من مناطق أقل منها حضارة ، وقد تميزت هذه الفترة بالضغوط الاجتماعية الناتجة من الصراعات الثقافية التى أوجدتها موجات المهاجرين وبكساد اقتصادى كبير . واهتمت مدرسة شيكاغو بدراسة المناطق الداخلية لمدينة شيكاغو ، بينما أهملت تماما المناطق المحيطة بها . إلى جانب ذلك فان المدن الأمريكية تختلف اختلافا جوهرياً عن المدن الاوربية والآسيوية والافريقية .

٢ — لا ينطبق تعريف ويرث للمدينة على المدن التى اهتم (جوبرج) بدراستها مثلا ، إذ أن كثيراً من افتراضات ويرث ليس لها تطبيق واضح فى نمط المدينة السابقة على التصنيع كما أن بعضها الآخر يحتاج إلى تعديل .

كذلك هناك من الباحثين الذين قاموا بدراسات لم تؤيد النتائج التى انتهى اليها ويرث مثل لويس (Lewis) الذى حاول أن يتحقق امبيريقيا من افتراضات لويس ويرث ، وروبيرت ريدفيلد ، فدرس التحضر فى مدينة مكسيكية ووجد أنه ليس بالضروره مصحوبا بانهيار النظام الاجتماعى والأخلاقى . فالمدينة فى مجتمع متحضر — تختلف تمام الاختلاف عن القريه فى مجتمع غير متحضر ، وقد يكون هذا الاختلاف أقل وضوحاً من المدينة والقرية فى ذات المجتمع سواء أكان متحضراً أم لا . ومن الأهمية بمكان عدم الخلط بين الفروق الموجودة بين المدينة والقرية داخل مجتمع واحد والفروق بين مجتمع متحضر وآخر غير متحضر .

٣ — اهتم ويرث بابراز الطابع الثانوى للعلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع الحضرى .

وقد ذكر P. Mann فى هذا الصدد أن التغير الذى يصاحب الانتقال من مجتمع ريفى إلى آخر حضرى ، لا يعنى إحلال العلاقات الثانوية محل العلاقات الاولية ، ولكن يشير إلى أن العلاقات الثانوية التى تنشأ تتزايد بسرعة أكبر من العلاقات الأولية ، كلما اتجهنا من منطقة ريفية إلى أخرى حضرية أو متحضرة ، كما ذكر أوسكار لويس فى هذا الصدد أنه ليس هناك متصل واحد يمكن أن توضع عليه جميع المجتمعات الريفية الحضرية ، ولكن هناك عدة متصلات محتملة وممكنة (١).

أما من ناحية التحليل الحضارى ، فإن بعض المجتمعات الصناعية قد عرفت تقدما حضريا بحيث تلاشت الفروق الريفية — الحضرية فيها ، وبالتالى فإن اختلاف مؤشرات ويرث بينها غير ذات موضوع ولا ينعكس فى اختلافات ثقافية ..

٤ — إن التباين الواضح بين السكان داخل المدينة الواحدة يجعل كثيراً من افتراضات ويرث بسيطة أكثر من اللازم . فقد عرف المدينة بأنها جماعة متميزة .. ثم صاغ بعد ذلك افتراضات بسيطة جداً فيما يتعلق بأنماط السلوك ، فكيف يمكن أن تكون متميزة جداً وفى نفس الوقت قد تكون ذات أنماط سلوكية مبسطة ..

وقد ذكر مين Mann فى هذا الصدد أن أهم ما يميز العلاقات الحضرية هو تنوعها وكثرتها وليس كونها ثانوية فقط ..

فاذا كان ساكن المدينة أو الحضرى لديه فرص كثيرة لتكوين علاقات ثانوية ، فانه فى نفس الوقت لديه فرص أكبر لتكوين علاقات أولية مع أفراد يختارهم بنفسه ، فهو يستطيع أن يظل بدون أصدقاء ولكن فى نفس الوقت لديه مجال واسع من المعارف الذين يمكن أن يختار من بينهم ما يحلو له من أصدقاء ..

---

(١) Mann (P) An appreach for urban sociology London Routledge and Kegan Paule N. York 1965, P. 30 .

٥ — بينما اهتم ويرث بوصف الظروف التي تتغير نتيجة كبر حجم الجماعة وكثافتها وتمايزها فانه لم يبحث نتائج هذه الظروف التي يمكن بدورها أن تثير القلاقل وعدم الاستقرار، وبالتالي فقد تناسى مراحل هامة في العملية التي بمقتضاها تؤثر الخصائص الحضرية على الشخصية والاتجاهات وقد أدى به هذا إلى استنتاجات خاطئة ..

٦ — النظرية الكاملة للحياة الحضرية يجب أن تقيم وزناً للجماعات الأولية ، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع تقوم بوظائف هامة ولنسميه مجرد بقايا من الحياة الريفية ، وإنما عناصر جوهرية في جميع المجتمعات الإنسانية ..

لقد كان يجب على ويرث أن يوضح الطرق التي تعتمد فيها الجماعات الأولية والجماعات الثانوية على بعضها البعض في البيئة الحضرية ، ويبين أنواع الجماعات الأولية الضرورية لتعويض العلاقات الرسمية المتزايدة الحضرية لأنه ليس هناك مثال كامل لجماعة أولية أو ثانوية .

٧ — ميز ويرث بين أنماط مختلفة من المدن : فهناك المدن الصناعية والمدن التجارية والمدن الجامعية دون أن يشير بصراحة لطبيعة هذه الاختلافات ..

٨ — بالغ ويرث في درجة الدنياوية والتفكك التي افترض أنها تميز الجماعات الحضرية ..

٩ — تبدو بعض الاختلافات الريفية والحضرية صحيحة بالنسبة لبعض أنماط من المجتمعات ، مثلا بالنسبة للحضارات الصناعية وغير الصناعية ، ففي المجتمعات الاقطاعية مثلا ، فان التنظيمات الدينية والاسرية حضرية أكثر منها ريفية .. وهذا في حد ذاته يناقض معظم التعميمات القائمة على البحوث الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية ..

١٠ — تتأثر المدينة بالنسق الاجتماعى - الثقافى العام للمجتمع التى هى جزء منه ، ومن ثم فهى متغير مستقل. وقد فشل ويرث فى النظر إلى المدينة على أنها نسق فرعى مما جعله يتجاهل أنماط لها دلالة بالغة الاهمية .. فلم يتبين أن المدن قد تنشأ عن قصد ، أو أن قواعدها الايكولوجية أو الاجتماعية يمكن أن تحدد ببناءات تنظيمية خارجة عن أى مجتمع بذاته ..

١١ — تنبه الايكولوجيون المحدثون لكثير من الثغرات فى الاستنتاجات التى استخلصها ويرث ، فقد اهتموا بالتحقق من افتراضات ويرث بدراستهم لكثير من المدن فى قطاعات أخرى ، ووجدوا أن أنماط التوزيع والعلاقات لا تتبع بالضرورة تلك الموجودة فى المدن الأمريكية الصناعية . وحتى فى داخل المجتمع الأمريكى ، فإن دراسة الضواحى الأمريكية أوضحت ضعف الآثار الايكولوجية التى تختفىء وراء المتغيرات الثقافية ..

١٢ — بينما اعتقد ويرث أن ضعف الروابط الأولية ، وضعف العلاقات القرابية ، وتكاثر الهيئات التطوعية ، والعلاقات الثانوية على حساب العلاقات الاولية هى نتائج مباشرة وحتمية لزيادة حجم وكثافة الجماعة وتمايز سكانها ، فقد أظهر الايكولوجيون المحدثون أن بداخل المدن الأمريكية نفسها تتدخل عوامل كثيرة ، كالطبقة ، والمهنة ، وبعض الخصائص الاجتماعية لتخفف من جفاف البيئة الحضرية ، وأثبتوا أهمية العلاقات القرابية فى المدينة .. كما أثبتوا أن هناك قرويون يعيشون حياة ريفية فى المدينة ، بينما فى بعض الأماكن غير الحضرية ، هناك سكان يعيشون حياة حضرية على مستوى عال ..

١٣ — عندما درس علماء الاجتماع الحضريون مدن الشرق ، بدأت الكثرة من تعميمات ويرث تتساقط فهذه المجتمعات وإن كانت متساوية من حيث الحجم والكثافة والتمايز لكثير من المدن الأوربية والامريكية ، إلا أن خصائصها لا تتشابه من بعيد

أو قريب من خصائص تلك المدن . فان تأثير المجتمع الحضرى يتهاوى نتيجة للعلاقات الأولية التى تربط بين الأفراد والروابط القرابية الفعالة .

١٤ — إن المقاييس الايكولوجية التى كانت تناسب دراسة المدن السائدة فى العصور الوسطى ، والمدن السائدة فى العهود الأولى للتصنيع ، تبدو وغير مناسبة إذ ما طبقت على المناطق المتحضرة تحضرا شبه كامل ، فالباحث اليوم لا يستطيع أن يقيس الحجم ، بسبب تعدد وتشابك حدود المناطق الحضرية . . وإذا كانت هناك حدود سياسية وحدود اقتصادية ، إلا أنه لا يوجد مقياص دقيق لحجم ، وإذا كان هناك مقياس ، فانه تقيس مدى شبكة العلاقات ولا يقيس عدد المشتركين فى هذه العلاقات . .

١٥ — تعد الكثافة أيضا من المؤشرات التى يجب إعادة تعريفها ، حتى يمكن تطبيقها على التحضر الإقليمى . . فالكثافة المادية التى يعبر عنها بنسبة الأفراد للمساحة ، كانت تعبر أيضا عن الكثافة الديناميكية ، أى المعدل الذى يتفاعل به الأفراد . . ولكن العلاقة بين الكثافة المادية والكثافة الديناميكية لم تعد لها قيمة ، لأن تفاعل الأفراد لم يعد يتطلب التجاوز الفيزيقى ، وخاصة بعد زيادة التفاعلات من الدرجة الثالثة . Tertiary interaction .

١٦ — كما أن التمايز أيضا من المفاهيم التى لا بد من إعادة صياغتها . فالتمايز فى ظل الظروف الحضرية الأولى كان يحدث نتيجة لمصادر خارجية عن المدن . . وكان يقوى عن طريق الهجرة من المناطق غير الحضرية إلى المدن . .

ولكن المدن الامريكية تشهد الآن انخفاضا فى معدلات الهجرة اليها ، نتيجة لتزايد تحضر المناطق الريفية ، وبالتالى فان العوامل التى كانت يؤدى إلى التمايز قد خفت دون أن يؤدى ذلك إلى التجانس ، فقد حدثت داخل البناء الاجتماعى الحضرى الجديد انقسامات واختلافات أوجدت نمطا جديداً من التمايز .

فالمقاييس القديمة أصبحت غير ذات معنى بالنسبة لهذا النمط الجديد من التمايز وأصبح على علماء الاجتماع الاهتمام بإيجاد مقاييس أخرى أكثر فاعلية .

وخلاصة القول : يمكن أن نقرر أنه ليس هناك نمط للمدينة ولا صورة واحدة للتحضر وإنما هناك أنواع من التجارب الحاضرية ، والإقامة فى مجتمع ما فى مدن متشابهة فى الحجم والكثافة ، لا يعنى تعرض كل منها لنفس المؤثرات البيئية (١) .

---

(١) Morris (R) Urban soiolology studies in sociology , Georges Allen and Unwin Std . 1968 . P . 15 - 30 .

الفصل الرابع

البحوث الحضرية ودراسة الحالة

أولا : الاتجاهات المختلفة فى دراسة التحضر :

قامت الدراسات الحضرية على أكتاف الجغرافيين وعلماء التاريخ والاقتصاديين والديموجرافيين الذين كانوا أول من اهتموا بدراسة المناطق الحضرية .

ونذكر من أعمال الجغرافيين ، البحوث التى قامت بها مدرسة فيدال دى لابلانش Vidal de la Blanche ، ودراسة بلانكارد Blancard. عن مدينه Grenoble سنة ١٩١٣ .

وفى مجال التاريخ ، نذكر اعمال لابروس Labrousse ، وفيبر L. Febvre وبيرن Pirenne وشوفالييه Chevalier الذين ادلوا بمعلومات قيمة عن تطور المدن والجماعات الاجتماعية فى المناطق الحضرية .

كما اهتم الديموجرافيون باجراء دراسات عن الهجرة إلى المدن . منها الدراسة التى أجراها بول Buule ،

وإذا كان سبنسر Spencer قد أوصى فى كتابه « علم الاجتماع الوضعى » بأهمية دراسة المدن دراسة تجريبية ، فان اهتمام علماء الاجتماع بدراسة المدن كان قائما فى بداية الأمر على أساس اهتمامات نابعة من الخدمة الاجتماعية ، وكمحاولة لمساعدة الجماعات التى تقطن فى المدن الحديثة والأحياء الجديدة . ومثال ذلك دراسة بوث Booth لمدينة لندن ، وراون ترى Rowntree لمدينة نيويورك . وقد دفعت

مدرسة شيكاغو فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٢٥ ، الدراسات الاجتماعية لإقامة علم اجتماع حضرى ، تحت تأثير بارك وبيرجس . واهتم بعض علماء الاجتماع مثل فيستنجر Festinger وميرتون Merton بدراسة بعض المشكلات الحضرية ، فأجريا بحوثاً عن سوسيولوجية المسكن . . وفى هولندا كان الاتجاه ستاينمتز Steinmetz الجغرافى الاجتماعى أثره الكبير فى نشأة علم الاجتماع الحضرى التجريبى .

كما أثرت بحوث كل من توماس وزنانيتسكى Thomas and Zananicaki على اتجاهات الأعمال والبحوث الاجتماعية .

أما فى فرنسا ، فيجب الرجوع إلى البحوث الشهيرة التى أجراها لوبلاى Le Play ، فيلليرنيه Villerené وبيرت Buret عن العمال فى المناطق الحضرية . كما يجب أن نذكر أعمال المدرسة الاجتماعية لدوركايم Durkheim وخاصة أعمال هالبواك Halbwacks الذى اهتم اهتماماً خاصاً بالموروفولوجيا(١) .

وهناك الآن — بصفة عامة — اتجاهات ثلاثة لدراسة التحضر :

الاتجاه الأول : يعتبر المدينة — فى حد ذاتها — متغير مستقل يمكن بواسطته تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ، ويمثل هذا الاتجاه لويس ويرث ، فقد اتخذ المدينة معرفة بحجمها الكبير نسبياً ، وكثافتها ، وتمايز سكانها ، كعامل محدد لكثير من الظواهر الاجتماعية .

فالتحضر فى نظره طريقة للحياة تتميز بالدينامية ، والهيئات التطوعية ، والأدوار والمعايير الاجتماعية غير الواضحة ، وهو يقارن المدينة بطريقة ضمنية أو غير ضمنية بالقرية(٢) .

(١) Chombart de Lawve (P. H.) Des Hommes et des Villes. Payot Paris 1965 P. 35.

(٢) Wirth (Louis) Ibid P. 47.

الاتجـاه الثانى : يهتم اهتماماً خاصاً بالقيم الاجتماعية والثقافية ، فى توضيح وتحليل البناء الاجتماعى والبناء الايكولوجى للمدن . . ويتزعم هذا الاجتماع كل من ماكس ويبر Max Weber وفيرى W. Firey . وكولب W. Colb فهم يفسرون بعض التمايز الموجود بين المدن — فى الثقافات المختلفة بالاتجاهات القيمة فيها .

الاتجاه الثالث : يتخذ القوى الاجتماعية ، كمتغير أول لتفسير البناءات الاجتماعية الحضرية والبناءات الايكولوجية . . فالقوى الاجتماعية — على المستوى المحلى الاجتماعى والإقليمى — يؤثر على حجم ومكانة المدن ، على تنظيماتها الداخلية وبنائها الاجتماعى . . وأنصار هذا الاتجاه أمثال فورم W. Form وكيبر F. Kuper يؤكدون أهمية هذا العامل فى تفسير قيام المدن ونشـــأتها وتوسعها واختفائها . . فقد لعب هذا العامل دوراً أساسياً فى تطوير المدن الصناعية ، فى اليابان والاتحاد السوفيتى وأماكن أخرى . . وهم يرفضون بشدة تفسير بعض أنماط المدن بإرجاعها لعوامل تكنولوجية أو ثقافية(١) .

وإذا كانت هناك دراسـات كثيرة توافرت ، لدراسة التحضر بصفة عامة من كافة زواياه ، فهناك اتجاه واحد اهتم بدراسة التحضر عن طريق دراسة المدن ، وإذا كانت أغلب الدراسات التى اهتمت بدراسة المدن فى حد ذاتها قد أجريت فى مناطق متقدمة من العالم ، فإن الاتجاه الحالى ، يميل إلى دراسة المدن فى الدول النامية ، وخاصة فى أفريقيا(٢) :

---

(١) Sjoberg (G) ibid P. 13 – 18.

(٢) نذكر فى هذا المجال الدراسات التى قام بها : Balandior (G) Socioiegical Survey of the African town at Brazzaville, Mercier (P) An experimental investigation into occupational and Social Categoraries in Dakar in Social implications of Industrialization & Urbanization iu Africa South of the Sahara Unesco 1956.

وقد اتخذ الباحثون — فى دراستهم للمدن — اتجاهات مختلفة ، فقد عكفوا على دراسة هذه المدن إما بواسطة المسوح الشاملة ، أو عن طريق دراسة الحالة .

وهناك عدة دراسات أجريت فى أمريكا وأوربا وأفريقيا لدراسة المدن ، مستخدمين فى ذلك دراسة الحالة ، ومتخذين المدينة كعينة فى حد ذاتها ، ومن بين هذه الدراسات ، نذكر على سبيل المثال دراسة ليند Middeltown Lynd) ، ودراسة وارنر Yankee city, Warner Jonesville, ودراسة ديفيز وجاردنر Davie and Gordner لمدينة أمريكية فى اقصى الجنوب ، ودراسة دولاند Dollnd عن الطائفة وطبقة فى مدينة فى الجنوب أيضاً . . وقد اهتمت هذه الدراسة على وجه الخصوص بالمدن الأمريكية ، واتجهت اتجاهاً ثقافياً أكثر من أى اتجاه آخر . .

أما فى إنجلترا ، فقد بدأ هذا التقليد على يد بوث Booth الذى درس مدينة لندن ، وتبع ذلك دراسات أخرى لغيرها من المدن ، لعل من أهمها دراسة مدينة Merseyside ودراسة مدينة Cardiff .

وقد انتقل هذا التقليد فى الدراسات الحديثة إلى فرنسا على يد شومبارد دى لوف Chombart de Lawve الذى اهتم بدراسة أحياء مدينة باريس Les quartiers de Paris . وقام بومان Bauman بدراسة لروتردام فى هولندا ، وامتد هذا التقليد أيضاً إلى بلجيكا وألمانيا والسويد والنرويج .

وبدأ العلماء فى العلوم الإنسانية يعترفون أن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يستطيعون فى دراستهما للمناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء بحث المشاكل التى تهم كل منهما ، من خلال دراسة المجتمع أو دراسة الحالة أسوة بأى منهم من المناهج الأخرى(١) .

---

(١) Arensberg (Conrad, M.) The community, Study methed. in American joural ol sociology, 60 Sop. 1954, P. 120 – 121.

ثانياً : دراسة الحالة والبحوث التجريبية:

إن الدراسة المتعمقة لوحدة اجتماعية — سواء كانت شخص ، أو جماعة ، نظام اجتماعى معين،حى من الاحياء، أو مجتمع كـكل — يطلق عليه دراسة حالة.

والهدف من دراســـة الحالة ، هو تتبع التاريخ الطبيعى للوحدة الاجتماعية موضوع الدراسة ، أى التعبير عن النمو التطورى لهذه الوحـدة الاجتماعية ، بحيث يستطيع الباحث استخلاص العوامل التى شكلت حياة هـذه الوحدة داخل بيئة ثقافية معينة (١) .

وقد استخدم المؤرخون دراسة الحالة فى سردهم لحياة الأشخاص والدول والأمم ، كما استخدمها الادباء فى تحقيقاتهم الاجتماعية والتاريخية . فقد لاحظ أميل زولا Emile Zola وهونوريه دى بلزاك Balzac كثيراً من الشخصيات التاريخية المعروفة ، وفسروا حياة هؤلاء الأشخاص — الذين قاموا بدراستهم — بتاريخ العصر الذى عاشوا فيه ، أو فسروا عصر من العصور بحياة الشخصيات التى عاشت فيه (٢) .

أما العلوم الإنسانية ، فقد استخدمت كثيراً دراسة الحالة . ويرجع الفضل فى إدخال هـذا المنهج فى العلوم الاجتماعية ، إلى فريد ريك لوبلاى Le Play فقد استخدمها فى دراسته الشهيرة عن ميزانية الأسرة . كذلك استخدمها هالبواك Halbwacks فى دراسته للطبقة العمالية ، فقد تمكن بواسطتها من الربط بين المشاكل الناجمة عن النمو الاقتصادى ، وظروف البيئة الاجتماعية (٣) .

---

(١) Young (Pauline) Scientific social surveys & reseerch fourth edition, preuntice Hall of India private limited New Delhi, 1968. p. 45.

(٢) Chombart de Lawve ibip p. 58.

(٣) انظر فى هذا الصدد Halbwacks (M) La class ouvriere et les niveaux de vie, travaux de l'annee sociologipue, Paris 1913, Alean 495 p.

كما استخدمتها كثيراً من مدارس علم النفس ، على اختلاف اتجاهاتها . فقد اهتم الباحثون اهتماما خاصا بالعلاقة الموجودة بين البيئة الاجتماعية وتحول السلوك. أمثال فرويد S.Freud وأبحاثه عن اللاشعور وبافلوف Pavlof ودراسته عن رد الفعل الشرطى . كما اهتمت أبحاث الطب العقلى بدراسة الحالة ، فقد استخدمها هيلى W. Healy فى دراسته عن جناح الأحداث .

كما أن علماء النفس الاجتماعى قد أوضحوا بما لا يدع مجالا للشك ، العلاقة الوثيقة بين الشخصية والجماعات وظروف الحياة ، وأوضحت دراسات التنشئة ، كما قام بها فالون Val;on بياجيه Piaget ، وجيزيل Gesel ، أنه ليست هناك أية حدود واضحة بين الحياة الفردية والحياة الجماعية . وقد استخدمت دراسة أوسكار لويس Tepotzlan O. Lewis ، ودراسة تشوبيا Tachopia فى بوليفيا البحوث النفسية لفهم الثقافة والشخصية .

وقد ساهمت هذه الأعمال فى بلورة البحوث الامبيريقية وفى إظهار أهمية دراسة الحالة . فكلا الاتجاهين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآخر ، ولا يستطيع الباحث فهم سلوك ودوافع الأفراد والجماعات إلا بعد أن يكون قد تعرف على البيئة والظروف الاجتماعية التى يعيش فيها هؤلاء الأفراد والجماعات . لذلك ، فليس هناك تعارض بين الطرق الاحصائية فى جمع البيانات ، وبين دراسة الحالة ، ولا تستطيع احداها أن تحل محل الأخرى[١] .

ففى دراسة هيلى W. Healy لجناح الأحداث ، وجد بعد أن قام بدراسة متعمقة لآلاف من الجانحين ، أن دراسته الاحصائية غير كافية ، لأن النتائج التى

---

(١) Chombart de lawve (P. H.) Recherches sur le terrain et études de cas in Manuuel de la recheache sociale dans les zones urbaines Technologie et Société unesco, Paris 1965

جمعها لم تكن سوى مؤشرات لعمليات سببية غير معروفة ، ولا تكون لها الفائدة المرجوة إلا إذا قامت على أساس أرضية من الفروض الاجتماعية (١) . فان السلوك فى الجماعات الصغيرة تفسر المضمون الاجتماعى والاقتصادى والثقافى السائد فى الحياة الاجتماعية ككل . والمجتمع هو الذى يفسر الجماعات الصغيرة وليس العكس .

ولعل أكثر من استخدم دراسة الحالة، هم الأنثروبولوجيون والاثنولوجيون فى وصفهم الكامل للثقافات البدائيـــة والحديثة ، أمثال روبرت ريدفيلد Robert Redfield وأوسكار لويس Oscar Lewis .

وقد بدأ علماء الأنثروبولوجيا يهتمون — إلى جانب اهتماماتهم الأصلية — وعن طريق دراسة الحالة ، بموضوعات اجتماعيـــة مثل التدرج الاجتماعى والهجرة والتكامل الثقافى والتأثير التكنولجى ، فان دراسة Goldsmidt لـ Wace ودراسة S. Walker لـ Steel town ودراسة West لـ Plainville ودراسة Cayten & Drake عن زنوج شيكاغو ، وتقارير عفيق تانون عن لبنان ، لأمثلة لهذا الاتجاه (٢) .

كما يتجه بعض الأنثروبولوجيون المحدثون إلى الجمع بين اهتماماتهم الأصلية والوصف الأثنوجرافى فى دراستهم لكثير من المدن . فان اكتساب السمات الثقافية والتكامل الثقافى من أهم الموضوعات التى تدور حولها كثير من هذه الدراسات ، مثل دراسة ريدفيلد عن المجتمعات المكسيكية ، ودراسة H. Miner عن Chankoom ، ودراسة Denis عن كندا الفرنســية ، و Timbuctoo فى افريقيا .

---

(١) Young P. ibid p. 247.

(٢) Arensberg. ibid p. 123.

وقد مولت اليونسكو دراسات عديدة فى فرنسا والسويد واستراليا والهند . كان الهدف منها قياس آثار التصنيع على القطاع الريفى، واستخدمت هذه البحوث دراسة الحالة لجمع البيانات التى تتطلبها الدراسة .

كما تتجه الهند واليابان وغيرهما من بلدان آسيا إلى استخدام دراسة الحالة فى التعرف على الخصائص الثقافية وعلاقتها بالمشاكل المعاصرة(١) .

الأداة المستخدمه فى دراسة الحالة :

يستخدم الباحث فى دراسة الحالة ، الملاحظة المباشرة والملاحظة غير المباشر . وتكون الملاحظة المباشرة عن طريق التحام الباحث مع الأفراد ، فى حياة البيئة التى يدرسها ويمكن أن تكون الملاحظة فى البداية حرة وبدون فروض سابقة ، أو على العكس ، يمكن أن تكون موجهة ومنظمة ، وأحيانا تتم بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين المعدين أعداداً شاملا .

وقد يقوم الباحث بمقابلات حرة موجهة ، وبدراسة المواقف والأحداث فى حياة الجماعات الصغيرة . . وعادة ما يستعين الباحث فى دراسة الحالة باخباريين من أهالى المنطقة التى يقوم بدراستها ، يتوخى فيهم الفهم والدقة والصدق ، ويستطيع أن يستفيد منهم أكثر من غيرهم . .

وقد تكون الملاحظة المباشرة بدون مشاركة أو بالمشاركة . أى بالمعايشة فى الجماعة والاقامة فيها . .

أما الملاحظة غير المباشرة، فتكون عن طريق الاستعانة بالوثائق والسجلات التاريخية والاحصائيه والديموجرافية والقصص والروايات التى كتبت عن الجماعة ، كما يستعين الباحث بالخرائط وبالتصوير الفوتوغرافى فى تسجيل كل ما يراه وكل ما يثير انتباهه .

---

(١) Arensberg. ibid. p. 120 – 124.

كما يمكن التعرف على كثير من المشاكل ، عن طريق أخذ عينة ممثلة من أسر المنطقة لدراسة السلوك والاتجاهات فان دراسة ميزانية الأسر مثلا ، وظروف الحياة ، والمسكن ، وطريقة الغذاء ، وظروف اللبس ، تمكن الباحث من فهم السلوك الخارجى والاتجاهات التى تسود هؤلاء الأفراد واتجاهاتهم نحو مجتمعهم كما يلجأ الباحث إلى المناقشة الحرة لفهم كثير من المشكلات ، فان مناقشة جماعات اجتماعية مختلفة ذات اتجاهات مختلفة فى الهيئة الحضرية قد تساعد على فهم مشكلات كل جماعة ، ومحاولات هذه الجماعات فى التعايش والتفاهم .

هذه الأدوات المختلفة التى يستخدمها الباحث تمكنه معاً فى النهاية من أخذ فكرة واسعة عن الوحدة التى يدرسها . فهى تمكنه من وصف وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعى موضوع الدراسة ، وغنى عن البيان أن الأدوات التى تستخدمها الباحثة مزيج من الأدوات المستخدمة فى البحوث الاجتماعية الانثروبولوجية ودراسة الحالة ، هو الاتجاه الذى تتبناه الباحثة فى الدراسة فهو نوع من الاحاطة الشاملة لوحدة الدراسة ككل .

ثالثاً : دراسة توماس وزنانيتسكى كنموذج لدراسة الحالة :

يعتبر كل من توماس وزنانيتسكى أهم من استخدم منهج دراسة الحالة فى العهد الحديث ، فى دراستهما المعروفة (الفلاح البولندى) . وكان لهذا البحث — وما يزال — آثاره البعيدة على اتجاهات الأعمال السوسيولوجية وعلاقتها بالملاحظة الانثروبولوجية وعلم النفس الاجتماعى .

وسوف نحاول أن نعرض هنا لهذا البحث ، بالدراسة والتحليل ، ونبين مزايا ونواقص هذا المنهج فى الدراسات الاجتماعية :

١ — الهدف من الدراسة :

تهدف دراسة توماس وزنانيتسكى للفلاح البولندى فى أوربا وأمريكا ،

إلى جمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن القطاع الريفي البولندى ، فقد أهتم الباحثان بشريحة واحده من شرائح المجتمع ، وهى شريحة الفلاحين .

أسباب اختيار عينة الدراسة :

هناك سببان رئيسيان حديا بالباحثين إلى اختيار الفلاح البولندى ، كعينة لدراستهما :

(ا) كثرة هجرة الرجل البولندى بصفة عامة .

(ب) سهولة الحصول على بيانات تتعلق بالفلاح البولندى بصفة عامة .

٢ — المنهج المستخدم فى الدراسة :

أستخدم الباحثان المنهج الاستقرائى الذى مكنهما من عدم التحيز إلى حد بعيد ، وينحصر تطبيقهما للمنهج الاستقرائى فى محاولتهما لتنظيم وتصنيف الاتجاهات والقيم السائدة فى جماعة محدودة ، فكل أتجاه وكل قيمة لا يمكن فهمها فى نظرهما ، إلا من خلال علاقتهما بالحياة الاجتماعية بصفة عامة ..

والتحليل عبارة عن عزل للاتجاهات وإبراز تشابهها وترابطها وتفسيرها فى علاقتها بالحياة الاجتماعية التى تظهر فيها .

(ا) مصادر البيانات :

١ — اعتمد الباحثان على الخطابات التى كان يرسلها المهاجرون البولنديون أو التى كانت ترسل إليهم ، وعددها ٧٦٤ خطاباً ، تمثل مستويات مختلفة للاسر الريفية للتعرف على الاتجاهات والسمات الشخصية والسمات الخلقية لهذه الشريحة من المجتمع البولندى :

وتنقسم الخطابات إلى :

- خطابات ترسل لأحد أعضاء الأسرة للتعبير عن التضامن الأسرى ، بصرف النظر عن البعد والمسافة التى كانت تفصل بينهما ..

— خطابات ترسل فى المناسبات : الزواج ، التعميد ، الأعياد ، حالات الوفاه .

— خطابات لمعرفه أخبار الأسرة .

— خطابات عاطفية لتقوية الشعور بالتضامن من القرابى .

— خطابات شعرية يرسلها المهاجر بمناسبة احتفال ما لتقرأ علانية .

— خطابات خاصة بالعمل .

وقد تمكن الباحثان من عزل الاتجاهات الفردية فى تلك الخطابات ، وإبراز الفوارق التى توجد بينها ، والعادات التى تعتمد عليها وتفسيرها من خلال علاقاتها بالبيئة الاجتماعية أو الخلفية الاجتماعية .

إن معرفة المؤلفان بالمجتمع البولندى ، وقد سهل مهمتهما ، ومكنهما من ملاحظة العلاقات بسهولة ، لم تكن لتتوفر لباحث غريب عن المجتمع البولندى موضوع الدراسة .

٢ — على المؤلفات الإثنولوجية .

٣ — على الدراسات المنشوره عن المجتمع البولندى .

ويمكن إجمال الطابع العام لهذه الدراسات بأنه تنظيم وتصنيف للاتجاهات والقيم السائدة فى جماعة معينة ، فقد افترض الباحثان أن كل اتجاه وكل قيمة لا يمكن تفهمه جيداً إلا من خلال علاقاته بالحياة الاجتماعية كلها ، والتى لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصرها .

(ب) الإسلوب المستخدم فى الدراسة :

إهتم الباحثان باتباع اسلوب معين فى دراسة المجتمع المتحضر المعاصر فى نموه الكامل ، وفى تعقده الناتج عن التغير السريع الذى يتعرض له ، ولاحتكاكه الكبير ، وأزماته المختلفة المتنوعة ، وقد التزم الباحثان ببلورة نظرية اجتماعية

لهذا المجتمع المتغير ، فقد درسا الحياة الاجتماعية فى هذا المجتمع ، وتوافرا على إيجاد علاقات سببية بين العوامل الأساسية المتضمنة فى التغير الاجتماعى .

وقد افترضا أن القيم والاتجاهات ، هما العاملان الأساسيان فى عملية التغير واتخذا العلاقة بينهما كأساس لدراستهما وتحليلاتهما ، وقد تبين لهما أنه يمكن الوصول إلى هذه العوامل الأساسية عن طريق صورتين من صور المشاكل الاجتماعية اليومية .

١ — اعتماد الفرد على التنظيم الاجتماعى والثقافى .

٢ — اعتماد التنظيم الاجتماعى والثقافى على الفرد .

فالفرد والتنظيم الاجتماعى فى نظرهما ، هما العاملان الأساسيان فى حياة الجماعة وبالتالى، فإن البيانات التى يجب أن يتناولاها بالدراسة والتحليل ، يجب أن تدور فى فلك هذين العاملين .

(ج) تعريف المفاهيم :

عرف الباحثان القيم الاجتماعية ، بأنها أية بيانات لها مضمون أمبيريقى ، وفى متناول يد أعضاء الجماعة ، وترتبط بنشاط إنسانى معين ، فالنقود والآلة مثلا ، قيم اجتماعية ، فكل منها له مضمون فى أذهان الأفراد والجماعة ، وهذا المضمون ليس مضمونا لفظيا فحسب ، بل يثير صورا معينة . ويصبح مضمون هذه القيم واضحا عندما تؤخذ فى ارتباطها بالفعل الإنسانى ، فمعنى النقود هو امكانية البيع والشراء ، أو المتعة المتضمنة فى الصرف فى حد ذاته . ومعنى الآلة ، يكون فى العمل الذى يمكن أن تؤديه هذه الآلة .

أما الاتجاهات ، فهى عبارة عن الوعى الفردى ، للأنشطة الحقيقية أو المتاحة للإنسان فى العالم الاجتماعى : مثل قرار العامل استخدام الآلة ، واتجاه المسرف لصرف نقوده ، ومحاولات النظم لإشباع حاجات الأفراد ، وردود الفعل المترتبة على ذلك .

فالاتجاه إذن ، يعد المقابل الفردى للنشاط فى القيمة الاجتماعية ، مهما كانت الصورة أو الشكل الذى تتخذه العلاقة بينهما .

فقد نظر الباحثان إلى الاتجاهات والقيم ، على أنهما الوحدات النظرية الأساسية التى يمكن بمقتضاها أن تفسر الحياة الاجتماعية ، وإن التغير الاجتماعى فى بيئة معينة ، لا بد أن يدرس من خلال التفاعل بين الاتجاهات والقيم .

لذلك ، فهما يفسران الظواهر الاجتماعية والظواهر النفسية بظواهر اجتماعية أخرى ، أو نفسية أخرى . بل يفسران دئما الظواهر الاجتماعية أو النفسية بمزيج من الظواهر الاجتماعية والنفسية . فإذا أرادا تفسير ظهور اتجاه جديد لدى فرد أو لدى جماعة معينة ، فإنهما يعللان ذلك بأنه نتيجة لتأثير قيمة اجتماعية أثرت على الفرد أو على الجماعة .

وقد أكد الباحثان ثلاثة حقائق فى غاية الأهمية ، تمكن الباحثين الآخرين من إيجاد علاقات بين الاتجاهات والقيم .

١ — الحاجة إلى دراسة مقارنة بين مجتمعات مختلفة.

٢ — النظر إلى المجتمع كشكل لتجنب أى مغالطة .

٣ — رفضها استخدام المنهج التجريبى فى دراسة الحياه الاجتماعية .

وقد نقد الباحثان خمس أنواع من المعرفة والتعميمات :

١ — التعميمات المنطقية القائمة على التجارب الفردية ، لأنها لا تمثل سوى خبرة وتجارب وأحكام شخص واحد .

٢ التعميمات المستخلصة من نتائج البحوث التجريبية .

٣ — التعميمات الناتجة عن أحكام مستخلصة من تماثل السلوك الاجتماعى والتى تبرزها البحوث التجريبية ، لأن هذه النتائج تخفى معانى كثيرة ، وماهى إلا مؤشرات لعمليات سببية غير معروفة ، ولا تسمح إلا بأن تكون خلفية مؤقتة للفروض السوسيولوجية .

٤ — المعرفة الناتجة من أحكام مثل : (فى المتوسط) ، أو (فى أغلب الحالات) ، إذ لا يمكن أن تفسر ظاهرة أو يكون لها معنى سببى وتعتبر فى حد ذاتها تناقضا ، لأنه إذا كان هناك سبب ، فإما أن يكون له نفس الأثر دائما أو لا يكون سببا على الإطلاق .

٥ — محاولة تفتيت العلاقات الأولية إلى عناصرها البسيطة مما يفقدها قيمتها .

وفى رأيهما أن الباحث إذا أراد دراسة مجتمع ما ، فيمكنه أن ينظر إلى الحياة الاجتماعية من زاويتين ، من زاوية موضوعية ، وأخرى ذاتية .

— أما من ناحية الموضوعية ، فالحياة الاجتماعية تنظيم قائم على قواعد اجتماعية ، ودراسة هذا التنظيم ، تحت تأثير الاتجاهات الجديدة فى المجتمع .

— وأما من ناحية الذاتية ، فان الحياة الاجتماعية ما هى إلا اتجاهات الأفراد تجاه التنظيم الاجتماعى . . ومرة أخرى فان المشكلة الأساسية هى مشكلة التغير . ويحدث هذا التغير تحت تأثير القيم الجديدة .

وإذا كانت مهمة علم الاجتماع هى دراسة التنظيم الاجتماعى وملاحظة كيف يتغير تحت تأثير الاتجاهات الجديدة ، فان مهمة علم النفس الاجتماعى هى دراسة الاتجاهات وملاحظة كيف تتغير تحت تأثير القيم .

(د) المواضيع التى اهتمت بها الدراسة :

وجد الفلاح البولندى نفسه فى مرحلة انتقال من الصور القديمة للتنظيم الاجتماعى التى كانت سائدة فى مجتمعه الأصلى ، والتى تتميز بالثبات وعدم التغير ، إلى الحياة الحديثة بكل ما تتضمنه هذه الحياة من تغيرات لما اعتاد عليه ، وقد حاول الباحثان من خلال الخطابات إعطاء وصف نظرى متكامل للمجتمع الريفى البولندى .

فاهتما بدراسة الأسرة الريفية على وجه الخصوص ، تكوينها ، بنائها ، تضامنها ، اتجاهات أفرادها نحو بعضهم البعض ، الالتزامات الأسرية ، حقوق وواجبات أعضاء الأسرة ، التغيرات التى تعرضت لها الأسرة ، توافقها لهذه التغيرات . كما اهتما بموضوع الزواج من وجهة نظر العروسين ، ومن وجهة نظر الجماعة ، ومن الناحية الاقتصادية والجنسية ، وأولى الباحثان اهتماماً خاصا بالنسق الطبقى ، والبيئة الاجتماعية ، والحيـــاة الاقتصادية ، والاهتمامات الدينية والجمالية .

وقد ناقش الباحثان هذه المواضيع من وجهة نظر التغير والتحول الذى أحدثته القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية : التصنيع ، برولیتارية الفلاح ، والتى نتج عنه تحرره من سلطة الرأى العام السائد ، واتجاهه إلى الفردية وإلى تفكك الحياة الأسرية ، وإحلال الاسرة الصغيرة محل الأسرة التقليدية ، مع ما يتضمنه ذلك من تغيرات كبيرة فى حياة الأفراد .

(هـ) نتائج الدراسة :

يمكن الإشارة إلى بعض المسائل التى أبرزتها الدراسة فى النقاط التالية :

١ — عنى الباحثان عناية خاصة بموضوع الفردية ، وقد تساءل المؤلفان الأسئلة التالية :

— إلى أى مدى تتنافى الفردية مع التماسك الاجتماعى ؟

— ما هى صور الفردية التى تعتبر ضارة من الناحية الاجتماعية ، وتلك التى تحقق فائدة ؟

— ما هى صور التنظيم الاجتماعى التى تسمح بقسط كبير من الفردية ؟

وقد أسفر تحليل الخطابات على أن الفردية هو مرحلة متوسطة بين صورتين من صور التنظيم الاجتماعى ، وأن فائدتها تتوقف على ما إذا كانت هذه الفردية

بناءة أم لا . أى ما إذا كانت تؤدى إلى تنظيم جديد يجعل الجماعة أكثر قدرة وأكثر مقدرة على مقاومة مؤثرات التفكك من عدمه .

والتنظيم القائم على التعاون الواعى ، للوصول إلى هدف مشترك ، هو التنظيم الذى يتفق ولا يتعارض مع الفردية .

٢ — الكفاءة أو الفاعلية ، وقد تساءل الباحثان عن العلاقة بين الفردية والكفاءة الاجتماعية ، وهل تعتمد الكفاءة الاجتماعية على توافر اتجاهات فردية متعددة ؟ وهل تعتمد الكفاءة الاجتماعية على صور متعددة من التنظيم الاجتماعى ؟ .

وقد أظهرت الدراسة اختلافات واضحة بين الكفاءات الفردية ، والكفاءات الاجتماعية . وقد علل الباحثان ذلك بأنه يرجع إلى عدم وجود إيجابيات كافى . وإطار مفصل للتنظيم الاجتماعى ، نتيجة لعدم استقلال بولندا(*) .

وفى ظل هذه الظروف الفريدة للمجتمع البولندى ، تتوقف الكفاءات الفردية على الاتجاهات الفردية ، أكثر من توقفها على الظروف الاجتماعية . . فالشخص قد يظهر كفاءة لأنه لا يوجد من يعرقل أوجه نشاطه . . ولكنه قد يكون كذلك غير كفء ، لأنه لا يجد من يشجعه أو من يساعده على إبراز كفاءته . وقد يكون نتاج النشاط الفردى للجماعة فى مثل هذه الظروف بسيط ، لأن الفاعلية

(*) المجتمع البولندى كما لاحظ الباحثان له طابع فريد ، إذ أنه لا يعتبر دولة ذات كيان مستقل ، بل يتكون المجتمع البولندى من ثلاث دول ، كل منها تحاول الحفاظ على ثقافتها المتميزة مع تطويرها ، وعليها أن تقاوم ضغط الدول الأخرى التى تسعى إلى تحطيمها ، وتعمل على إيجاد بديل لوجودها بدون أن يكون لها صفة الدولة . لذلك فهناك دائماً حاجة ملحة للتطوير وإحياء الأنشطة المتطلبة لإعادة بناء القيم . . لذلك فميكانيزم الخلق الاجتماعى واضح جداً ، ويمكن فهمه بسهولة .

الاجتماعية لا تتوقف على متوسط كفاءة الأفراد فحسب ، بل أيضا على التنظيم الاجتماعى ومدى كفاءته فى التنسيق بين المجهودات الفردية .

٣ — الانحراف : وقد اهتم الباحثان اهتماماً خاصاً بالانحراف وتساءلا : هل يرجع الانحراف إلى عوامل خلقية أو هو نتيجة للظروف الاجتماعية ؟ وإن كان هذا الافتراض الأخير صحيح ، فإلى أى مدى يعتبر المجتمع مسئولا عن انحراف أعضائه ؟

وقد عكف الباحثان على دراسة الاتجاهات السوية ، فى علاقتها بالاتجاهات غير السوية ، ووصلا إلى النتيجة التالية ، وهى أنه لا يمكن رفض الافتراض القائل أن الاتجاهات غير السوية ترجع إلى سوء التنظيم الاجتماعى . . ولا يوجد اتجاه إنسانى غير سوى — مهما كانت درجة هذا الانحراف — لا يمكن علاجه وتوجيهه بطريقة منتجة اجتماعياً ، إذا كانت هناك نية مخلصة فى العلاج والتوجيه مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار الاختلافات الفردية .

ويثير الباحثان مسألة هامة ، هى حق الإنسان الذى يتصرف تصرف لا اجتماعى فى التوجيه والعلاج حتى يفيد نفسه ويفيد المجتمع الذى يعيش فيه .

٤ — المهنة Occupation :

أضفى تنظيم العمل فاعلية كبيرة على الأعمال قليلة الشأن ، التى لم يكن لها سوى إشباع محدود للقائمين بها . هذا ويقوم التقييم الحديث للعمل — أساساً — على اهتمامات اقتصادية فى المقام الأول . فالاهتمام ينصب بصفة خاصة على إنتاج أو اكتساب أكبر قدر من القيم الاقتصادية ، إما لأن لها أهمية عالمية ، وإما لأن لها قيمتها فى التنظيم الاجتماعى أكثر من غيرها .

٥ — العلاقة بين الجنسين :

اهتم الباحثان بالعلاقة بين الرجل والمرأة وتساءلا :

هل يمكن الحصول على أفضل استجابة بين الجنسين ، مع إيجاد حد أدنى من تدخل المصالح الشخصية ؟ وإلى أى مدى تتأثر الفاعلية الاجتماعية بأنماط العلاقات بين الرجل والمرأة ؟

وقد وجد الباحثان ، أن الرجل والمرأة يعتمدان على بعضهما البعض ، فى القطاع الريفى من المجتمع البولندى ، هذا بالرغم من أن مطالبهما محدودة ، ولا تتصف بالرومانسية . وترتبط علاقتهما بإطار مشترك من اهتمامات الجماعة التى يعيشون فيها . فإذا ما نمت وتطورت الاهتمامات الشخصية ، وظهرت مستقلة عن الجماعة فإن هذا الارتباط بين الجنسين ، وهذا التناسق بينهما ، سرعان ما يتلاشى .. ويؤدى فى نهاية الأمر إلى تفكك كامل وجذرى للحياة الأسرية .

والفاعلية الاجتماعية الكاملة لا تكون إلا فى التعاون المنظم بين الرجل والمرأة فى الميادين المختلفة ، طالما أن عمل المرأة له ذات الأهمية الموضوعية لعمل الرجل .

وقد أظهرت الدراسة ، كفاءة المرأة البولندية فى التوفيق بين الاتجاه الرسمى للتنظيم الاجتماعى ، والتغيرات الفردية الملموسة ، وهذا فى حد ذاته مطلب ، للحد من الاحتكاكات المستمرة الناتجة عن عدم توافق الأفراد ، أو سوء توافقهم للتنظيم الاجتماعى ، ولتجنيب الفاقد الكبير فى الطاقة الإنسانية .

٦ — السعادة الاجتماعية :

اهتم الباحثان بدراسة السعادة وافترضا أن العلاقة بين الجنسين والحالة الاقتصادية من الشروط الأساسية للسعادة الإنسانية .

إن موضوع السعادة لم يدرس منذ أن درسه اليونان ، والنتائج التى توصل إليها اليونانيون لا يمكن تطبيقها على مجتمعنا المعاصر ، الذى يتميز بظروف اجتماعية مختلفة تمام الاختلاف عن ظروفهم الاجتماعية .

وقد جانب الباحثان التوفيق فى هذا الجانب ، إذ أنهما لم يصلا فيه إلى نتائج محددة وإيجابية . .

٧ — صراع الأجناس والتنظيم الأمثل للثقافات :

عنى الباحثان بدراسة الصراع بصفة عامة داخل المجتمع البولندى ، لما يحيط هذا المجتمع من ظروف خاصة . فهو بالإضافة إلى ما كان يعانيه فى ذلك الوقت - عاطاً بأجناس مختلفة ، ذات مستويات ثقافية متفاوتة (ألمانيا ، النمسا ، روسيا ليتوانيا) ، فإنه يشمل نسبة كبيرة من اليهود ، لذلك فهناك صراع دائم ودائب للمحافظة على مكانته السلالية والثقافية .

وقد تساءل الباحثان عما إذا كان يمكن إيجاد صورة مثلى من التنظيم يمكن بواسطتها توحيد جميع الاختلافات الفردية وتحقيق التماسك الذى يمكن من استبعاد أى صورة من صور عدم السواء ، وذلك عن طريق استخدام جميع الإمكانيات الإنسانية ، لتحقيق التناسق المطلوب ، بين أعلى درجات الكفاءة أو الفاعلية وأعلى درجات السعادة ؟

وإذا وجد مثل هذا التنظيم ، هل تتحقق فاعليته بطريقة آلية ، كنتيجة للصراع بين الثقافات ، وكتعبير لقانون البقاء للأصلح والبقاء للأقوى ؟ أم تتحقق فاعليته عن طريق إصلاح اجتماعى واعى من شأنه أن يغير الظروف التاريخية ويجعل جميع الاختلافات مرتبطة بنظام واحد أمثل ؟

ويصل الباحثان فى هذا الصدد إلى أن الاختلافات الثقافية القومية — التى

من الصعوبة بمكان التحكم فيها — تعمل كل مجتمع يحاول تقريب نظامه الخاص من نموذج مثالى ، مهتديا فى ذلك بتجارب الآخرين ، ولكن دون تقليدهم . وفى هــذه الحالة فان صراع الثقافات سوف يتوقف ، لا عن طريق تحطيم الاختلافات التاريخية ، ولكن بالاعتراف بقيمتها وبتقديرها المتبــادل المتزايد (١) .

رابعاً : نقد الفلاح البولندى :

نشر توماس وزنانيتشكى دراستهما عن الفلاح البولندى سنة ١٩١٨ ، فى خمس أجزاء ، وفى سنة ١٩٢٧ أعيد طبع هذه الدراسة فى جزأين .

وقد أثارت هذه الدراسة كثيراً من المناقشات ، ولعل أهم مناقشة أثارتها هذه الدراسة ، هى التقييم العام الذى نشره بلومر Blumer سنة ١٩٣٩(٢) لمدى اسهام توماس وزنانيتشكى فى البحوث التطبيقية فى مجال علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى .

وسوف نحاول أن نجمل أهم نقاط القوى والضعف التى أثارتها دراسة الفلاح البولندى بصفة عامة فى :

١ — مهد الباحثان للاتجاه العلمى الاكلينيكى فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى ، وأدخلا تكنيكات جديدة لدراسة ديناميات الشخصية ، فقد حوت

---

(١) Thomas (W) & Zananieki (F) The polish Peasant in Europe and America 2v. New York Dovers Publications 1927. p. 74-86 and 116 - 120 .

(٢) Blumer (H) critics of research in social science : An Apprasal of Thomas and Zanaeisck,s the polish pesant in Eurepe and America Social Sciences Research Council Bulletin n ; 44, 1939 .

الدراسة مجموعة ضخمة من البيانات الذاتية ، عن الاتجاهات والمشاعر والحياة الانفعالية .

٢ — اهتم الباحثان بدراسة الحياة الاجتماعية ككل فى مجتمع معين ، بدلا من اختيار مجموعة من الوقائع لبحثها وعزلها عن مضمونها الاجتماعى الكلى . وقد ساهم الباحثان بذلك فى تطوير المنهج الاجتماعى العلمى . وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها ، لأنها اهتمت بالمنهج العلمى مع اهتمامها بموضوع معين بالذات . فقد اتخذ الباحثان الدراسة الميدانية كمنهج لوصف المجتمع ككل .

٣ — تعتبر الدراسة فى حد ذاتها محاولة جادة لوضع أسس البحث الاجتماعى العلمى ، وإقامة نظرية اجتماعية عن التغير والضبط الاجتماعى . فقد أوضح الباحثان حاجة الدراسات الاجتماعية إلى إطار نظرى متماسك لدراسة الحياة الاجتماعية . لأن تبنى الدراسات لاتجاه معين دون توفر إطار نظرى مرجع لها — لا يعتبر اتجاها فى حد ذاته .

واتجاه الباحثين قائم على أساس حتمية التغير الاجتماعى ، أما الإطار الموجه لها فمجموعة من المفاهيم تسمح لها بتناول مادة ملموسة عن الحياة الاجتماعية بالدراسة والتحليل مثل القيم والاتجاهات الاجتماعية ، الموقف الاجتماعى ، الرغبات الاجتماعية ، تنظيم الحياة ... إلخ . ولم يوجد حتى الآن بحسب معلوماتنا عمل سوسيولوجى — سواء فى مراحله الاستكشافية أو فى مراحله التفسيرية — استخدم أو رجع إلى هذا القدر من المفاهيم . وقد أقام الباحثان حول هذا الإطار دراستهما للمجتمع الريفى البولندى .

٤ — استخدم الباحثان الوثائق الشخصية لدراسة الخبرات الملموسة والاتجاهات والقيم الناتجة والمترتبة على هذه الخبرات ، كالخطابات واليوميات والاعترافات وسير الحياة ، إلى جانب الصحف وسجلات الكنائس والهيئات

العامة . وقد نظر الباحثان إلى الوثائق الشخصية على أنها الوسائل الأساسية التى يمكن بها دراسة التغير الاجتماعى ، وعلى أنها المصادر الوحيدة التى يمكن بواسطتها الإحاطة بالعامل الذاتى مع تفاعله بالعامل الموضوعى .

والسبب فى اهتمام الباحثان بالوثائق الشخصية يرجع أساساً إلى محاولتهما إبراز المظهر الذاتى الحياة الاجتماعية ، فالأفراد يتصرفون فيما يختص بالأشياء وفقاً لمعنى هذه الأشياء بالنسبة لهم. لذلك فاذا اهتم الباحث بموضوعات مثل التغير والتحول والتطور فانه لا بد له وأن يهتم اهتماما خاصا بالتعرف على الجانب الذاتى الموجود فيها :

ويمكن إجمال اسهام الباحثين بدراستهما فيما يلى :

— الدفعة القوية التى أعطتها هذه الدراسة للبحوث الاجتماعية بصفة عامة .

— الكشف والتركيز على العامل الذاتى فى الحياة الاجتماعية .

— توضيح أهمية الوثائق الشخصية كمصدر للبيانات — وخاصة تسجيل حياة الأفراد ، الذى أدخل ما هو معروف الآن بتكتيك تاريخ الحياة Life History Technique والذى يمكن بواسطتها اكتشاف الجانب الذاتى عن الحياة الاجتماعية .

أما نقاط الضعف فهى عبارة عن انتقادات عامة عن الدراسة ، أو انتقادات تتعلق بمصادر البيانات والنظريات التى تبلورت عنها الدراسة، وتتلخص فيما يلى :

(ا) الانتقادات العامة :

لعل أهم نقد وجه إلى كل من توماس وزنانيتشكى هو أنهما نظما البيانات لتتفق وتتناسب مع نظريتهما وتصوراتهما ، التى أمكن لهما استخلاصهما من أعمال علمية سابقة .

فقد استمد الباحثان أفكارهما وافتراضاتهما وتعميماتهما — التي صاغاها في أحكام نظريتهما من تحليلهما للوثائق الشخصية . ولكن من الواضح أن الباحثين كان لديهما إطار نظرى واسع ، قائم على خبرتهما السابقة التي ليس لها شأن بالوثائق ، كما كانت لديهما معلومات وبيانات كثيرة عن الحياة في بولندا ، أكثر عمقاً بكثير مما تضمنته الوثائق ، ولكن هذا لا يمنع من كون الباحثان رردا من مجال استخدام الوثائق الشخصية ، وكان هدفهما خدمة القاعدة والمنهج أكثر من إعطاء مثال أو نموذج للبحث الاجتماعى ، وقد توصلا إلى هدفهما من ابراز أهمية الرجوع إلى هذه المصادر في البحث الاجتماعى ، كطريقة لدراسة وتحليل الخبرة الإنسانية الذاتية لفهم السلوك الإنسانى سواء كان هذا السلوك سلوكا فردياً أو اجتماعياً . وقد استخدم الباحثان أحسن وأفضل الوثائق التي أمكنهما العثور عليها في ذلك الحين .

(ب) انتقادات تتعلق بمصادر البيانات

أما بالنسبة لتقدير قيمة الخطابات كمصدر للمعلومات ، فان هذه المسألة تثير الاعتبارات التالية : التحقق من مصدر الخطاباب ، ثباتها وصدقها ، وصحة التفسيرات التي انتهى اليها الباحثان .

— لم توضح الدراسة كيف قام الباحثان باختيار الخطابات ، وكيف قاما بفرزها ، كما أن الخطابات جزئية ، وتشير إلى موقف أسرى خاص ، أو اهتمام طارىء ، أو قلق على موضوع ما ، كما أنها ليست مستمرة بحيث يمكن ملاحظة وتأكيد التغير ، ولا يعرف شىء عن الحياة الأسرية السابقة لهذه الأسر . ولا يمكن اختبار صدق الخبرات المذكورة ، ولا توجد أية طريقة أو أية قاعدة يمكن بواسطتها التأكد من أن تفسيراً معيناً صحيحاً أو خطأ ، أو إلى أى درجة يمكن اعتبار هذا التفسير صحيحاً او خطأ .

— تتخذ الخطابات دلالتها من مقدمة الدراسة ، ومن الهوامش ، وإذا كان القارىء غريبا عن المجتمع البولندى ، فإنه لا يستطيع بأى حال من الأحوال أن يتعرف على المجتمع الريفى البولندى الذى يقدمه الباحثان ، من خلال القراءة للخطابات فقط .

— قيمة الخطابات محددة ، إذا أخذ كل منها على حده . ولكن إذا أخذت فى مجموعها ، فانها تساند بعضها البعض . فالخطابات كثيرة كما سبق أن ذكرنا ، ولم تكتب بهدف معين ، وجمعت منفصلة عن بعضها ، ولكن تساندها يعطيها قوة معينة يمكن اعتبارها مؤشراً .

— استخدم الباحثان تاريخ الحياة Life History كمصدر للبيانات ، وهو فى حد ذاتها من أهم المصادر السوسيولوجية لجمع البيانات ، وتلائم بصفة خاصة دراسة الاتجاهات والقيم ، لأنها تعطى قوانين اجتماعية مجردة ، وتوفر البيانات اللازمة لمعرفة قوانين التغير الاجتماعى .

وإذا كان الباحثون عموما يفسرون الاتجاه تفسيرا سيئا ، فإن استخدام هذا المصدر يمكنهم من ربط الاتجاه بأفعال سابقة لدى الشخص نفسه . وتتبع الاتجاه والتعرف على تطوره من خلال الخبرات التى يمكن استخلاصها من التقارير ، فتاريخ الحياة ، يمكن من تتبع عملية تطور الأفراد ، وتؤكد طبيعته الشخصية الاجتماعية وتميزها . وهذا فى حد ذاته يتلائم مع الاتجاه الأساسى للباحثين ، وهو النظر إلى الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة للتأثير المتبادل بين التنظيم الموضوعى والتجربة الذاتية .

ولكن الباحثان أخفقا فى تطبيق هذا الاتجاه عمليا ، عند تحليلهما لحياة Wladek (*) ولم يتمكن الباحثان من اعطاء قوانين للتغير ، ولكنهما صاغا بعض

(*) مهاجر من أصل بولندى .

الافتراضات الخاصة بالاتجاهات لدى الأفراد . وأخفقا كذلك فى بيان التطور العام للاتجاهات لديه ، هذا وتثير تقارير تاريخ الحياة أيضا مسألة مدى تمثيلها ودرجة ثباتها وصحتها . فليس هناك دليل على تمثيل فلادك للغالبية الساحقة من السكان . كما لا يمكن التأكد من صدق فلادك مع نفسه . وهل لم تخنه ذاكرته ؟ وهل كانت قصته حقيقية أم نتيجة لخيال خصب ؟ ورغم تأكد الباحثان لصدق قصة فلادك ، على أساس أن خطابات أسرته تؤكد ذلك ، إلا أن هذه الخطابات لم ترد فى متن الدراسة .

(ج) انتقادات تتعلق بالنظريات :

حدد الباحثان مجال علم الاجتماع فى دراسة القيم الاجتماعية العامة ، التى تمثل القواعد الاجتماعية المكونة للنظام ، أما مجال علم النفس ، فهو دراسة الاتجاهات .

وقد حاول من خلال دراستهما للقيم والاتجاهات أن يبلورا نظرية عامة للشخصية ، وأخرى للتفكك الاجتماعى والانحلال الفردى ، وأن يصلا إلى قوانين التغير الاجتماعى .

— نظرية الشخصية :

يقيم الباحثان نظريتهما عن الشخصية على أساس القيم الاجتماعية والاتجاهات الفردية . فمن خلال إطار تطورى لاتجاهات الفرد — فى محاولاته لتنظيم حياته داخل المجتمع الذى يعيش فيه — تتبلور شخصيته .

وقد حدد الباحثان العوامل التى تحدد شخصية الفرد بأنها المزاج والخلق فى إطار من القيم الاجتماعية والاتجاهات الفردية .

ويعرف الباحثان « المزاج » بأنه الاتجاهات الأصلية الفطرية لدى الفرد ، وتوجد مستقلة عن أى تأثير اجتماعى . أما « الخلق » فإنه الاتجاهات المنظمة التى

أصبح وتطورت نتيجة لعوامل اجتماعية أثرت على المزاج الفطرى . فالطموح مثلا — تحت تأثير الشعور والرقابة وعندما يعرف فى خبرة الفرد الواعية — يصبح « خلقا » ، فهو إذن اتجاه موجه بإطار واعى ، ومن هنا فهو ليس فطريا ، ولكنه مدرك . ونمو الشخصية ، يفترض تنظيم الاتجاهات الفطرية (المزاج) فى بناء من الاتجاهات المدرجة (الخلق) ، بواسطة القواعد الاجتماعية . ومجموعة هذه القواعد الاجتماعية تمثل تنظيم حياة الفرد . هذه العمليات تتضمن تفاعلا مستمرا بين الفرد وجماعته ، فالفرد عليه دائما أن ينظم سلوكه لمواجهة احتياجاته المختلفة ، واحتياجات المجتمع الذى يعيش فيه ، فهو يقوم دائما كما يقول الباحثان (بتعريف الموقف) .

وهذا التعريف قد يكون موجودا بالفعل ومن صنع الجماعة وفى بعض الأحيان يكون على الفرد نفسه أن يقوم بهذا التعريف . وهو فى ذلك يأخذ فى اعتباره المعانى الاجتماعية ويفسر خبرته فى ضوء احتياجاته ، ورغباته ، وتقاليده وعاداته ومعتقداته ، ومطامح بيئته الاجتماعية . فهناك إذن ، تفاعل مستمر بين الجماعة والفرد ، فالجماعة لها مطالب اجتماعية ، والفرد يحاول اشباع حاجاته داخل الموقف الاجتماعى . هذا ويوجه الفرد بدوافع أساسية يسميها توماس رغبات ، الرغبة فى التجارب الجديدة ، الرغبة فى الأمن ، الرغبة فى اعتراف الناس به .

وقد ميز الباحثان ثلاثة أنماط للشخصية :

— الفليستينى Le Philistin الذى يتميز بالخلق المستقر ، والذى لا يوجد لديه احتمال لتنمية اتجاهات جديدة ، فحياته منظمة وفقا لبعض الإطارات الثابتة ، ولا يجد ضرورة لخلق إطارات جديدة .

البوهيمى Le Bohémien الذى تتكون حياته من عدد غير محدود من الإطارات ، والذى لم يتكون خلقه بعد ..

ـــ الخلاق أو المبدع ، الذى تبلور خلقه، والذى يتميز بالمرونة باتساع مجالات تفكيره وفقاً لبعض الأهداف المحددة .

وقد أقام الباحثان نظريتهما للشخصية فى إطار المظاهر الذاتية والموضوعية للحياة الاجتماعية ، فالانسان يحاول دائما تنظيم سلوكه ، لكى يوفق بين مطالبه ومطالب الجماعة، ولكى يجد طريقه ويحدد اتجاها خاصا به هذا الاتجاه هو الذى يحدد نمط شخصيته .

نظرية التفكك الاجتماعى والانحلال الفردى :

يحدث التفكك الاجتماعى ــ بصفة عامة ــ نتيجة لفقدان القواعد الاجتماعية لفاعليها ، ويتخذ هذا التفكك درجات مختلفة ، تبدأ بالفرد الذى يخضع لقاعدة من القواعد الاجتماعية ، إلى التدهور العام لجميع منظمات الجماعة ، وعندما تفشل القواعد فى تنظيم سلوك أعضائها ، يكون هذا إيذاناً بانحلال الجماعة وتدهورها .

وقد تساءل الباحثان عن سبب أو أسباب فقدان القاعدة الاجتماعية لفاعليتها وعن الطرق التى يمكن بواسطتها تقويتها ؟

فالقاعدة الاجتماعية (القيمة) تحافظ عليها مجموعة من الاتجاهات ، فإذا تواجدت اتجاهات جديدة، فان القاعدة تبدو مختلفة فى أذهان من تبنوا الاتجاهات الجديدة ، وتأثيرها يختلف وقد يقل ، وقد لا يصبح لها أى تأثير ، لذلك فيما يهتمان بالكشف عن طبيعة الاتجاهات الجديدة وأسباب ظهورها .. فيجب أولا تحديد الاتجاهات الجديدة التى تقلل من شأن القيم الموجودة ، ثم بعد ذلك تحديد القيم الجديدة التى تتسبب فى إيجاد وظهور الاتجاهات الجديدة .

وبهذه الطريقة ، يوضح الباحثان تفكك المجتمع الريفى البولندى ، فهو ناتج فى رأيهما من تدهور القواعد التى تمثل التنظيم التقليدى للجماعة ،ذلك تحت تأثير

ظهور الاتجاهات الفردية ، وضعف الرأى العام الاجتماعى كما وأن الاتجاهات الجديدة لا يسيطر عليها التنظيم الاجتماعى القائم ، لأنها لا تجد تعبيراً ملائماً لها فى النظم التقليدية للجماعات الأولية ..

إن مشكلة التنظيم الاجتماعى فى المجتمع البولندى ، هى خلق إطارات وقواعد سلوكية جديدة وخلق نظم جديدة يمكن أن تحل محل الإطارات القديمة ، أو تغيرها ، لتكون أكثر ملائمة للاتجاهات المتغيرة إذ أن القواعد والنظم لم تعد تتفق مع الاتجاهات الحقيقية لأعضاء الجماعة ، والنظام الاجتماعى القديم ، ينهار بسرعة ولا يستطيع النظام الجديد أن ينمو بسرعة كافية لتجنب المأساة .

والأفراد لا يجدون وسيلة لتنظيم حياتهم فى ظل القيم الجديدة ، ولا يجدون إطارا معيناً يستندون إليه ، وبالتالى تتحطم معنوياتهم ويكون الانحلال ..

ويمكن إجمال الانتقادات التى وجهت إلى هذه النظريات فى النقاط التالية :

١ ــ تعدت نظريات توماس وزنانيتسكى الأدوات التى قاما باستخدامها .

٢ ــ قدمت نظرياتهما فى مفاهيم مجردة ، يمكن تطبيقها على أى مجتمع ، وليس بالضرورة على المجتمع البولندى ..

٣ ــ تعريف الباحثان لمفاهيم الدراسة ، يعتريها بعض الغموض ، فالاتجاه يمكن إرجاعه وفقاً لتعريفهما إلى أى عملية نفسية ، لذلك فان دراسة الاتجاهات يمكن أن تتضمن أشياء مختلفة جداً ، مثل التصورات ، والمشاعر ، والقرارات ، والرغبات ، والافكار ، كذلك يتصف مفهوم القيمة لديهما بذات الابهام ..

٤ ــ استخدم الباحثان ذات الأشياء لتحديد مفهوم القيمة والاتجاه ، بحيث يمكن تغيير مكان المصطلحات دون تغيير سياق المناقشة ، وهذا التخبط يرجع إلى أنهما فى محاولتهما لتعريف القيمة والاتجاه ، حاولا التعرف عليهما أكثر مما حاولا

[illegible] واضحاً ، فالقيمة — كما عرفها الباحثان — لها « معنى » بالاضافة إلى مضمونها الامبيريقى ، و « المعنى » موجود أيضا فى الاتجاه ، لذلك فمن الصعوبة النظر اليهما على أنها وحدات منفصلة تستطيع كلا منها أن تكون علاقة مؤقتة أو مسببة للاخرى ..

٥ — لذلك فقط جاء الاتجاه المنهجى لقانون التغير الاجتماعى هزيلا ، فان القيمة حينما تؤثر على اتجاه متواجد من قبل تؤدى إلى ظهور اتجاه جديد ، كما وأن الاتجاه إذا أثر على قيمة متواجدة ، فانه يؤدى إلى ظهور قيمة جديدة .

هذه الافتراضات القائمة على مصطلحات غير واضحة التمييز ، تجعل العلاقة السببية المفترضة مشكوك فيها ..

٦ — لم يستطع الباحثان تحديد أثر (القيمة) على (الاتجاه) أو العكس لان الموقف الاجتماعى فى حد ذاته ، يتضمن عدة احتمالات سلوكية (١) .

---

(١) Blumer H ibid . Social Sciences Research Council Bulletin N 44 , 1939 .

الفصل الخامس

ظاهرة التحضر فى جمهورية مصر العربية

مقدمة :

الهدف من دراسة اتجاهات التحضر فى جمهورية مصر العربية ، هو إعطاء صورة إحصائية واضحة لوضع بلادنا فى هذا الخصوص ، إلى جانب الخصائص الديموجرافية للسكان الحضريين ، حتى نستطيع الحكم على تحضر مجتمعنا .

وسوف نعتمد فى دراستنا هذه ، على الإحصاءات الرسمية المنشورة عن مصر سواء أكانت محلية أو دولية فى تحديد :

- درجة تحضر جمهورية مصر العربية وموقفها من التحضر بالنسبة للدول النامية بصفة عامة ، والدول العربية بصفة خاصة .

- استخلاص الخصائص الديموجرافية الأساسية للسكان الحضريين ، كما توضحها الإحصاءات المختلفة التى أصدرتها مصر . .

تحضر العالم وموقف جمهورية مصر العربية من هذه الظاهرة :

تشير الدراسات التى قامت بها الأمم المتحدة ، للتعرف عن معدلات تحضر دول العالم إلى ثلاث مؤشرات رئيسية ، يمكن استخدام أى منها لتقدير التحضر ، لارتفاع معامل الارتباط بينها ، وهذه المؤشرات هى :

المؤشر الأول : نسبة سكان المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة.

المؤشر الثانى : نسبة سكان المدن التى يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة.

وسوف نشير إلى هذه المدن الأخيرة فى تحليلنا باصطلاح المدن الكبرى .

المؤشر الثالث : نسبة السكان الحضريين إلى المجموع الكلى للسكان وفقاً للتعريف الذى تأخذ به الإحصاءات الرسمية فى المجتمع موضع الدراسة .

إن تقدير تحضر مجتمع ما ، عن طريق ملاحظة النمو النسبى لعدد السكان الذين يعيشون فى المدن المتوسطة به (٢٠,٠٠٠ فأكثر) ، أو فى المدن الكبرى (١٠٠,٠٠٠ فأكثر) أثار وما زال يثير إشكالات عديدة . . فالتحضر كما سبق وأن ذكرنا ، عملية لها جوانب مختلفة ، منها الديموجرافية والاجتماعية والثقافية ، وهى جوانب لا تتفق دائمـاً ولا يكون التطابق بينهما كاملا فى كافة الأحوال .

ومع ذلك ، فقد استقر الوضع فى الأمم المتحدة — وبعد إجراء دراسات كثيرة ، كان الغرض منها الوصول إلى معايير أكثر موضوعية لقياس التحضر — على اتخاذ معيار تحكمى هو حجم « الوحدات الاجتماعية » .

فاتفق ، على اعتبار الوحدات الاجتماعية ، التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، وحدات حضرية(*) ، مع الاعتراف بأن هذا المعيار تحكمى ، ومع التوصية — التى أصدرتها اللجنة الإحصائية واللجنة السكانية لمنظمة الأمم المتحدة —

(*) رؤى إطلاق لفظ حضرى على الوحدات الإنسانية التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، بسبب اختلاف تعريف الحضر فى الدول المختلفة ، كذلك لتوفر بيانات (على هذا الأساس) ، تمكن من التحليل المقارن على المستوى الدولى .

بأن تهتم كل دولة على حدة بإيجاد التعريف المناسب لما يعتبره (حضر ، وريف) وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الداخلية(١) .

والواقع من الأمر أن نمو المدن فى العالم أخذ يشكل ظاهرة واضحة ابتداء من القرن التاسع عشر نتيجة لزيادة الفائض الزراعى ، والثورة التكنولوجية ، وتحسن وسائل النقل والمواصلات فى كثير من الدول الصناعية المتقدمة حالياً . . فقد ارتفعت نسبة السكان الحضريين ، (وحدات ٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر) فيما بين عامى ١٨٠٠ ، ١٨٥٠ م إلى ١٣٥,٣ ٪ ، فى حين أن الزيادة السكانية فى العالم كسكل لم ترد عن ٢٩,٢ ٪ فى ذات الفترة ، واستمرت هذه الزيادة الكبيرة فى نسبة السكان الحضريين حتى آخر التعدادات التى ظهرت ، ففى بداية القرن العشرين وصلت هذه النسبة إلى ١٩٣,٥ ٪ لترتفع إلى ٢٣٩,٦ ٪ فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٥٠ م . . بينما لم ترتفع هذه الزيادة بالنسبة لسكان العالم إلا قليلا نسبيا ، فقد وصلت إلى ٣٧,٣ ٪ وإلى ٤٩,٣ ٪ فى تلك الفترة .

وبصفة عامة ، زاد عدد السكان الحضريين سنة ١٩٦٠ م ، أكثر من أربعين مرة على الأقل عما كانوا عليه سنة ١٨٠٠ م ، بينما لم يزد عدد سكان العالم خلال ذات الفترة أكثر من ثلاث مرات .

كذلك ارتفعت نسبة سكان المدن الكبرى فى العالم (١٠٠,٠٠٠ نسمة فأكثر) إلى ٧٦ ٪ فيما بين عامى ١٨٠٥ ، ١٨٥٠ م ، واستمرت فى الزيادة حتى وصلت إلى ٢٢٢,٢ ٪ فيما بين عامى ١٨٥٠ ، ١٩٠٠ م ، لتصل إلى ٢٥٤,١ ٪ فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٥٠ م(٢) .

---

(١) Annuaire Demographique des Nations Unies 1963. ler Chapitre. New York : United Nation, 1964. P. 7 – 8.

(٢) Breese (G), Urbanization in Newly Developing countries Prentice Hall - inc. Englewood Cliffs, N. J. P. U. S. A. 1966 P.17 – 33.

وفى النصف الأول من القرن العشرين ، بدأت الدول النامية . و ها فى التحضر ، ذلك أن نسبة السكان الحضريين فى المدن الكبرى قد ارتفعت فى كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا .

فاذا نظرنا إلى القارة الآسيوية . لوجدنا بصفة عامة أن نسبة السكان الذين يعيشون فى المدن الكبرى بها كانت تشكل ٦,١ ٪ فقط من جملة سكانها سنة ١٨٠٠ ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢,١ ٪ سنة ١٩٠٠ ، ثم إلى ٧,٥ ٪ سنة ١٩٥٠ ، لتصل إلى ١٢,٣ ٪ سنة ١٩٦٠[١] ، فاذا أخذنا دول الشرق الأوسط التى تدخل فى نطاق القارة الآسيوية كمثال ، لوجدنا أن نسبة السكان التى تعيش فى المدن الكبرى بها قد بلغت ٨,٩ ٪ فى المملكة العربية السعودية سنة ١٩٦٥ ، ١٤,٥ ٪ فى الأردن سنة ١٩٦١ ، و ١٨,٨ ٪ فى العراق سنة ١٩٥٧ ، و ٢٦,٤ ٪ فى سوريا سنة ١٩٦٠ ، و ٤٣,٥ ٪ فى لبنان سنة ١٩٦٤ ، وهى أعلى نسبة تحضر فى الشرق الأوسط (آسيا[٢]) ، باستثناء اسرائيل التى وصلت فيها هذه النسبة إلى ٤٧,٧ ٪ نتيجة لظروفها الخاصة[٣] .

أما فى أمريكا اللاتينية ، فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون فى المدن الكبرى بها ١٧ ٪ سنة ١٩٥٠ ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥ ٪ سنة ١٩٦٠ ، فاذا استثنينا كوبا فى أمريكا الوسطى (٢١,٩ ٪) ، والأرجنتين (٣٧,٢ ٪) ، وشيلى (٢٨,٥ ٪) وأورجواى (٣٢٦ ٪) فى أمريكا الجنوبية ، لوجدنا

---

(١) Breeze (G), ibid 8. 28

(٢) Amin A (Galal) Urbanization and Economic Development in the Arab World. Beirub Arab University 1972 p. 8-4-5.

(٣) Breeze (V) ibib p, 25.

أن متوسط نسبة التحضر فى دول أمريكا اللاتينية حوالى ٢ ./. (١) .

أما القارة الأفريقية فتجىء فى مؤخرة المناطق المتحضرة فى العالم ، ذلك أن نسبة السكان الذين يعيشون فى المدن الكبرى بما كانت فى بداية القرن الحالى ١ر١ ./. ، وقد وصلت هذه النسبة إلى ٢ر٥ ./. سنة ١٩٥٠ وإلى ١ر٨ ./. سنة ١٩٦٠ (٢) . وبصفة عامة ، فان جميع الدول الأفريقية لا تزيد فيها هذه النسبة بأى حال من الأحوال عن ١٥ ./. ، باستثناء جمهورية مصر العربية التى بلغت هذه النسبة فيها ٢٧٫٣ ./. (٥) سنة ٩٦٠ (٣) .

ومع ذلك ، فان ارتفاع نمو الوحدات الحضرية فى البلاد النامية ، ليس فقط أسرع منه فى المجتمعات المتقدمة حالياً ، ولكنه أسرع مما كانت تنمو به ، الدول المتقدمة حالياً فى أسرع مراحل نموها ، فاذا كان متوسط المعدل السنوى لزيادة السكان الحضريين فيما بين عامى ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ قد وصل إلى ٣ر٨ ./. بالنسبة للقارة الآسيوية ، و ٥ر٨ ./. فقط بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، و٤ر٦ ./. بالنسبة للقارة الأفريقية ، فى مقابل ١ر٤ ./. فقط بالنسبة لأوربا عامة ، فان تلك النسبة لم تتجاوز فى تسع دول أوربية خلال أسرع مراحل نموها ٢ر١ ./. بأى حال من الأحوال ، وحتى فى البلاد التى يصل اليها المهاجرون بأعداد هائلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلاندا ، فان هذا المعدل لم يرتفع عن ٢ر٤ ./. (٤)

---

(١) Hauser (P) (ed) Les aspects demographipues de l'urbanisation en Amerique Latine, P : UNESCO, 1956· P. 94.

(٢) Breeze (V) ibid. P· 22.

(٥) التعداد العام للسكان ١٩٦٠ الجزء الأول ، المحافظات المختلفة ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

(٣) هذه المدن هى : القاهرة ، الاسكندرية ، بورسعيد ، الاسماعيلية ، السويس ، المنصورة ، الزقازيق ، شبرا الخيمة ، طنطا ، المحلة الكبرى ، دمنهور ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، أسيوط .

(٤) Amin (Galal) idid P. 1-2.

هذا وتعتبر مصر من ضمن الدول التى عرفت بارتفاع معدلات نمو سكانها الحضريين منذ بداية القرن الحالى ، فان هذا المعدل يعادل ضعف معدل النمو العام للسكان . فنيما بين عامى ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ وصل هذا المعدل الأخير الى ١ر٩ ٪ فى مقابل ٥ر٤ ٪ بالنسبة لمتوسط معدل نمو السكان الحضريين . وقد استمر نمو الوحدات الحضرية فى التعدادات اللاحقة فى نفس الاتجاه ، كما هو مبين بالجدول رقم (١) .

الجدول رقم (١)

سنة التعداد	عدد السكان	معدل نمو سكان الحضر ٪	معدل النمو العام للسكان
١٩٣٧ (**)	٤ر٤٩١ر٦٩٣	—	—
١٩٤٧ (***)	٦ر٢٦٣ر٢٥٧	٤ر٥	١ر٩
١٩٦٠ (**)	٩ر٨٦٣ر٧٠٣	٤ر٢	٢ر٨
١٩٦٦ (***)	١٢ر٣٨٤ر٥٠٢	٤ر٢	٢ر٦

وإذا أخذنا بالمؤشرات الثلاث التى وضعتها الامم المتحدة ، التعرف على معدلات التحضر فى دول العالم ، لوجدنا بالنسبة لمصر : أن ٣٥٪ من

(**) التعداد العام للسكان ١٩٦٠ ، الجزء الثانى . جداول عامة ، مصلحة الاحصاء والتعداد ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . ص ٢

(***) النتائج النهائية لتعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦ ، المجلد الثانى ، الجداول الاجمالية ، والمحافظات الحضرية ، مرجع رقم ١٠١ر٧٩١ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، يولية سنة ١٩٦٧ ، ص ٧/٨/٩/١٠ .

(**) تقدير سكان جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩ ، مرجع رقم ٠٣ر٣٦٣ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

سكانها كانوا يعيشون سنة ١٩٦٠ فى مدن يزيد تعداد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠ ./. سنة ١٩٦٩(*). أما بالنسبة للمؤشر الثانى فان ٢٧,٣ ./. من سكانها كانوا يعيشون سنة ١٩٦٠ فى مدنها الكبرى ، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٣١,٣ ./. سنة ١٩٦٩(*). أما بالنسبة للمؤشر الثالث ، فان نسبة السكان الحضريين للمجموع الكلى للسكان قد وصل إلى ٣٨ ./. سنة ١٩٦٥ ، ومن المقدر أن يصل إلى ٤٢ ./. سنة ١٩٦٩ (*).

بعد أن تعرفنا على معدلات تحضر جمهورية مصر العربية ، علينا لتقدير درجة تحضرها ، بالنسبة لدول العالم ، أن نتبين موقعها من التقسيم ، التى وضعته الأمم المتحدة لترتيب تحضر الدول المختلفة .

قامت الأمم المتحدة ، بتقسيم دول العالم ، وفقاً لدرجات تحضرها ، إلى فئات ، مستخدمة فى ذلك المؤشر الاول الذى سبق وأن نوهنا عنه (نسبة السكان التى تعيش فى مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠,٠٠٠ نسمة ، على أساس تعداد سنة ١٩٦٠ .

<u>الفئة الدنيا</u> : وهى أقل الفئات تحضراً ، وتضم جميع الدول التى تقل فيها هذه النسبة عن ٢٠ ./.

<u>الفئة الوسطى</u> : التى تنقسم بدورها إلى فئتين :

— الفئة الوسطى الدنيا : وتضم الدول التى تتراوح فيها هذه النسبة بين ٢٠ ، ٣٠ ./.

— الفئة الوسطى العليا : التى تضم الدول التى تتراوح فيها هذه النسبة بين ٣٠ ، ٤٠ ./.

(*) تقدير سكان جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩ مرجع رقم ٢١٣,٠٣ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

الفئة المتحضرة : وهى التى تضم الدول التى ترتفع فيها هذه النسبة عن ٤٠٪.

ويهمنا فى هذا المقام ، موقف جمهورية مصر العربية من هذا التقسيم ، ووضعها بالنسبة للدول النامية من جهة أخرى .

فإذا نظرنا إلى مكانة مصر من هذا التقسيم ، لوجدنا أنها الدولة الوحيده فى أفريقيا التى دخلت الفئة الوسطى العليا (أكثر من ٣٠٪ من سكانها يعيشون فى مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة) ، وتقع معها فى هذه الفئة من دول أمريكا اللاتينية كل من كوبا والمكسيك وباناما ، وكذلك الاردن فى آسيا الصغرى (١٩٦٦) ، ولم يدخل فى عداد الفئة المتحضرة من البلاد النامية سوى الارجنتين وشيلى وفنزويلا فى أمريكا اللاتينية .

أما بالنسبة للدول العربية ، فإن ثلاث دول فقط (هى ليبيا ، والاردن ، والسودان) هى التى دخلت فى هذا التقسيم وفقاً للمقاييس السابق الإشارة إليه ، وتأخذ جمهورية مصر العربية والاردن مكان الصدارة فيها ، إذ أن نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون فى مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة فى كلا الدولتين فيما بين ٣٠ ، ٤٠٪ ، أما ليبيا ، فما زالت فى الفئة الوسطى الدنيا ، حيث لم تصل هذه النسبة فيها إلى ٣٠٪ من العدد الكلى للسكان ، وتجىء السودان فى المؤخرة ، حيث لم تشكل هذه النسبة بعد ٢٠٪ من سكانها[١] .

فإذا ما استبدلنا بالمؤشر الأول والمؤشر الثانى(*) ، لتوافر بيانات على هذا المستوى بالنسبة لجميع الدول العربية ، تسمح بالمقارنة ، فإننا نجد بصفة عامة أن تحضر البلاد العربية ينحصر فى تحضر مدنها الكبرى ، أو بالاصح تحضر

---

(١) Breeze (V) idib, P. 34 – 35.

(*) نسبة السكان التى تعيش فى مدن يزيد حجمها عن ١٠٠٫٠٠٠ نسمة .

ونمو عواصمها ، فإن جمهورية مصر العربية لديها ٤ر٣٠٫٪ من سكانها يعيشون في مدنها الكبرى التي وصل عددها إلى سبع عشرة مدينة سنة ١٩٦٦ تمثل مدينة القاهرة وحدها حوالي ١٤٫٠٪ من جملة سكان مصر ، و ٣ر٣٥٫٪ من جملة سكانها الحضريين وتسبقها في هذا الصدد الكويت ، وبها ٢ ر٦٢٫٪ من سكانها يعيشون في عاصمته ، وتمثل هذه الأخيرة ٨٠٫٪ من سكانه الحضريين كذلك لبنان التي تصل نسبة سكان المدن الكبرى بها — وعددها اثنين — إلى ٥ر٤٣٫٪ سنة ١٩٦٤ . . وتمثل بيروت العاصمة حوالي ٨ر٣٩٫٪ من عدد سكان لبنان . . ثم بعد ذلك العراق التي تصل نسبة سكان المدن الكبرى فيها — وعددها أربع عشر مدينة — إلى ٤ر٤٠٫٪ سنة ١٩٦٥ ، وتمثل عاصمتها بغداد ٢ر٢٠٫٪ من سكان العراق و ٨ر٤٥٫٪ من سكانها الحضريين . . وسوريا التي تصل فيها هذه النسبة إلى ٣ر٣١٫٪ سنة ١٩٦٨ وبها أربع مدن كبرى ، وتمثل دمشق عاصمتها ٣ر١١٫٪ من مجموع سكانها ، و ٣ر٣٠٫٪ من سكانها الحضريين . وتجيء بعد جمهورية مصر العربية كل من ليبيا التي تصل فيها نسبة سكان المدن الكبرى — وعددها اثنين — إلى ٥ر٢٢٫٪ سنة ١٩٦٤ ، وتمثل طرابلس عاصمتها ٧ر١٣٫٪ من سكانها بصفة عامة ، و٥ر٥٥٫٪ من سكانها الحضريين والأردن التي تصل نسبة سكان المدن الكبرى فيها — وعددها اثنين — إلى ١ر٢٢٫٪ سنة ١٩٦٧ والتي تمثل عاصمتها عمان ٤ر١٠٫٪ من سكانها و٦ر٣٥٫٪ من سكانها الحضريين . وتجيء في مؤخرة الدول العربية في هذا المجال المملكة العربية السعودية التي تصل فيها نسبة سكان المدن الكبرى بها — وعددها ثلاث — إلى ٩ر٨٫٪ ، والتي تمثل عاصمتها الرياض ٢ر٦٫٪ من سكانها ، ٣٠٫٪ من سكانها الحضريين . ثم السودان التي تصل فيها نسبة سكان مدنها الكبرى — وعددها ثلاث — إلى ٦ر٢٫٪ فقط لا تمثل الخرطوم عاصمتها سوى ٣ر١٫٪ من التعداد الكلي لسكانها[1] . .

(١) Amin (Galal) idid, P. 3—4—5, P. 25.

ونلاحظ مما سبق أن الدول التى سبقت جمهورية مصر العربية فى هذا المؤشر الأخير باستثناء العراق ، لديها عدد محدود من المدن الكبرى ، حتى أنه يمكن القول ، أن تحضر هذه الدول مرتبط بتحضر عواصمها . تلك العواصم التى نمت نمواً صاروخياً نتيجة لا كتسابها وظائف معينة بعيـــدة عن التصنيع . . مثل بيروت التى تعرف بأنها مدينة سياحية بالدرجة الأولى ، أو الكويت التى ارتبط نموها وازدهارها باكتشاف آبار البترول فيها ، مما أضفى عليها طابع خاص .

أولا : الاتجاهات العامة للتحضر فى جمهورية مصر العربية :

يمكن دراسة اتجاهات التحضر بطريقتين :

الطريقة الأولى : بمقارنة زيادة عدد السكان فى بعض المدن الكبرى بزيادة عدد السكان بصفة عامة .

الطريقة الثانية : بملاحظة زيادة عدد السكان الذين يعيشون فى تجمعات حضرية بين تعداد وآخر .

والطريقة الاولى أفضل ، لأن وحدة المقارنة فيها لا تتغير ، بمعنى أننا عندما نتحدث عن سكان القاهرة مثلا أو غيرها من المدن الكبرى ، فإن زيادة عدد السكان التى تلاحظ بين تعداد وآخر تكون إما نتيجة للهجرة الداخليـة إليها ، أو ترجع للزيادة الطبيعية للسكان ، أو لكلا السببين معا ، فى حين أن نسبة السكان التى تعيش فى الوحدات الحضرية (الطريقة الثانية) قد تختلف من تعداد لآخر ، إذ أن القرية التى لا يزيد عدد سكانها عن ١٥٫٠٠٠ نسمة مثلا ، قد تتحول إلى مدينة لزيادة عدد سكانها فى تعداد لاحق ، مما يؤدى بالتالى إلى اختلاف النسبة المئوية للتجمعات الحضرية .

وسوف نحاول أن نعرض لكلا الطريقتين فى تحليلنا لاتجاهات التحضر فى جمهورية مصر العربية .

الطريقة الأولى :

إذا حاولنا أن نتعرف على الاتجاهات العامة للتحضر فى جمهورية مصر العربية عن طريق مقارنة زيادة حجم المدن الكبرى ، بزيادة حجم السكان ككل . . فإننا نجد أنه لم يكن بإقليم مصر قبل سنة ١٨٢١ سوى مدينة واحدة يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وهى العاصمة (٢١٨,٥٦٠ ألف نسمة) ، وكانت تمثل حينئذ حوالى ٨,٥٦٪ من عدد سكان مصر (٢,٥٢٦,٤٠٠ نسمة) .

أما باقى المدن ، وعددها ثمانية(١) ، فقد كان عدد سكانها أقل من ٢٠,٠٠٠ نسمة .

وفى عام ١٨٤٦ ارتفع عدد سكان مصر إلى ٤,٤٧٦,٣٩٠ نسمة ، وبلغ متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية ٣,٠٢٪ ، فى مقابل ٠,٦٩٪ بالنسبة لذات المعدل فى العاصمة والتى لم تعد تمثل سوى ٥,٠٧٪ من سكان مصر ، وظهرت إلى جانب (القاهرة) ، (مدينة الإسكندرية) التى قفز عدد سكانها من ١٢,٦٢٨ نسمة إلى ١٦٤,٣٥٩ نسمة نتيجة لانتقال ثقل التجارة الخارجية من مدينة رشيد إليها بعد افتتاح قناة المحمودية ، وحجم المشاريع التجارية والصناعية التى أدخلها فيها محمد على فى هذه الفترة مما أدى إلى تحولها من مدينة صغيرة إلى ثانية مدن الإقليم المصرى . .

---

(١) أسيوط (١٧,٠٠٠) ، المحلة الكبرى (١٧,٠٠٠) ، دمياط (١٣,٦٠٠) رشيد (١٣,٤٠٠) ، الاسكندرية (١٢,٥٢٨) ، طنطا (١٠,٠٠٠) ، المنصورة (٨,٥٠٠) ، السويس (٢,٨٠٠) .

أما بالنسبة للمدن الأخرى ، فقد ارتفع عدد سكان «دمياط» و «المحلة الكبرى» ، و «أسيوط» إلى ما فوق ٢٠٫٠٠٠ نسمة ، وبلغ متوسط المعدل السنوى للزيادة فيها ٩ر٠٦٪ ، ٧ر٠٧ ، ٧ر٠٠٪ على التوالى أما باقى مدن إقليم مصر ، فلم يتعد عدد سكانها ١٠٫٠٠٠ نسمة ، باستثناء طنطا وأسيوط اللذين كادتا أن تصلا إلى ٢٠٫٠٠٠ نسمة .

وإذا كان هناك تقارب بين متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية فى كل من القاهرة والمحلة الكبرى وأسيوط ، فإن ذات المعدل مرتفع جداً بالنسبة لمدينة الاسكندرية — ٤ر٤٨٪ — حتى يمكن القول أن ارتفاع نسبة سكان المدن الكبرى بمصر من ٦ر٠٨٪ سنة ١٨٢١ إلى ١ر٠١١٪ سنة ١٨٤٦ يرجع إلى حد كبير إلى نمو مدينة الاسكندرية فى تلك الفترة .

وفى عام ١٨٨٢ ارتفع عدد سكان مصر إلى ٦ر٨٠٦ر٣٧١ نسمة ، وبلغ متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية فيما بين ١٨٤٦ر١٨٨٢ (٤ر٠١٪) ، ولم ترتفع نسبة سكان المدن الكبرى ارتفاعا ملحوظا ، بل انخفض عدد سكان مدينتى (دمياط ورشيد) نتيجة لازدهار الاسكندرية .

وقد ارتفع عدد المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة إلى ثمانية بعد أن انضمت إلى هذه الفئة كل من (المنصورة وطنطا والفيوم) ، وارتفعت كل معدلات الزيادة السكانية فى (طنطا , والمنصورة) بصفة خاصة عن مثيلتها فى القاهرة والاسكندرية فى ذات الفترة ، فبلغت ٢٪ ، ٩ر٤٪ ، ٢ر٠١٪ و ١ر٠١٪ على التوالى ، وارتفعت بهذا معدلات الزيادة السنوية فى كل من طنطا والمنصورة عن مثيلتها بالنسبة لإقليم مصر (٤ر٠١٪) . . وأصبحت طنطا السوق الرئيسى لزراعة القطن فى المنطقة وعاصمة لمديرية الغربية بدلا من المحلة الكبرى ، وكذلك الحال بالنسبة للمنصورة التى أصبحت هى الأخرى من المراكز التجارية الهامة فى الوجه البحرى .

وفيما بين سنتى ١٨٨٢ و ١٨٩٧ حدثت تغيرات واضحة فى ظاهرة زيادة عدد سكان المدن الكبرى والمدن الهامة فى مصر ، فقد ارتفعت بصفة عامة نسبة السكان الذين يعيشون فى المدن التى يزيد حجمها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة إلى ١٣٫٦ ٪ فى مقابل ١١٫٥ ٪ سنة ١٨٨٢ ، وشهدت القاهرة بصفة خاصة نموا ملحوظا ، فارتفع متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية بها إلى ٣٫٤ ٪ فى مقابل ٢٫٨ ٪ فقط بالنسبة لعدد سكان مصر . وقد أدت زيادة الأعباء الإدارية التى وقعت على عاتق القاهرة نتيجة للاحتلال البريطانى واتخاذه العاصمة مركزا له ، إلى احتياجها إلى خدمات كثيرة ، فامتصت كثيرا من الأيدى العاملة من الريف ، وارتفع تبعا لذلك عدد العاملين من الموظفين والتجار والخدم وعمال النقل والبناء أما المراكز التجارية مثل طنطا وكل من دمنهور والزقازيق اللتين دخلتا عام ١٨١٧ فى فئة المدن التى يزيد تعدادها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة ، فقد ارتفعت معدلات نموها عن القاهرة (٣٫٤ ٪) والاسكندرية (١٫٥ ٪) بل عن هذا المعدل بالنسبة لسكان الحضر (٢٫٨ ٪) ، فبلغت ٤٫٦ ٪ ، ٤٫٢ ٪ و ٥٫٣ ٪ على التوالى .

وقد شهدت جميع المدن نموا ملحوظا فى عدد سكانها باستثناء مدينتى دمياط ورشيد اللتين تناقص عدد سكانها شيئا فشيئا نتيجة لنمو وازدهار مدينة الاسكندرية . فارتفع عدد المدن التى يزيد حجمها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة إلى ثلاث عشرة مدينة ، فى مقابل ست مدن عام ١٨٨٢ .

أما فيما بين عامى ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ فإن نمو السكان بصفة عامة كان بطيئا ، وإذا كان عدد المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة قد ارتفع فى هذه الفترة إلى سبع عشر مدينة [1] ، إلا إن نسبة عدد سكان هذه المدن بالنسبة

---

(١) المدن التى دخلت هذه الفئة هى بور سعيد (٤٢٫٠٩٥) ، والزقازيق (٣٥٫٧١٥) ودمنهور (٣٢٫١٢٢) وشبين الكوم (٢٠٫٥١٢) ، وأخميم (٢٧٫٩٥٣ ، وقنا (٢٤٫٣٦٤) ، والمنيا (٢٠٫٤٠٤) نسمة .

العدد الكلى للسكان لم يرتفع ارتفاعا ملحوظا (١٣،٦ ٪ سنة ١٨٩٧ فى مقابل ١٣،٧ ٪ سنه ١٩٠٧) ، كذلك انخفض متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية فى مصر من ٢،٨ ٪ إلى ١،٥ ٪ ، كما شهدت معدلات المدن الكبرى — القاهرة والاسكندرية — انخفاضا عاليا — وبالمثل انخفض عدد السكان فى بعض المدن مثل دمياط وطنطا والمحلة الكبرى وأسيوط [١] .

جدول رقم (١) .

أنظر فى ذلك :

(١) Bayer (G) Studies in the Social history of modern Egypt a Publication of the Center for Middle Eastern Studies University of Chicago Press , Chicago 1969 , P . 133 - 140.

الجدول رقم (١)

المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ر٠٠٠ نسمة وبعض المدن الأخرى الهامة حتى ١٩٠٧

الجدول رقم (١)

المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ر٠٠٠ نسمة وبعض المدن الأخرى الهامة حتى ١٩٠٧

اسم المدينة	١٨٢١	١٨٤٦	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧
القاهرة	٢١٨ر٥٦٠	٢٥٦ر٦٧٩	٣٧٤ر٨٣٨	٥٧٠ر٠٦٢	٦٥٤ر٤٧٦
الإسكندرية	١٢ر٥٢٨	١٦٤ر٣٥٨	٢٣١ر٣٩٦	٣١٩ر٧٦٦	٣٣٢ر٢٤٧
بورسعيد	—	—	١٦ر٥٦٠	٤٢ر٠٩٥	٤٩ر٨٨٤
السويس	٢ر٩٠٠	٤ر١٩٠	١٠ر٥٥٩	١٧ر١٧٣	١٨ر٣٤٧
دمياط	١٣ر٦٠٠	٣٧ر٠٨٩	٣٤ر٠٤٤	٣١ر٥١٥	٢٩ر٣٥٤
المنصورة	٨ر٥٠٠	٩ر٨٨٦	٢٦ر٩٤٢	٣٦ر١٣١	٤٠ر٢٧٩
بلقاس	—	—		١٩ر٤٦٩	٢٥ر٤٧٣
الزقازيق	—	—	١٩ر٨١٠	٢٥ر٧١٥	٣٤ر٩٠٩
طنطا	١٠ر٠٠٠	١٩ر٥٠٠	٣٣ر٧٥٠	٥٧ر٣٨٩	٥٤ر٤٣٧
المحلة الكبرى	١٧ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٢٧ر٨٢٣	٣١ر١٠٠	٣٣ر٥٤٧
شبين الكوم	—	٤ر٥٠٠	١٦ر٢٥٠	٢٠ر٥١٢	٢١ر٥٦٧
منوف	—	—	١٦ر٢٩٣	١٩ر٧٢٦	٢٢ر٣١٦

دمنهور	—	٨ر٠٠٠	١٩ر٦٢٤	٣٢ر١٢٢	٣٨ر٧٥٢
رشيد	١٣ر٤٠٠	١٨ر٣٠٠	١٦ر٦٦٦	١٤ر٢٨٦	١٦ر٨١٠
بنى سويف	—	—	١٠ر٠٨٥	١٥ر٢٩٧	٢٣ر٣٥٧
الفيوم	—	—	٢٥ر٧٩٩	٣١ر٢٦٢	٣٧ر٣٢٠
المنيا	—	—	١٥ر٩٠٠	٢٠ر٤٠٤	٢٧ر٣٣١
ملوى	—	—	١٠ر٧٧٧	١٥ر٤٧١	٢٠ر٢٤٩
أسيوط	١٧ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٣١ر٣٨٩	٤٢ر٠١٢	٣٩ر٤٤٢
أخميم	—	—	١٨ر٧٩٢	٢٧ر٩٥٣	٢٣ر٧٩٥
جرجا	—	٧ر٥٠٠	١٤ر٨١٩	١٧ر١٧١	١٩ر٨٩٣
قنا	—	—	١٥ر٤٠٢	٢٤ر٣٦٤	٢٠ر٠٦٩
أسوان	—	—	—	١٣ر٠٠٥	١٢ر٦١٨
العدد الكلى	٢ر٥٣٦ر٤٠٠	٤ر٤٧٦ر٤٣٩	٦ر٨٠٦ر٣٨١	٩ر٧١٧ر٢٢٨	١١ر١٨٩ر٩٧٨
نسبة سكان المدن التى تزيد عن ٤٠ر٠٠٠ نسمة	٦ر٨ ٪	١ر١١	٥ر١١	٦ر١٣	٧ر١٣

فإذا ما تفهمنا الاتجاهات العامة لتحضر جمهورية مصر العربية منذ بداية القرن الحالى وحتى آخر تعداد أصدرته البلاد ، عن طريق مقارنة نمو مدنها الكبرى الرئيسية ، لوجدنا أن متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية فى كل منها فيما بين عامى ١٩٠٧ ، ١٩٢٧ قد ارتفع ارتفاعاً مفاجئا فى كل من القاهرة والاسكندرية والسويس وبور سعيد ، وبصفة خاصة فى مدن القنال ، حيث بلغت ١ره ٠/٠ فى بور سعيد ، و ٦ ٠/٠ فى السويس ، فى مقابل ٣ر١ ٠/٠ فقط لذات المعدل بالنسبة لسكان ككل . وقد انخفضت هذه المعدلات فيما بين عامى ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ لترتفع مرة أخرى ارتفاعا حادا فيما بين ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ مع احتفاظ مدن القناة بمكان الصدارة فيها من حيث ارتفاع معدلات نموها ، ثم أخذت هذه المعدلات تنخفض تدريجيا بصفة عامة مع احتفاظها بتفوقها على معدلات الزيادة السكانية بالنسبة لسكان مصر ، فيما عدا مدينة بور سعيد التى انخفض هذا المعدل فيها فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ انخفاضا طفيفا عن مثيله فى الجمهورية ٥ر٢ ٠/٠ و ٦ر٢ على التوالى جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

معدلات الزيادة السنوية فى المدن الرئيسية

المدينة	متوسط معدل الزيادة ١٩٠٧ — ١٩١٧	متوسط ١٩٢٧ — ١٩٣٧ (١)	متوسط ١٩٣٧ — ١٩٤٧	متوسط ١٩٤٧ — ١٩٦٠	متوسط ١٩٦٠ — ١٩٦٦ (٢)
القاهرة	٣ر١	٢ر٢	٥ر٨	٤ر٧	٤ر٣
الاسكندرية	٤ر٠	١ر٨	٣ر٤	٤ر٥	٣ر١
بور سعيد	٥ر١	١ر٧	٣ر٨	٣ر٧	٢ر٥
الاسماعيلية	٦ر٠	٣ر٩	٩ر٦	٤ر٦	٤ر٣
السويس	—	٢ر٣	١١ر٥	٤ر٩	٤ر٩
مصر	—	١ر٢	١ر٩	٢ر٨	٢ر٦

(١) مستخلصة من التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، الجداول العامة ، ص ٧ .

(٢) Annuaire statistiqueR . A . U . Agence Centrale de La mobilisation publique et des statistique Juin 1971d , . 10 , 11 .

أما إذا تتبعنا معدلات نمو المدن الكبرى ، بصفة عامة ، بجمهورية مصر العربية لوجدنا مرة أخرى ، أن متوسط المعدلات السنوية للزيادة السكانية فيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ كان أكثر أرتفاعا بكل منها عن ذات المعدل بالنسبة للسكان ككل فيما عدا كل من مدينة بورسعيد وطنطا ودمنهور ، والمنصورة والمنيا التى وصل فيها هذا المعدل إلى ٢ر٥ ٪ ، ٢ر٥ ٪ ، ٢ر٤ ٪ ، ٢ر٣ ٪ ، ٢ر١ ٪ على التوالى .. وقد شهدت مدينة شبرا الخيمة ارتفاعاً كبيراً فى عدد سكانها ، حيث وصل هذا المعدل إلى ٩ ر ١١ ٪ ، تليها فى الأهمية فى هذا الشأن مدينة الجيزة ٦ ٪ ..

أما فيما بين ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ أى فى خلال ثلاث سنوات فقط ، فقد استمر نمو المدن الكبرى فى ذات الإتجاه أى أكثر أرتفاعاً من مثيلتها بالنسبة لجملة السكان باستثناء مدينة دمنهور التى تساوت فيها النسبتين (٣ ر ٢ ٪) ومدينة المنيا التى انخفضت فيها هذه النسبة إلى ٩ر١ ٪ ، وقد استمرت هذه المعدلات فى الارتفاع بشكل حاد فى كل من مدينتى شبرا الخيمة والجيزة وارتفعت فى مدينة أسوان (١) بصورة لم تشهدها من قبل ، فبلغت ٩ ر ١٣ ٪ أى حوالى ستة أضعاف المعدل السنوى للزيادة بالنسبة للسكان بصفة عامة (جدول رقم ٣) ..

---

(١) دخلت فى فئة المدن الكبرى ابتداء من سنة ١٩٦٦

جدول رقم (٣)

المدن الكبرى (١٠٠ر٠٠٠ نسمة فأكثر) ونسبة الزيادة السنوية بها

المدن	١٩٦٠ (١)	١٩٦٦ (٢)		١٩٦٩ (٣)	
	عدد السكان	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪
القاهرة	٣ر٣٥٣ر٠٠٠	٤ر٢٢٠ر٠٠٠	٤ر٣	٤ر٦٦٩ر٩٠٠	٤ر٣
الإسكندرية	١ر٥١٦ر٠٠٠	١ر٨٠١ر٠٠٠	٣ر١	١ر٩٧٣ر٠٠٠	٣ر١
بورسعيد	٢٤٥ر٠٠٠	٢٨٣ر٠٠٠	٢ر٥	٣٠٥ر٠٠٠	٢ر٧
الاسماعيلية	١١٦ر٠٠٠	١٤٤ر٠٠٠	٤ر٣	١٦١ر٩٠٠	٣ر٩
السويس	٢٠٦ر٠٠٠	٢٦٤ر٠٠٠	٤ر٩	٣٠٢ر٠٠٠	٤ر٧
المنصورة	١٦٧ر٠٠٠	١٩١ر٠٠٠	٢ر٣	٢٠٧ر١٠٠	٢ر٨
الزقازيق	١٢٥ر٠٠٠	١٥١ر٠٠٠	٣ر٤	١٦٧ر٦٠٠	٣ر٥
شبرا الخيمة	١٠١ر٠٠٠	١٧٣ر٠٠٠	١١ر٩	٢٣٠ر٦٠٠	١١ر٠
طنطا	٢٠٠ر٠٠٠	٢٣٠ر٠٠٠	٢ر٥	٢٤٧ر٦٠٠	٢ر٥
المحلة الكبرى	١٨٨ر٠٠٠	٢٢٥ر٠٠٠	٣ر٣	٢٤٨ر٠٠٠	٣ر٤
دمنهور	١٢٧ر٠٠٠	١٤٦ر٠٠٠	٢ر٤	١٥٧ر٥٠٠	٢ر٣
الجيزة	٤١٩ر٠٠٠	٥٧١ر٠٠٠	٦ر٠	٦٨٤ر٩٠٠	٦ر٦
الفيوم	١١٢ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠	٣ر٣	١٤٦ر٩٠٠	٣ر١
المنيا	١٠٠ر٠٠٠	١١٣ر٠٠٠	٢ر١	١١٩ر٧٠٠	١ر٩
أسيوط	١٢٧ر٠٠٠	١٥٤ر٠٠٠	٣ر٥	١٧٠ر٢٠٠	٣ر٥
أسوان	—	١٢٨ر٠٠٠	—	١٨١ر٤٠٠	١٣ر٩
جملة السكان	٢٥ر٩٨٤ر١٠١	٣٠ر٠٧٥ر٨٥٨	٢ر٦	٣٢ر١٣١ر٠٠٠	٢ر٣
نسبة المدن الكبرى إلى العدد الكلى للسكان	٢٧ر٣	٣٠ر٤		٣٩ر١	

(١) ، (٢) Annuaire statistique ibid, P, 18.

(٣) تقدير السكان ١٩٦٩ مرجع سابق .

وباستعراض هذه المؤشرات الحضرية وتحليلها ، يمكننا أن نخلص إلى الحقائق التالية :

١ – إن إيقاع التحضر فى مصر خلال القرن التاسع عشر كان بطيئاً جداً ، ففيما بين ١٨٢١ ، ١٩٠٧ لم ترتفع نسبة السكان الذين يعيشون فى مدن يزيد حجمها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة إلا قليلا ، من ٨٫٦ ٪ سنة ١٨٢١ إلى ١٣٫٧ ٪ سنة ١٩٠٧) ..

٢ – ارتفع عدد المدن التى يزيد حجمها عن ٢٠٫٠٠٠ نسمة من مدينة واحدة هى العاصمة ، إلى تسع عشرة مدينة ، وارتفع عدد المدن الكبرى إلى اثنتين ، بعد انضمام الاسكندرية إلى القاهرة .

٣ – أن تحضر مصر فى منتصف القرن التاسع عشر ، أى فيما بين ١٨٢١ ، ١٨٤٦ م كان بصفة عامة نتيجة لنمو الاسكندرية فقط ..

٤ – إن اتجاه مصر نحو التنمية الزراعية المكثفة قد أدى إلى زيادة حجم المراكز التجارية (طنطا ، المنصورة ، الزقازيق) فى المناطق الزراعية على حساب المدن الكبرى ، وخاصة بعد ارتباط هذه المدن بشبكة المواصلات الحديدية التى كانت توصلها بالعاصمة وبالمدن الأخرى ..

٥ – أن التحضر فى مصر يرجع إلى أسباب تجارية أكثر من كونه نتيجة التصنيع الذى كان يعد الأساس الحضرى بالنسبة الدول التى سبقتنا فى التحضر ..

٦ – إن التحضر فى مصر فى القرن الحالى هو تحضر لمدنها الكبرى الرئيسية ..

ففى خلال ثلاثة وخمسين سنة ، أى من ١٩٠٧ إلى ١٩٦٠ ارتفعت الزيادة السكانية فى المدن الكبرى ارتفاعاً كبيراً ، ففى القاهرة وصلت إلى ٧٫٧ ٪ ،

وفى الاسكندرية إلى ٦ر٧ ./. ، وفى بورسعيد إلى ٣ر٧ ./. ، وفى السويس إلى ٢ر٧ ./. ، فى مقابل ٤ر٢ ./. فقط بالنسبة لمدينة القاهرة فيما بين ١٨٤٦، ١٩٠٧، و ٦ر١ ./. بالنسبة للاسكندرية فى ذات الفترة (١) . .

الطريقة الثانية :

إذا تتبعنا نمو المناطق الحضرية(٢) لجمهورية مصر العربية ، لوجدنا أن نسب السكان الحضريين قد ارتفعت بصفة عامة من ٢٨ ./. سنة ١٩٣٧ إلى ٤٠ ./. سنة ١٩٦٦ (٣) ، فاذا استبعدنا المحافظات الحضرية التى كانت موضع تحليل مستقل ، لوجدنا أن نسبة السكان الحضريين فى الوجه البحرى تختلف اختلافا بسيطاً عن مثيلتها فى الوجه القبلى ، فقد وصلت نسبة الأولى إلى ٩ر٢٢ ./. والأخيرة إلى ٥ر٢٤ ./. سنة ١٩٦٠ (٤) ، وتحتل محافظة «الغربية» مكان الصدارة بين المحافظات الأخرى فى الوجه البحرى ، فإن نسبة السكان الحضريين قد ارتفع فيها بصورة واضحة فيما بين ١٩٣٧ (٥) و١٩٦٦ (٦) من ٣ر٢٠ ./. إلى ٥ر٣١ ./. ، تليها محافظة «القليوبية» التى ارتفعت فيها أيضاً هذه النسبة من ٥ر١٦ ./. إلى ٥ر٣١ ./. فى ذات الفترة ، وتجىء «محافظة دمياط» فى المرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى سنة ١٩٣٧ (٨ر٢٥ ./.) ، ويلاحظ أن دمياط تكاد تكون المحافظة الوحيدة التى بدأت تفقد سكانها الحضريين بصورة واضحة ،

---

(١) مستخلصة من كتاب Baer والإحصاء العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، الجداول العامة ص٢

(٢) تعرف المنطقة الحضرية فى الاحصاءات المصرية بأنها عبارة عن عاصمة المحافظة ، مضافا إليها البنادر وعواصم المراكز . .

(٣) Annuaire statistique, ibid, P. 11 .

(٤) The increase of population in the U. A. R. ibid. P. 15.

(٥) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، الجداول العامة ، ص ٢٠١ ، مرجع سابق . .

(٦) Annuaire statistique, ibid, P. 11 .

أما باقى محافظات الوجه البحرى ، فتتراوح نسبة الحضريين فيها فيما بين ١٦,٢٪ (المنوفية) و ٢٠,٦٪ (الدقهلية) ..

أما محافظات الوجه القبلى ، فتحتل مكان الصدارة فيها محافظة الجيزة التى ارتفعت فيها نسبة الحضريين من ٢٢٫٠٪ سنة ١٩٣٧ إلى ٣٩,٢٪ سنة ١٩٦٦ ، تليها محافظة أسوان التى قفزت نسبة عدد سكانها الحضريين من ٢١٪ إلى ٣٥,١٪ فيما بين التعدادين .. أما باقى المحافظات فقد شهدت جميعها ارتفاعا ملحوظاً فى نسبة السكان الحضريين بها ، وتراوحت هذه النسبة فيها فيما بين ١٩٪ (قنا) و ٢٣,٢٪ (أسيوط) .. كما هو مبين فى الجدول رقم (٤) ..

ويتضح من الجدول رقم (٤) التالى أن محافظة (الجيزة) تحتل مكان الصدارة بين محافظات الوجهين البحرى والقبلى ، وتكاد تصل نسبة سكانها الحضريين إلى مثيلتها بالجمهورية (٣٩,٢٪ فى مقابل ٤٠٪ سنة ١٩٦٦) ، وتجىء فى المرتبة التالية ، محافظة « أسوان » ٣٥,١٪ ، ثم محافظة « الغربية » ٣١,٥٪ ، «والقليوبية» ٣١,٤٪ .. وإذا كانت محافظة الجيزة لها ظروفها الخاصة لقربها من العاصمة ، ووجود أكبر جامعات مصر داخل حدودها ، فإن لمحافظة أسوان ظروفها الخاصة أيضاً ، إذ أن مشروع السد العالى قد تطلب نزوح الآلاف من العاملين الفنيين والإداريين على كافة المستويات إليها ، أما محافظة الغربية ، فإن تواجد مدينة صناعية كبيرة داخل حدودها مثل مدينة « المحلة الكبرى » التى بلغ تعدادها وحدها ٢٢٥,٣٢٣ نسمة سنة ١٩٦٦ — يعتبر عاملا أساسياً فى هذه الزيادة ، إلى جانب أن عاصمة المحافظة نفسها « طنطا » من المدن الروحية التى تجذب الطوائف الصوفية اليها لوجود مقام السيد البدوى بها ، بالاضافة إلى كونها مركزاً تجارياً هاماً فى المنطقة ، وقد بلغ عدد سكانها ٢٣٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٦ ، كما أن مدينة شبرا الخيمة (*) الصناعية فى محافظة القليوبية قد قفز أيضاً بعدد

(*) النتائج النهائية لتعداد السكان سنة ١٩٦٦ ، ص ٩٩ ، مرجع سابق ..

سكان تلك المحافظة ، فقد بلغ عدد سكان هذه المدينة ٢٠٩٠٢ر١٧٢ نسمة سنة ١٩٦٦، بينما لم تزد عاصمة المحافظة نفسها عن ٦٤ ألف نسمة ..

جدول رقم (٤)

نسبة الحضريين فى المناطق الحضرية فى تعدادى ١٩٣٧ و ١٩٦٦

الوجه البحرى			الوجه القبلى		
المحافظة	١٩٣٧	١٩٦٦	المحافظة	١٩٣٧	١٩٦٦
	٪	٪		٪	٪
دمياط	٢٥ر٨	٢٦ر٥	الجيزة	٢٢ر٠	٢٩ر٢
الدقهلية	١٥ر٥	٢٠ر٦	بنى سويف	١٩ر١	٢٢ر٠
الشرقية	١٢ر٨	١٨ر٥	الفيوم	١٧ر٨	٢١ر٦
القليوبية	١٦ر٥	٣١ر٤	المنيا	١٥ر٥	١٩ر٩
كفر الشيخ	١٦ر٥	١٩ر٠	أسيوط	٢٠ر٢	٢٣ر٧
الغربية	٢٠ر٣	٢١ر٥	سوهاج	١٧ر٠	٢٠ر٢
المنوفية	١٠ر٩	١٦ر٣	قنا	١٣ر٦	١٩ر٠
البحيرة	١٤ر٩	١٧ر١	أسوان	٢١ر٠	٣٥ر١

الجمهورية	١٩٣٧	١٩٦٦
	٢٨٪	٤٠٪

ثانياً : الخصائص الديموجرافية للمدن الكبرى بجمهورية مصر العربية :

يمكن تقسيم جمهورية مصر العربية إلى ثلا ث فئات ، المدن الكبرى وهى التى عدد يزيد سكانها عن ٠٠٠ ر ١٠٠ نسمة ، والمدن التى يتراوح عدد سكانها بين ٠٠٠ ر ٢٠ و ٠٠٠ ر ١٠٠ نسمة والمدن التى يقل عـــدد سكانها عن ٠٠٠ ر ٢٠ نسمة ..

هذا ولم يكن بمصر فى بداية القرن كما سبق وأن ذكرنا ، سوى مدينتين كبيرتين ، هما القاهرة والاسكندرية ، وقد ارتفع عددها إلى خمس عشرة مدينة سنة ١٩٦٠ ، كانت تمثل حوالى ٣ ر ٢٧ ٪ من العدد الكلى للسكان ، ثم انضمت مدينة اسوان إلى هذه الفئة سنة ١٩٦٦ ، فأصبح عدد المدن الكبرى ست عشر مدينة ، تضم ٤ ر ٣٠ ٪ من سكان مصر ..

أما المدن المتوسطة التى يتراوح عـــدد سكانها بين ٠٠٠ ر ٢٠ ، ٠٠٠ ر ١٠٠ نسمة ، فقد بلغ عددها فى بداية القرن سبع عشر مدينة (١) ، وارتفع هذا العدد إلى أربع وخمسين مدينة سنة ١٩٦٠ ، ثم إلى سبعين مدينة سنة ١٩٦٩ .

أما المدن التى يقل عدد سكانها عن ٠٠٠ ر ٢٠ نسمة ، فقد بلغ عددها فى بداية القرن أربع مدن (٢) ، ثم أرتفع هذا العدد إلى أربع وثلاثين مدينة سنة ١٩٦٠ ثم إلى ثمانى وثلاثين مدينة سنة ١٩٦٩ ، وتحولت بهذا أربعة وثلاثين وحدة ريفية إلى وحدة حضرية .

---

(١) هذه المدن هى بورسعيد ، دمياط المنصورة ، بلقاس ، الزقازيق ، طنطا ، المحلة الكبرى ، شبين الكوم،منوف ، دمنهور ، بنى سويف ، المنيا ، ملوى ، أسيوط ، أخميم ، جرجا ، قنا .

(٢) هذه المدن هى : السويس ، رشيد ، جرجا ، اسوان .

وسوف نحاول فيما يلي التعرف على الخصائص الديموجرافية للمدن الكبرى بجمهورية مصر العربية (١) على أعتبار أنها أكثر تمثيلا للحياة الحضرية فى مصر وهى المدن التى تعتمد عليها الأمم المتحدة فى عقد مقارناتها الدولية .

ولعل أهم المؤشرات الحضرية التى تهمنا فى هذا المجال هى :

مؤشرات : الجنس ، الخصوبة ، التعليم ، والمهنة .

١ — مؤشر الجنس (٢) .

تتساوى نسبة الذكور إلى الإناث بصفة عامة بالجمهورية ، فقد بلغت هذه النسبة ١ ر ١٠١ ٪ لصالح الذكور ، ويرتفع هذا المؤشر بصفة عامة فى المدن الكبرى عنه بالجمهورية ، بأستثناء مدينتى المنصورة وطنطا ، حيث انخفضت فيها هذه النسبة إلى ٧ ر ٩٩ ٪ لصالح الاناث أما مدينة الفيوم فتجىء فى مؤخرة المدن الكبرى ٩٨٫٦ ٪ وذلك بالنسبة لهذا المؤشر .

وبصفة عامة ، ترفع هذه النسبة فى المدن الرئيسية ، وكذلك فى المدن الصناعية التى بها ثقل عمالى كمدينة شبرا الخيمة التى تتصدر المدن الكبرى بالجمهورية فى هذا الخصوص ، حيث بلغ هذا المؤشر فيها ٨ ر ١١٠ ٪ لصالح الذكور ، فإذا أضفنا إلى ذلك ، أن هذه النسبة ترتفع بصفة عامة فى المناطق الحضرية عنها فى المناطق الريفية ، حيث تصل إلى ١٠٣٫٦ ٪ فى مقابل ٧ ر ٩٩ ٪ فقط ، لأمكن افتراض أن المهاجرين الذين يفدون إلى المدن سعياً وراء الرزق من الذكور أساساً ، وأنهم بوجه عام يصطحبون أسرهم معهم .

---

(١) معتمدين على آخر تعداد عام أصدرته مصر وهو تعداد سنة ١٩٦٠ :

(٢) مؤشر الجنس = $\frac{\text{عدد الأناث}}{\text{عدد الذكور}} \times ١٠٠$

وباختبار معامل الارتباط (١) بين التحضر ومؤشر الجنس ، تبين عدم وجود علاقة بينهما على الاطلاق .

٢ — مؤشر الخصوبة(٢) :

اختار الباحث لحساب مؤشر الخصوبة أفضل المعادلات ، لأنها تستبعد مشكلة موثقية مكان تسجيل المواليد ، ثم أن هذه المعادلة لا تختلف باختلاف عدد النساء فى سن الإخصاب .

ورغم ذلك، يوجد عاملان يحدان من قيمتها ، أحدهما أنها تتأثر بتوزيع فئات السن بالنسبة للإناث فى سن الإخصاب ، وبالنسبة لوفيات الرضع ، والثانى أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات غير مسجلين بصفة منتظمة وبخاصة فى المناطق الريفية .

وقد دلت البيانات المتاحة على أن معدل الخصوبة مرتفع جداً فى الجمهورية بصفة عامة ، فقد وصل إلى ٧٧٨ر٧٠٪ سنة ١٩٦٠ ، ويرتفع فى القطاعات الريفية عنه فى المناطق الحضرية (٧٨٢ر٦٠٪ فى مقابل ٧٧٢ر٤٠٪) ، وينخفض هذا المعدل بصفة عامة فى المدن الكبرى عنه فى الجمهورية ، باستثناء محافظات القنال والمدن الصناعية ، كشبرا الخيمة والمحلة الكبرى ، وتحتل مكان الصدارة فى المدن الكبرى بالنسبة لمؤشر الخصوبة ، مدينة (الجيزة) ، حيث ينخفض فيها هذا المعدل إلى ٥٥٠ر٦٠٪ ، أما مدينتى السويس والاسماعيلية ، فتجيئان فى مؤخرة المدن الكبرى ، حيث يصل هذا المؤشر فى الأولى إلى ٩٣٢ر٣٠٪ ، وفى الثانية إلى ٩٠٩ر٥٠٪ .

---

(١) استخدمنا معامل الارتباط سبيرمان ، لأن العلاقة غير خطية .

(٢) مؤشر الخصوبة = $\frac{\text{عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات}}{\text{عدد النساء التى تتراوح اعمارهن بين ١٥ — ٤٥}} \times ١٠٠٠$

وباختبار معامل الارتباط بين التحضر ومؤشر الخصوبة ، تبين عدم وجود أى علاقة بينهما بل إن الارتباط سالب وضئيل (— ٣٩ر٠) .

٣ — مؤشر المهنة(١) :

يرتبط اتجاه السكان للتمركز فى المدن الكبرى ارتباطاً تاريخياً بالاتجاه نحو العمل فى الصناعة والهروب من العمل الزراعى . وقد أدى هذا الاتجاه فى البلاد الصناعية الكبرى التى توازن التنمية الاقتصادية فيها ، لأن الريفيين المهاجرين من قراهم سريعاً ما كانوا يمتصون فى المجالات الصناعية التى كانت تحتاج دائماً إلى أيدى عاملة إضافية . ولكن عندما تكون الأسباب الرئيسية للهجرة هو زيادة كثافة السكان فى القطاعات الريفية وقلة فرص العمل ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة حجم المدن الكبرى دون أن يصاحب ذلك تنمية صناعية تستطيع أن تمتص الأيدى العاملة الوافدة إليها من الريف .

والواقع من الأمر أن توزيع الأيدى العاملة فى المدن الكبرى يبرز بطريقة غير مباشرة الطابع الاقتصادى للوحدات الاجتماعية التى تعتبر حضرية وفقاً التعريفات الشائعة محلياً وعالميا .

إن تحضر جمهورية مصر العربية ، مقاساً بنسبة السكان الذين يعيشون فى مدن يزيد حجمها عن ٠٠٠ر٢٠ نسمة (٣٥٪) مرتفع إلى حد كبير ، أما نسبة العاملين فى قطاع الصناعة فمنخفضة للغاية (١٢٫٣٪) مما يدل على أن التحضر فى مصر يرجع إلى عوامل أخرى غير التصنيع ، كما سبق وأن أوضحنا .

---

(١) مؤشر المهنة : عدد العاملين بالصناعات التحويلية والتشييد والبناء والكهرباء والغاز والمياه وجمع القمامة وتصريف المجارى × ١٠٠ .

عدد الأفراد ٦ سنوات فأكثر

فإذا نظرنا إلى مؤشر المهنة بالنسبة المدن الكبرى بالجمهورية، لوجدناه مرتفعاً جداً فى المدن الصناعية عنه فى بقية المدن ، مثل شبرا الخيمة ، حيث يصل فيها هذا المؤشر إلى ٦١,٤٠٪ وتنخفض هذه النسبة انخفاضاً حاداً فى كل من الإسماعيلية (٠,٣٠١٪) ودمنهور (٥,١١٠٪) وباختيار معامل الارتباط مرة أخرى بين التحضر والمهنة ، تبين أن العلاقة ضئيلة للغاية (٠,٢٢)

وغنى عن البيان ، ولعلنا نكرر ما هو معروف من قبل ، أن ٥٩.٠٪ من الذكور العاملين بالجمهورية يمتهنون فى المهن الزراعية ، وأن ٢٨.٠٪ يعملون بالخدمات والتجارة ، والنقل والمواصلات ، أما العاملين بالتصنيع ، فلا تتعدى نسبتهم بأى حال من الأحوال عن ١٣.٠٪ .

ومع ضعف هذه النسبة ، إلا أننا لا نستطيع أن نقيم مؤشر التصنيع تقييماً صحيحاً ، لأنه كان يتعين أن ندخل فى اعتبارنا عاملين أساسيين ، ونعنى بهما : أهمية هذه الصناعات . والإنتاجية العالية . وللأسف لم يستطع الباحث أن يدخل فى اعتباره هذين العاملين .

٤ — مؤشر التعليم (١) :

بالرغم من أن إيقاع التحضر ، كما سبق أن أشرنا ، سريع جداً بجمهورية مصر العربية خلال القرن الحالى ، إلا أن التغيرات الضرورية الطبيعية المرتبطة بالنمو الحضرى لم تحدث بنفس السرعة بالنسبة للتعليم ، مما أدى إلى نوع من التخلف الثقافى فى المدن الكبرى ، ففيما بين عامى ١٩٤٧و١٩٦٠ ، ارتفعت نسبة السكان الحضريين بحوالى ٧.٠٪ ، بينما لم ترتفع نسبة المتعلمين تعليماً متوسطاً فأكثر ،

---

(١) مؤشر التعليم $= \frac{\text{عدد المتعلمين تعليما متوسطا فأكثر}}{\text{عدد الأفراد ١٠ سنوات فأكثر}} \times ١٠٠$

إلا بحوالى ٢ر٤٠٫/ فقط (من ٢ر١٠٫/ إلى ٤ر٥٫/ خلال ذات الفترة ..
أما إذا أخذنا بنسبة ذوى الأميين على مستوى الجمهورية ، فإننا نجد أن هذه النسبة قد ارتفعت خلال ذات الفترة من ٨ر٢٢٫/ سنة ١٩٤٧ الى ٢ر٢٩٫/ سنة ١٩٦٠ أى بنفس الزيادة تقريبا(١) .

وتحتل مكان الصدارة فى ارتفاع نسبة المتعلمين بها ، مدينة الجيزة لتواجد جامعة القاهرة داخل حدودها ، فقد ارتفعت فيها هذه النسبة إلى ١ر٢٤٫/ ، تليها أسيوط (١ر١٦٫/) ثم المنصورة (١ر١٦٫/) ، فطنطا (٨ر١٤٫/) فالزقازيق (٤ر١٤٫/) فالمنيا (١٤٫/) ، وهى بصفة عامة المدن التى أنشىء فيها جامعات أو كليات ..

وباختبار معامل الارتباط بين التحضر ومؤشر التعليم ، تبين أن العلاقة بينهما ضئيلة للغاية (٢٧ر٠) الجدول رقم (٦) .

---

(١) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، جداول عامة ، ص ٣٣٣ ، مرجع سابق .

جدول رقم (٥)

الخصائص الحضرية للمدن الكبرى ١٠٠ر٠٠٠ نسمة فأكثر

مدن الجمهورية	مؤشر التحضر عدد السكان	مؤشر الجنس	مؤشر الخصوبة	مؤشر التصنيع	مؤشر التعليم
القاهرة	٣ر٣٥٢ر٠٠٠	١٠٤ر٨	٧٤٨ر٥	٣٠ر٩	١٤ر٨
الاسكندرية	١ر٥١٦ر٠٠٠	١٠٣ر١	٧٣٨ر٦	٣٥ر١	١٠ر٦
بورسعيد	٢٤٥ر٠٠٠	١٠٤ر٦	٧٥٦ر٢	١٧ر٩	٩ر٠
الاسماعيلية	١١٦ر٠٠٠	١٠٣ر٤	٩٠٩ر٥	١٠ر٣	٤ر٧
السويس	٢٠٦ر٠٠٠	١٠٧ر٤	٩٣٣ر٣	٢٦ر٥	٧ر٤
المنصورة	١٦٧ر٠٠٠	٩٩ر٦	٧٣٥ر٣	٢٤ر٩	١٦ر١
الزقازيق	١٢٥ر٠٠٠	١٠٨ر٠	٧٦٣ر٢	١٩ر٧	١٤ر٤
شبرا الخيمة	١٠١ر٠٠٠	١١٠ر٨	٨٩٩ر٨	٦١ر٤	٣ر١
طنطا	٢٠٠ر٠٠٠	٩٩ر٧	٧٢٢ر٨	٢٤ر٣	١٤ر٨
المحلة الكبرى	١٨٨ر٠٠٠	١٠٣ر٨	٨٧٩ر٣	٣٣ر٢	٩ر٣
دمنهور	١٢٧ر٠٠٠	١٠٢ر٣	٧٥٧ر١	١١ر٦	١٠ر٤
الجيزة	٤٩٩ر٠٠٠	١٠٢ر٤	٦٥٥ر٥	١٨ر١	٢٤ر١
الفيوم	١٢٢ر٠٠٠	٩٨ر٦	٧٧١ر٥	٣٣ر٤	١١ر٤
المنيا	١٠٠ر٠٠٠	١٠٥ر٤	٧٦٥ر١	٢٠ر٤	١٤ر٠
أسيوط	١٢٧ر٠٠٠	١٠٧ر٩	٧٤١ر٥	٢١ر١	١٦ر١

ويمكن أن نقول فى هذا الصدد أن التحضر فى مصر لا يرتبط بالتصنيع، بل يرجع لأسباب أخرى، كما وأن التغيرات الطبيعية التى كان يجب أن تحدث، والمترتبة على التحضر، مثل ارتفاع مؤشر التعليم وانخفاض الخصوبة إلى آخره، لم تحدث بنفس الإيقاع.

فاذا حاولنا التعرف على درجة التحضر العام للمدن الكبرى بالجمهورية عن طريق ترتيب المدن وفقا لكل مؤشر على حده، بحيث تعطى الدرجة الاولى لاكثر المدن تحضرا بالنسبة للمؤشر، والدرجة الخامسة عشر لأقل المدن تحضرا بالنسبة لذات المؤشر، ثم نحاول ترتيب المدن وفقا لمجموع ما استحقته كل منها من درجات فى المؤشرات الخمس. لأمكن استخلاص أن أكثر المدن تحضرا هى العاصمة، القاهرة، تليها الاسكندرية فالجيزة فأسيوط فطنطا وأن أقل المدن تحضرا، هى الاسماعيلية فالفيوم فدمنهور فالمنيا فشبرا الخيمة. كما هو مبين بالجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

درجة تحضر المدن الكبرى

المدن الكبرى	التحضر	الجاس	الخصوبة	التصنيع	التعليم	الدرجة العامة	الترتيب
القاهرة	١	٦	٦	٤	٤ر٥	٢١ر٥	١
الاسكندرية	٢	١٠	٣	٢	٩ر٠	٢٦ر٠	٢
بور سعيد	٤	٧	٧	١٣	١٢	٤٣	١٠
الاسماعيلية	١٢	٩	١٤	١٥	١٤	٦٤	١٥
السويس	٥	٤	١٥	٥	١٣	٤٢	٩
المنصورة	٨	١٤	٤	٦	٢ر٥	٣٤ر٥	٦
الزقازيق	١١	٢٠	٩	١١	٦	٣٩	٧
شبرا الخيمة	١٤	١	١٣	١	١٥	٤٤	١١
طنطا	٦	١٣	٢	٧	٤ر٥	٣٢ر٥	٥
المحلة الكبرى	٧	٨	١٢	٣	١١	٤١	٨
دمنهور	٩ر٥	١٢	٨	١٤	١٠	٥٣ر٥	١٣
الجيزة	٣	١١	١	١٢	١	٢٨	٣
الفيوم	١٣	١٥	١١	٨	٨	٥٥	١٤
المنيا	١٥	٥	١٠	١٠	٧	٤٧	٢
أسيوط	٩ر٥	٣	٥	٩	٢ر٥	٢٩	٤

ولكن يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن مدن مصر لها خصائص تتميز بها ولا تتبع النموذج الغربي فى تحضرها ، كما أنه لا يمكن القول أن هذا

المدن ليست متحضرة تحضرا تاما ، لأن التحضر ليس مسألة وقت ، ولكن طبيعة التحضر نفسها مختلفة .

فالتحضر فى البلاد المتقدمة ارتبط بوجود فائض زراعى ، وثورة تكنولوجية وصناعية ، وتحسن واضح فى سبل النقل والمواصلات . وقد أدى كل ذلك إلى تغيير بناء الانتاج ، بخفض الأهمية النسبية للأنشطة الزراعية لحساب الأنشطة غير الزراعية ، وعندما تغير بناء الإنتاج تغير بالتالى البناء الوظيفى ، ففقدت الزراعة أهميتها شيئا فشيئا ، وأدى تمركز الأنشطة غير الزراعية فى المدن إلى إبراز ظاهرة التحضر فى الدول المتقدمة .

ويختلف الحال بالنسبة للبلاد النامية بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة . وسوف نحاول فى الفقرة التالية ، التعرف على الأسباب التى أدت إلى التحضر السريع الذى تشهده جمهورية مصر العربية ، ونوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذى صاحب هذا التحضر .

ثالثا : عوامل تحضر جمهورية مصر العربية :

دلت البيانات التى جمعناها من الإحصاءات الرسمية التى أصدرتها البلاد ، أن الزيادة النسبية لعدد سكان المدن المتوسطة (٢٠,٠٠٠ نسمة) والمدن الكبرى (١٠٠,٠٠٠ نسمة) ترجع لأسباب مختلفة عن تلك التى أدت إلى تحضر الدول المتقدمة فى العالم .

ويهمنا فى هذا المجال ، التعرف على الأسباب التى أدت إلى سرعة إيقاع التحضر فى مصر منذ بداية القرن الحالى .

وفى اعتقادنا أن هناك عاملين يمكن الرجوع اليهما فى تفسير هذه الظاهرة ، هما :

— ارتفاع معدل المواليد بمصر مما أدى إلى انفجار سكانى حاد .

— هجرة متزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

وسوف نحاول فيما يلى تحليل هذين العاملين ، ثم بعد ذلك نتعرف على البناء الاقتصادى المصرى الذى صاحب هذا التحضر منذ بداية القرن الحالى .

ارتفاع معدل المواليد :

تتمتع جمهورية مصر العربية شأنها شأن جميع البلاد الزراعية بمعدلات خصوبة مرتفعة ، وتؤدى الزيادة الناتجة من هذه الخصوبة إلى ارتفاع فى معدلات المواليد بصفة عامة ، وبالتالى إلى ارتفاع متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية . فقد بلغ هذا المعدل ٣ ٪ فى منتصف القرن التاسع عشر فى مصر (١) ، ثم مال إلى الانخفاض فى بداية القرن العشرين ليرتفع مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية حيث وصل سنة ١٩٥٢ إلى ٢٫٧ ٪ ، وسنة ١٩٦٦ إلى ٢٫٥ ٪ (٢) وذلك نتيجة التحسن التدريجى فى الظروف الصحية ، وانخفاض فى معدلات الوفيات بصفة عامة ، والوفيات الرضع بصفة خاصة ، فقد بدأت معدلات الوفيات تنخفض فى مصر ابتداء من سنة ١٩٣٧ تدريجيا ، وحتى ١٩٦٦ (٢٢٫٢ ٪ سنة ١٩٣٧ (٣) إلى ١٥٫٨ ٪ سنة ١٩٦٦) . مع احتفاظها بمعدل مواليد مرتفع للغاية ٢٫٥ ٪ سنة ١٩٥٢ ، ٤١ ٪ سنة ١٩٦٦ (٤) .

ونتيجة لذلك ، تضاعف عدد السكان فيما بين سنتى ١٩١٧ و ١٩٦٠ . ومن المنتظر إذا حافظت مصر على معدلات نموها الحالى أن يتضاعف عدد السكان مرة أخرى فيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٨٥ أى خلال خمس وعشرين عاما فقط ، حيث من المقرر وفقا للتنبؤات السكانية أن يصل عدد السكان إلى ٥٢٫٥ مليون نسمة خلال هذه الفترة (٥) .

---

(١) Bayer , ibid , P . 135 .
(٢) Annuaire statistique , ibid . P . 8 - 15 .
(٣) The increase of population in the U . A . R . ibid , P . 15 .
(٤) Annuaire statistique , ibid , P , 15 .
(٥) The increase of population in U . A . R . ibid . P . 156 .

فاذا أضفنا إلى ارتفاع معدل المواليد أن نسبة كبيرة من السكان فى سن الإنجاب (١٥ سنة إلى ٤٩ سنة) حوالى ٤٥ ٪ سنة ١٩٦٠ ، وأن ٩٤ ٪ من سكان مصر فى ذات السنة تقل أعمارهم عن الستين ، لأدركنا أن هذه العوامل مجتمعة تزيد من احتمالات النمو المستمر للسكان (١) ..

الهجرة من الريف إلى المدن :

إذا قارنا اتجاهات توزيع السكان بمصر فى كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، لوجدنا بصفة عامة أن المناطق الأولى تنمو على حساب الثانية نتيجة الهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، فقد تضاعف سكان المناطق الحضرية فيما بين عامى ١٩٠٧ و١٩٦٦ وارتفعت نسبة السكان الحضريين إلى حوالى ٤٠ ٪ سنة ١٩٦٦ فى مقابل ١٩ ٪ فقط سنة ١٩٠٧ (٢) ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٤٢ ٪ سنة ١٩٦٩ (٣) ..

وإذا كانت الزيادة فى المناطق الحضرية ترجع إلى تحول بعض القرى إلى وحدات حضرية ، فان الجانب الأكبر من هذه الزيادة يرجع إلى الزيادة الطبيعية للسكان ، بالإضافة إلى هجرة الريفيين إلى هذه المناطق ..

إن الهجرة الداخلية لها معنى خاص فى مصر ، وهى المسئولة عن التغيرات السريعة فى توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية ..

ولعل أهم مناطق الجذب للسكان بصفة عامة ، وللسكان الريفيين بصفة خاصة ، هى العاصمة ، تليها الاسكندرية ، ثم محافظة الجيزة ، فأسوان .. وقد بلغ معدل

---

(١) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، جداول عامة ، ص ٣٣٢ ، مرجع سابق ..

(٢) The increase of population ibid : P. 167 .

(٣) تقدير السكان سنة ١٩٦٩ ، ص ٤٧

الهجرة الداخلية فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ : ٦ر١٠٪ فى القاهرة ، ١ ٪ فى الاسكندرية ، ١ ٪ فى أسوان ، ٧ر٠ ٪ فى محافظة الجيزة (١) . .

وترجع أسباب هجرة الريفيين إلى المدن إلى :

(أ) ما للقاهرة بصفة عامة والمدن الكبرى بصفة خاصة من جاذبية بالنسبة للقيمين فى الريف ، ومع أن هذه المدن الكبرى ليست صناعية فى المقام الأول باستثناء مدينة المحلة الكبرى ، ومدينة شـــبرا الخيمة ، إلا أنها مراكز إدارية وتجارية وثقافية ، إلى جانب كونها مراكز للتعليم الجامعى ، حيث يوجد بها الجامعات الكبرى (القاهرة . الإسكندرية ، المنصورة ، كفر الشيخ ، طنطا) ، ومراكز للخدمات الطبية المتكاملة ، حيث يوجد بها المستشفيات الكبرى والأطباء المتخصصين فى جميع فروع الطب . .

كما أن هذه المدن الكبرى تعكس التقدم الحضارى والتكنولوجى الذى وصلت إليه البلاد فى كافة النواحى الزراعية والصناعية والثقافية والاجتماعية . .

(ب) تمركز الصناعات فى بعض مدن الجذب : ففى الاسكندرية وحدها حوالى ٢١ ٪ من المنشآت الصناعية ، تليها الجيزة ، فالقاهرة ، فالقليوبية . . وتضم هذه المحافظات أكثر من ٧٥ ٪ من المنشآت الصناعية فى مصر (٢) . .

(ج) لفظ القطاعات الريفية لسكانها نتيجة عدم التوازن بين زيادة الرقعة الزراعية والزيادة الطبيعية للسكان . ففيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٤٥ كانت زيادة معدل الرقعة الزراعية فى مصر تمثل ١٥ ٪ فقط من معدل الزيادة السكانية فى ذلك الفترة ، ويعنى هذا أمرين :

---

(١) The increase of population ibid, P. 168 .

(٢) The increase of population ibid. P. 170 .

ــ عدم استطاعة الإنتاج الزراعى مواجهة احتياجات السكان المتزايدة من السلع الغذائية ..

ــ زيادة قوة العمل فى الزراعة ، فقد زادت مساحة الأراضى الزراعية فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٤٥ ، أى خلال ثمانى وثلاثين عاما) ٣ر٠ ٪ ، بينما زاد السكان الريفيين خلال ذات الفترة بنسبة ٢ ٪ أى حوالى ستة أضعاف معدل الزيادة فى مساحة الرقعة الزراعية ، بينما تضاعف عدد السكان بصفة عامة فيما بين ١٩٠٧ و ١٩٤٥ إلى (٣٠٥ ر ١١ مليون إلى ٢٢ مليون نسمة) ، فان زيادة الرقعة الزراعية لم تزد سوى بمقدار ١٣ ٪ فقط) ٤ ر٥ مليون فدان إلى ٦ مليون فدان (١) .

فاذا اضفنا إلى ذلك أن بعض القطاعات الريفية تشاهد انخفاضاً فى رقعتها الزراعية لحساب مشاريع الاسكان ، لأمكننا تقدير ما يعانيه الريف المصرى من عدم توافر فرص العمل وإنتشار البطالة سواء كانت موسمية أو مقنعة أو سافرة ، مما تمثله المدن من أمل فى حياة أفضل ، وفى الحصول على أجور أفضل من تلك توفرها لهم الحياة الزراعية .

وفى هذا الصدد يثور التساؤل : هل صاحب هجرة الريفيين إلى المدن نمو وازدهار فى القطاع الصناعى فى مصر بحيث استطاع هذا القطاع امتصاص القوى العاملة غير المعدة وغير المؤهلة التى تأتى إليه من الريف ؟

إذا نظرنا إلى البناء الاقتصادى المصرى فى بداية القرن العشرين ، لوجدنا أن له طابع زراعى فى المقام الأول ، ففى عام ١٩٢٧ كانت نسبه العاملين

---

(١) Marei (s) La Reforme Agraire en Egypte 1ne edition Le Caire 1957 P. 285.

فى الصناعة (١) لا تشكل سوى ٩ر٢ ٪، وقد أرتفعت هذه النسبة إلى ٨ ر ١٠ ٪ سنة ١٩٤٧ ، ثم إلى ٨ ر ١١ ٪ سنة ١٩٦٠ (٢) ، وكانت الزراعة ، وما زالت طريق حياة الغالبية العظمى من السكان .. وإلى جانب ذلك ، كانت المنتجات الزراعية تمثل حتى سنة ١٩٥٢ (٩٦ ٪) من صادرات مصر ، كذلك فان ٣٢ ٪ من المحلات التجارية كانت تتعامل أساساً فى المنتجات الزراعية والغذائية وبالتالى فان هذه المنتجات وفرت فرص عمل لـ ٣١ ٪ من العاملين بالتجارة ، كذلك فان نصف المصانع فى مصر كانت قائمة على الصناعات الزراعية ، تلك التى تمثل ، ٥٠ ٪ من الرأسمال الصناعى فى مصر ، فالزراعة كانت وما زالت عماد اقتصاد البلاد ، كما أنها توفر عمل للسكان سواء فى الزراعة أو الصناعات الزراعية (٣) .

فى مقابل ذلك ، كانت معظم الصناعات الحضرية قبل ثورة ١٩٥٢ صناعات استهلاكية أساساً ، تتخذ مواردها الخام من المنتجات الزراعية ، مثل الصناعات الغذائية ، وصناعة النسيج والخشب ولا تتطلب سوى بعض العمليات الصناعية الخفيفة .

وقد بدأت الصناعات الحضرية تتطور بعد الحرب العالمية الثانية ، وادخلت صناعات حديثة ، مثل صناعة الحرير والورق والجوت والسماد وارتفعت نسبة العاملين فى الصناعة إلى ٦ ر ١٢ ٪ ، وكذلك ارتفعت نسبة العاملين فى الخدمات إلى ٧ر١٧ ٪ على حساب العاملين بالزراعة التى انخفضت إلى ٥٨ ٪ سنة ١٩٦٠ (٤) .

---

(١) تشمل الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والعاملين بالكهرباء والغاز :

(٢) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، الجداول العامة ؛ ص ٣٣٣ ، مرجع سابق :

(٣) Marei (S) ibid., P. 282.

(٤) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، جداول عامة ، مرجع سابق :

ولكن بصفة عامة . لم يكن هناك خطة صناعة واضحة قبل ثورة سنة ١٩٥٢، التى يمكن أن تعتبر بحق نقطة تحول فى طريق الصناعة فى مصر .

وإذا كانت المشاريع الصناعية قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ، كان الغرض منها تحقيق عائد وفوائد سريعة فقد اهتمت الدولة بعد الثورة بوضع خطة التنسيق بين الموارد والإمكانيات والاحتياجات . وبدأت الصناعات الحديثة تنتشر .. غير أن قليلا من المدن هى التى كان يمكن أن تتحمل أعباء التصنيع فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية . . فالمدن الكبرى وحدها هى التى تمكنت من تحمل المشاريع الصناعية وما تتطلبه من تسهيلات وأيدى عاملة وخدمات . . لذلك لم تستطع الصناعة ملاحقة التحضر السريع الذى تشهده مصر منذ بداية القرن . . فإذا كانت نسبة السكان الحضريين قد ارتفعت من ٣٣٪ إلى ٣٧٪ فيما بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٦٩ فإن إسهام الصناعة فى القوى العاملة لم يرتفع سوى ٣ر٠٪ من ١٢٫٣٪ إلى ١٢٫٦٪ فى ذات الفترة(١) .

لذلك يمكننا أن نقول أن الصناعة فى مصر فى تلك الفترة لم تحقق فرص عمل جديدة لأكثر من ١٠٠٫٠٠٠ نسمة ، بينما سكان القاهرة وحدها يزيدون على هذه النسبة سنويا .

وقد شاهد عهد ما بعد الثورة طفرة فى الصناعة سواء أكانت فى الصناعات التقليدية كالغزل والنسيج ، أو فى الصناعات الحديثة كالصناعات الهندسية والمعدنية والكيماوية وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة الخزف والصينى والاسمنت والورق والصناعات البترولية . . وقد أتاحت سياسة الانفتاح على الصناعة فرص عمل جديدة لما يقرب من ٣٠٠ ألف عامل فى الصناعة والكهرباء ، وارتفع عدد

The increase of population, ibid, P. 190 – 195.

العاملين بهذا القطاع إلى ٩٣٩ ألف عامل عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ ، أى بزيادة قدرها ٤٧٫٠٪ عما كان عليه الحال فى ١٩٦٠ — ١٩٦١ [1] . .

ولكن مع ذلك ، فالتحضر السريع الذى تشهده جمهورية مصر العربية يعتبر عقبة أمام التنمية لعدم وجود توازن بين عوامل الإنتاج ، فهناك زيادة كبيرة فى عدد السكان ، لا يقابله زيادة فى الإنتاج بنفس المعدل ، بل يمكننا أن نقول إن زيادة السكان يفوق بكثير زيادة الإنتاج ..

ومن جماع ما تقدم ، يمكن استخلاص الحقائق الآتية :

١ — أن معدل نمو السكان فى مصر مرتفع للغاية ، ويفوق معدل الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية .

٢ — أن ارتفاع نسبة السكان الحضريين يرجع إلى عوامل اقتصادية ، فالريفيين تحت وطأة الفقر والبطالة يهاجرون من قراهم إلى المدن أملا فى حياة أفضل ، وتمثل الهجرة الداخليـــة فى مصر ، انتقال الفقر من القرى إلى المدن ، وخاصة مدن الجذب . .

٣ — التحضر بدأ فى مصر مستقلا عن التصنيع ، وقد خلق ذلك وضعاً شاذاً ، فإلى جانب عدم كفاية البناء التحتى الضرورى للتنمية الحضرية السليمة فى مدن الجذب نظراً لأن إمكانيات الدولة فى هذا الخصوص محدودة بمستواها الاقتصادى العام الذى يفرض عليها اختيـار الاستثمارات المنتجة بدلا من الاستثمارات الاجتماعية . . يضاف إلى ذلك ، عدم كفاية فرص العمل فى تلك المدن، مما يؤدى إلى كثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية . .

ولعل أهم المشكلات التى تترتب عليها كثير من المشكلات الأخرى ، الكثافة

(١) Annuaire statistique, ibid , P. 60—61 .

السكانية التى لا مثيل لها فى دول العالم .. فقد بلغت كثافة القاهرة مثلا سنة ١٩٦٠ (١٥٦٣٣٫٩) [١] لكل كيلو متر مربع ، كذلك فان بعض الأحياء بالقاهرة تتميز بكثافة سكانية عالية جداً ، ومثال ذلك حى باب الشعرية ١٣٩٫٢١٠ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع ، يليه حى روض الفرج ٩٨٫٢٠٠ ، فبولاق ٧٤٫٨٣٢ ، فالسيدة زينب ٧٢٫٤٧١ (٢) ، وهذه الأحياء تأوى كثيراً من أهل الريف المهاجرين إلى العاصمة، لانخفاض تكاليف المعيشة فيها نسبياً، مما يجعل من هذه الأحياء مناطق متخلفة تتميز باكتظاظها بالسكان ، وبانخفاض مستوى الثقافة العامة فيها . .

ويترتب على هذه المشكلة ، مشكلات عديدة ، نذكر منها على سبيل المثال ، مشكلة الإسكان وتوفير المواد الغذائية ، ومشكلة المواصلات ، وتوفير الخدمات الطبية .. إلى جانب المشكلات النفسية التى تظهر فى كافة صور التفكك الاجتماعى ، كالانحراف والبغاء والمخدرات ..

٤ — يجب النظر إلى التصنيع فى مصر من زاوية توفير الأعمال المنتجة لأعداد متزايدة من الأفراد يفدون إلى المناطق الحضرية أملا فى إيجاد فرص عمل مناسبة ، لا تستطيع الصناعة بوضعها الراهن توفيرها لهم . .

ولا يمكن توفير مثل هذه الأعمال إلا عن طريق برامج التنمية التى يجب أن تهدف إلى خلق نوع من التوازن بين القطاع الريفى والقطاع الحضرى ، وذلك يتأتى عن طريق :

— تشجيع الحرف والصناعات الأسرية والمحلية فى القطاعات الريفية ..

---

(١) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، ص ٤٨ ..

(٢) حجازى (عزت) القاهرة : دراسة ظاهرة التحضر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ص ٤٤ ..

— التصنيع السريع ، ويحتاج ذلك إلى رؤوس أموال كبيرة ، لإقامة هذه الصناعات من جهة ، وتوفير مستلزمات الصناعة من جهة أخرى .

وتعطى السياسة الصناعية فى السبعينات اهتماما كبيراً لإقامة مصانع صغيرة فى المناطق الريفية للحد من هجرة الريفيين إلى المناطق الحضرية .. غير أن إقامة مثل هذه المصانع فى الريف يحتاج إلى رؤوس أموال مضاعفة ، لأنه بالإضافة إلى رؤوس الأموال المتطلبة للصناعة ، ومستلزماتها ، توجد مشكلة نقل المنتجات إلى المستهلكين فى المدن ، وهى الأسواق الهامة للسلع الاستهلاكية على الأقل .

— تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية فى المناطق الريفية حتى لا تلفظ القطاعات الريفية أبناءها ..

— تحويل بعض القرى إلى مدن صغيرة أو إنشاء مدن جديدة فى قلب الريف لتخفيف الضغط على المدن الكبرى ..

وغنى عن البيان ، ولعلنا نذكر ، أو نعيد ذكر ما هو معروف من قبل ، أن مصر تعانى أكثر من أى دولة نامية تعانى من افتقار مزمن لرؤوس الأموال نتيجة للظروف التى تمر بها .. هذا بالإضافة إلى الانفجار السكانى الرهيب الذى يأتى على كل تقدم فى الإنتاج ، هاتين الحقيقتين تحولان دون تعدى ما اصطلح على تسميته بحائط الفقر الذى تعانى منه الدول المتخلفة ..

إن مشاكل التحضر فى مصر تتوقف على مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها .. فاذا استمرت الاتجاهات — السكانية والإنتاجية — على ما هى عليه ، فإن مشكلات التحضر سوف يكون لها أبعد الحدود ، ولا يمكن التنبؤ أو التكهن بما يمكن أن يحدث من أضرار ..

القرية المتحضرة

دراسة اجتماعية للحوامدية

المشكلة :

أصبحت عملية التحضر فى عصرنا الحالى ظاهرة عالمية ، اهتم بها علماء الاجتماع المحدثين وخاصة أنه ما من مجتمع من المجتمعات فى عصرنا الحالى لم يتعرض بصورة أو بأخرى لتغيرات أثرت على بنائه الاجتماعى فيما يتعلق بالنظم القائمة فيه ، أو العلاقات السائدة فيه ، نتيجة لنمو المدن والمناطق الواقعة تحت تأثيرها . .

هـذا ويعرف التحضر ، بصفة عامة ، بأنه عملية إعادة توزيع السكان نتيجة للتحول الكلى للمجتمع من الأنشطة الاولية إلى الأنشطة الثانوية ، والأنشطة من الدرجة الثالثة ، ومايترتب على هذا التحول من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية. وقد تزايد الاهتمام بالتحضر عند ماظهرت الحاجة إلى توجيه هذا التحضر إلى مصلحة الجماعة ، فاتخذت الجماعات طرقاً مختلفة وفقاً لظروف كل منها فى التخطيط لعملية التحضر ، فبينما حرصت بعض المجتمعات على الإبقاء على التجانس الديموجرافى والاقتصادى للمناطق الريفية عن طريق حث الملاك على ترك العمل الزراعى والاتجاه إلى العمل الصناعى ، بإنشاء المصانع فى قلب الريف ، مما يؤدى إلى حراك مهنى دون أن يصاحب ذلك حراكا جغرافياً ، هناك مجتمعات أخرى حرصت على الإبقاء على العمل الزراعى كما هو مع امتصاص العمالة الزراعية فى الصناعة فى المواسم التى يقل فيها العمل الزراعى ، لجعلت الحراك المهنى موقوتاً بفترات معينة . . كما أن هناك مجتمعات شجعت هجرة العاملين بالزراعة إلى أطراف المدن الصناعية الكبرى ، مما يؤدى إلى حراك مهنى وجغرافى فى آن واحد على أساس الامتداد العمرانى للتجمعات الحضرية والامتصاص التدريجى للمناطق الريفية .

وفى رأينا أن من الأهمية بمكان فى ظل هذه الظروف المصطنعة ، أن يهتم الباحثين والعلماء بدراسة عمليات التحضر ونتائجها، أما عن طريق إجراء الدراسات العامة على اختلاف المستويات والاتجاهات سواء أكانت تاريخية أو فيزيقية أو ايكلولوجية أو اجتماعية .. أو دراسة القرى التى أدخل عليها التحضر عمداً أو بقصد ، والتعرف على التغيير الذى استحدثه هذا التحول فى حياة القرية والمنطقة بأسرها ..

أسباب اختيار الحوامدية مجالا للدراسة :

تعتبر الحوامدية من المناطق الريفية التى تعرضت لمجموعة من التغيرات المختلفة فهى علاوة على كونها على مسافة لا تزيد عن ١٧ كيلو متراً من مدينة الجيزة ، وبالتالى تقع تحت تأثيرها الحضارى ، فقد قامت بها منشآت صناعية هامة ومتعددة ونزحت إليها أعداد متزايدة من العمال طلبا للعمل ، وتغيرت مكانتها الإدارية ، فتحولت إلى مدينة بمقتضى قرار جمهورى صدر سنة ١٩٦٦ ، وأدخلت عليها نتيجة لذلك سلسلة من البناءات التنمية (مستشفى ، مدارس ، رصف طرق ، مشاريع إسكان .

وتعتبر الحوامدية موقفاً فريدا من وجهة نظر علم الاجتماع التطبيق ، فقد أنشىء بها مصنع تكرير السكر سنة ١٨٨١ ، وقد صاحب ذلك :

١ — تغيير ديموجرافى لم يسبق له مثيل ، فقد ارتفع عدد سكانها خلال نصف قرن مر الزمان من ٤١٥ر٢ نسمة ١٨٩٧ ، إلى ٢٩٣ر٢١ نسمة سنة ١٩٦٠ نتيجة لهجرة الكثيرين إليها من القرى المجاورة ، ومن جميع أطراف البلاد ، وخاصة من بلدة (الشيخ فضل) بعد أن أغلق مصنع التكرير بها ، مما أدى بالعاملين فيه إلى الهجرة إلى الحوامدية والاستيطان بها طلباً للعمل .

٢ — تلون الأنشطة الاقتصادية واتخاذها أشكالا غير تقليدية ، فى تعداد سنة ١٩٢٧ — وهو أول تعداد رسمى يمكن الرجوع إليه لمعرفة توزيع السكان بالقرى وفقا للنشاط الاقتصادى — كانت ملامح القرية قد بدأت فعلا تتغير ، فإن ٢٥ر٥٪ فقط من القوى العاملة بها كانوا يعملون بالزراعة بينما ٤٢ر٤٪ منها كانوا يعملون بالصناعة ، وفى تعداد سنة ١٩٦٩ انخفضت نسبة العاملين بالزراعة مرة أخرى إلى ١٨ر٤٪ لحساب العاملين بالصناعة ، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٥٣٪ من القوى العاملة بالحوامدية .

٣ — أصبحت قرية الحوامدية فى وضع غريب وشاذ فى محافظة الجيزة ، فهى من المناطق العمالية الهامة فى الجمهورية ، وهى إداريا من توابع البدرشين التى يبلغ عدد سكانها ١٦٤ر١٦ نسمة سنة ١٩٦٠ ، بينما بلغ عدد سكان الحوامدية ٢٩٣ر٢١ نسمه فى ذات التعداد . .

وقد أدى هذا التضخم والثقل العمالى الذى تميزت به الحوامدية نتيجة للمنشآت الصناعية بها إلى تحويلها إلى مدينة فى مارس سنة ١٩٦٦ .

وقد رأينا أن هذا الحدث الفريد فى علم الاجتماع التطبيقى جدير بالدراسة

خطة الدراسة :

مقدمـــة :

بينما تنظر النظرية الايكلوجية إلى كل من القرية والمدينة على أنهما قطبين متعارضين ، فان طريقة النمط المثالى التى أخذت عن ماكس فيبر تحاول أن توجه التحليل السوسيولوجى اتجاها آخر . . وإذا كانت وظيفة هذا البناء النظرى ، هى الإيحاء بمجموعة من الفروض ، فان المعرفة التى تنتج عن الأخذ به محدودة ، لأنها تركز أساس التغير فى المدينة ، وتبسط الحياة الاجتماعية نقصرها فى قطبين اثنين على حساب تنوع واختلاف المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء ،

وتهمل الوزن التاريخي للجماعات التي على درجات مختلفة من التطور ، كما يفترض النمط علاقة ليس لها قيمة تفسيرية بين الأنساق الاجتماعية والايكولوجية ، لأنه يتناسى أن التحضر كتغيير ثقافي يؤدى في النهاية إلى التميز الوظيفي للجماعة التي تخلق مجالات اجتماعية خاصة بها وتختلف عن مجالها الجغرافي .

إن تطور الواقع الاجتماعي ، سواء أكان ريفيا أو حضريا ، يؤدى إلى تغيير مشكلة البحث ، وبدلا من ثنائية القرية والمدينة ، يمكن إحلال تصور آخر هو نوع من التجزئة للبيئات الايكولوجية ، فبين القطبيين ، يمكن أن تتواجد بيئات متوسطة نصف حضرية أو ريفية حضرية ، لا هي ريفية ولا هي حضرية ولكنها مزيج بينهما ، وهي بيئة انتقال وتحولات واضحة في السلوك ، تختفي فيها حدة السمات الأصيلة للريف مثل قلة عدد السكان ، التجانس في الأدوار ، قوة علاقات القرابة ، دون أن تظهر فيها بوضوح السمات المميزة للتحضر (التمايز والتخصص الواضح بين الأفراد . . . . الخ) .

ويحلل التحضر في نهاية الأمر عن طريق متغيرات تجريبية ، تفترض قيام علاقات منظمة بينها تؤدى لا إلى طريقة واحدة للحياة ، ولكن إلى طرق متعددة للحياة تميز أنماطاً واقعية من مجتمعات على درجات مختلفة من التحضر . . فهناك إلى الآن بؤرات شبه ريفية في المدن ، وهناك نماذج حضرية تفرض نفسها بشكل متزايد على القرى ، كما أن المجتمعات الريفية لا تتحضر بأكلها . ولكن شريحة فيها هي التي تبدأ خطواتها الوئيدة نحو التحضر ، فهناك إذا استمرار بين القرية والمدينة لا تعارض بينهما .

وعلى أي الحالات ، فأى تغيير واضح وسريع ، يؤدى إلى انهيار كثير من الأوضاع القديمة ، سواء أكان ذلك في المدينة أو في القرية ، ويثير

صراعا بين القديم والجديد ، ويؤدى إلى نشأة طبقات اجتماعية جديدة ، ويسهل التقدم السريع لبعض القطاعات والتأخر الموعيج لبعضها الآخر ، فالتحضر حركة اقتصادية واجتماعية ، ذهنيه وانفعالية ، على جانب كبير من التعقيد ، تعرف باتجاهها أكثر من بدايتها .

فالتحضر يضع المدينة والقرية ، ليس فقط كحقيقتين ولكن كأسقاط مختلف من الناحية الايكولوجية لمجتمع فى تغير وتحول مستمر .

وتحاول دراستنا هذه تبين هذه الجهود الضخمة من جانب الحوامدية للتحضر مقلدة فى بادىء الأمر المدينة (الجيزة) ، ثم عد نفسها وقد تحولت إلى مدينة ، تتخذ منها القرى المجاورة لها نموذجاً يحتذى تحاكيه فى مجهوداتها لمسايرة تيار الحضارة .

١ — الهدف من الدراسة:

يحتل كل مجتمع بشرى مكاناً معينا ، وهذا المكان يخضع للتغيرات التى يدخلها عليه الأفراد الذين يعيشيون فى نطاقه وفقاً لاحتياجاتهم ومصالحهم وأهدافهم وذلك طبقاً لمفاهيم التطور وقوانينه على المدى الطويل .

غير أنه بالنسبة للحوامدية ، فالأمر لم يجر على هذا النسق التقليدى للتطور الحضارى ، وإنما اعتراها تحول مفاجىء بتحويلها من قرية إلى مدينه دون أن تستكمل لها بعد كل مقومات هذا التحول الحضارى ، وفقاً للمفاهيم التقليدية ، الامر الذى أحدث هزة عنيفة فى حياة سكانها .

وقد اهتمت الدراسة بالتعرف على رد فعل القرية والأفراد ، لهذا التغير الموجه دون أن تغفل القدر النسبي من التغير الذى يدخله الأفراد فى حياة الجماعة نتيجة للتطور العام للمجتمع الذى يعيشون بين جانبيه ، لذلك هدفت الدراسة إلى :

أولا ، التعرف على التغيرات الديموجرافية والايكولوجية والاجتماعية

والاقتصادية التي تحدث في واقع اجتماعي معين (الحوامدية) عند ما تدخل عليه سلسلة من البناءات التحتية (صناعات جديدة ، مساكن ، خدمات مختلفة) ورد فعل هذا الواقع الحي لهذه التغيرات الجذرية .

ثانياً : التعرف على رد فعل الأفراد لهذه التغيرات ومدى اكتسابهم لكثير من الخصائص الثقافية التي تميز ثقافة الحضريين، إستخدامهم للأشياء المادية طرز السلوك في المناسبات المختلفة ، الزواج ، الملبس ، الاستهلاك ، العمل ، انتشار الآراء والاتجاهات الجديدة فيما يتعلق بالتعليم بصفة عامة ، تعليم المرأة بصفة خاصة ، وتنظيم النسل المشاركة الاجتماعية ، ظهور المطامح واختلافها وتنوعها

ثالثاً مدى تقبل الأفراد أو رفضهم للنماذج الحضرية المستحدثة .

منهج الدراسة :

أن تناول أى جماعة سواء كانت حضرية أو ريفية ، بالدارسة ، يعنى الاهتمام أساساً بصورها المادية (العوامل المورولوجية والسكان) وصورها الروحية (القيم والاتجاهات والأخلاق) ، هذه الصور تتداخل معاً لتحديد الشكل المادى الجماعة ، فتؤثر في بعضها البعض بطريقة ديناميكية ، بحيث يصبح الشكل متباين عن مجموع الأجزاء ، ويجب أن نضع في إعتبارنا أن هذا الشكل يتطور ويتغير بصفة مستمرة . ومهما كان اتجاه الباحثين من دراساتهم للواقع الاجتماعي ، سواء تبينوا الاتجاه الوظيفي أو الا الاتجاه البنائي ، فإنهم يتفقون جميعاً في دراسة هذا الواقع الاجتماعي ككل.

وقد تم دراسة (الحوامدية) على مستوايين .

١ — دراسة تاريخية الحوامدية : هى بطبيعتها دراسة تمهيدية تمكن من فهم الواقع الاجتماعي الراهن ، كيف بدأ ، وكيف تطور ، وفى ظل أى ظروف ؟ وقد اعتمدت هذه الدراسة على .

— تحليل السجلات والإحصاءات الرسمية سواء أكانت على مستوى القرية أو المركز . .

— مقابلات مع أشخاص لعبوا دوراً فى حياة الحوامدية ، أو أشخاص ما زالوا يلعبون دوراً هاما بها .

— مقابلات حرة لبعض كبار السن الذين عاصروا التغيرات المختلفة التى تعرضت لها الحوامدية .

— الاخباريين . .

٢ — دراسة بنائية : وهى بطبيعتها دراسة متزامنة تحاول أن تصف وتحلل الحاضر للتعرف على وظائف البناء الاجتماعى للحوامدية ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على :

— تحليل آخر الإحصاءات الرسمية التى أصدرتها مصر :

— دراسة متعمقة لبعض أسر الحوامدية ، فى محاولة لفهم العلاقة بين تطور الحوامدية كإطار للحياة الاجتماعية ورد فعل الأفراد تجاه هذا التطور .

ونعتقد أن اعتمادنا على دراسه حالة الحوامدية إلى جانب دراستنا لعينة من الأسر دراسة إحصائية — اجتماعية متعمقة قد جنبنا أهم نقد يوجه عادة لدراسة الحالة ، وهو الانطباعية .

هذين المستويين من الدراسة — ونعنى بهما الدراسة التغيرية ، والدراسة المتزامنة ، تستقل كل منهما عن الأخرى ، ويوضع تقابلهما كفرض منهجى أساسى فهذين الاتجاهين يجب أن يتقابلا فى النهاية حتى تتمكن من فهم هذا الكل المعقد وهـذا التقابل لا يكون على مستوى الحوامدية ، ولكن بإرجاعه إلى مضمون أكثر شمولا واتساعا ، محافظة الجيزة والمجتمع المصرى بصفة عامة .

(ج) عينة الدراسة :

هناك نقطة أساسية اهتمت بها الدراسة هى موقف الجماعات المهنية المختلفة من الصراع بين القديم والجديد الناتج عن عمليات التغير السريعة التى شاهدتها وتشاهدها الحوامدية .

وقد وقع اختيارنا على مجموعتين :

١ — مجموعة المزارعين : وهى الفئة التقليدية التى ما زالت متمسكة بطرق الحياة القديمة المتوارثة من أجيال مضت (يمثلون ٤ر١٨٫٠٪ من الذكور العاملين بالحوامدية وفقاً لآخر تعداد رسمى سنة ١٩٦٩) ؛

٢ — مجموعة عمال الصناعة : التى بدأت تشكل قوة فى المجتمع الجديد . وانفتحت حياتها وطرق معيشتها على ما تتضمنه الحياة الصناعية من مكاسب ومساوىء (يمثلون ٥٣ ٪ من الذكور العاملين بالحوامدية وفقاً لآخر تعداد رسمى) .

ومع اعترافنا أن هناك جماعات أخرى جديرة بالدراسة مثل العاملين بالمهن التجارية وغيرهم ، إلا أن العينة التى تعبر عن هذا الواقع المعقد كان يجب أن تكون كبيرة جداً تتعدى إمكانيات الباحثة التى أجرت الدراسة الميدانية بمفردها .

لذلك فقد اقتصرت الباحثة على إبراز اكتساب السمات الحضرية بين المزارعين وعمال الصناعة باعتبارهما قطبى التغير ، مع الأخذ فى الاعتبار دائماً بأن بين هذين القطبين جماعات متـــدرجة ، لا هى زراعية بصورة كاملة ، ولا هى بالصناعية فى المقام الأول . . فهناك المزارعين الذين يعملون بالصناعة فى فترات الركود الزراعى ، وهناك بين عمال الصناعة من يعمل بالمصنع ، ويعمل بأرضه فى ذات الوقت .

فروض الدراسة :

وضعنا فروض الدراسة على الوجة التالى :

— أن تحول النسق الاقتصادى للحوامدية من نسق يعتمد أساساً على الزراعة ، إلى نسق يعتمد أساساً على العمل الصناعى ، تسانده الزراعة كمهنة ، وكطريقة للحياة من جانب ، والتجارة والخدمات التى تتزايد أهميتها يوماً بعد يوم من جانب آخر ، يؤدى إلى تغيرات جوهرية فى النمط الأسرى ذاته ، وذلك على المستويين البنائى والوظيفى .

— العمل بالصناعة يؤدى إلى تغير فى طريقه حياة الأفراد التقليدية ، فهو يؤثر على أنماطهم المعيشية والسلوكية والفكرية .

(د) شروط العينة :

ومن ثم قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية من أسر الحوامدية بواقع ٥ ٪ ثم اختارت عينة طبقية من هذه الأسر على أساس للمهنة ، عاملين بالصناعة ، وعاملين بالزراعة بحيث تكون نسبة التوزيع المهنى بينهما مطابقة لتمثيل العاملين بالزراعة والعاملين بالصناعة فى المجتمع الأصلى بقدر الامكان . وتكونت عينة الدراسة من ١٧٩ أسرة : ١٢٩ أسرة صناعية و ٥٠ أسرة زراعية .

النتـــائج :

يهمنا أن نقرر ، أن المحرك الأول لتحضر الحوامدية هو التصنيع . . فهذا المجتمع الصغير قد بدأ خطواته الأولى نحو التحضر ، لأنه أصبح له وظيفة صناعية وسكان من العمال . . إن نشأة مصانع السكر فى نطاق القرية الصغيرة قد ترتب عليه تغيير الأساس الاقتصادى الذى تقوم عليه القرية من اقتصاد يقوم على الأرض ومنتجاتها ، إلى اقتصاد نقدى يقوم على الأجر وأنشطة متنوعة غير زراعية أخذت تتضخم يوماً بعد يوم على حساب الأنشطة الزراعية التقليدية .

وإلى جانب هذا العامل الخارجى ، وجد محرك آخر دفع بعجلة التغير ، متمثلا فى جهود الإدارة المحلية والإنجازات التى حققتها بالحوامدية معتمدة أساساً على الجهود الذاتية للأهالى . وهذا المحرك إذا كان أيضا محركا خارجيا ، لأنه فى رأينا عبارة عن تخطيط موجه من جانب الدولة لتنمية هذا القطاع العمالى الهام بالجمهورية والنهوض به . . إلا أنه فى ذات الوقت يعد محركا داخليا ، لأنه اعتمد فى نجاح إنجازاته على الجهود الذاتية للأهالى الذين تجاوبوا معه تجاوبا يمكننا من أن نقول أنه الأول من نوعه فى تاريخ الأدارة المحلية بمصر ، فقد تبرعوا بالمال وبالجهد وبالأرض لتنفيذ برامج التخطيط ومشاريع الإسكان وسد احتياجات الأهالى من الخدمات المختلفة .

والتخطيط أيا كان اتجاهه ، يعنى تغيير . ، وإغفال هذه الحقيقة والتقليل من أهميتها ، يعنى إغفال سمة أساسية للواقع الاجتماعى والسوسيولوجى ، وإذا كان التحول الاقتصادى للبيئات الريفية تدريجى ، فان التخطيط يؤدى إلى تغير مرحلى ، وملاحظة الظواهر السوسيولوجية فى هذه المراحل الانتقالية مهم للغاية بالنسبة للباحث السوسيولوجى .

تعتبر الحوامدية ، بالرغم من تغيير وضعها الإدارى ، قرية كبيرة ، مكونة من عدة عزب لم تكتمل بعد المقومات الحضرية والاجتماعية والثقافية التى تجعل منها مدينة من المدن الصغرى بجمهورية مصر العربيه .

فما زالت نسبة كبيرة من السكان تعيش على منتجات الأرض ، وتتخذ الزراعة طريقة الحياة ، لذلك تميل إلى اعتبارها قرية كبيرة تتجه بخطوات ثابتة نحو التحضر ، ويتفاوت إيقاع انساب سكانها للثقافة الحضرية تفاوتا لا مبالغة فيه ، فى الانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الانتقالى الذى نميل أن توصف به المرحلة التى تمر بها الحوامدية اليوم .

وهذه المرحلة الانتقالية تقدم لنا نماذج مختلفة من التغيرات ، فبعضها تغيرات فى الدرجة ، وبعضها تغيرات فى طبيعة الظاهرة نفسها ، فان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تم بها الحراك المهنى بالحوامدية فريدة من نوعها ، لأنه حدث حراك مهنى واسع النطاق دون أن يصاحب بحراك جغرافى . . فقد حدث حراكا من المهن الزراعية إلى المهن غير الزراعية ، دون أن يصاحب ذلك حراكا من البيئة الريفية إلى بيئة أخرى حضرية ، وكانت النتيجة ، احتفاظ العمال لمحال إقامتهم وبطريقة معيشتهم التقليدية . . وقد بدت الأسر الصناعية وكأنها تعيش فى إطار مادى لم يبنى خصيصا لها ، فإن الغالبية العظمى من هـذه الأسر تعيش فى مساكن دون المستوى ، تنقصها المرافق والخدمات ، ويدخل يكفى لسد المتطلبات اليومية العاجلة ، وهم ليسوا بالريفيين ، ولا هم بالحضريين ، فهم يعيشـون هذه الحياة وتلك ، ولا يجدون فى كل منها إمكانيات التعبير عن أنفسهم .

ويمكننا إجمال أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة فيما يلى :

إن النظر إلى البناء الأسرى فى القطاعات الريفية على أنه بناء ستاتيكى لم يتغير أو يتغير ببطء شديد ، فيه كثير من عدم الواقعية والمغالطة ، وبصفة عامة غير مقبول اليوم . . فمع احتفاظ الأسرة فى الحوامدية ، سواء أ كانت أسرة زراعية أو أسرة صناعية بأهميتها وقوتها وحيويتها ، إلا أنها تعيش اليوم تحولات عنيفة بنائيا ووظيفيا .

— أدى تحول النسق الاقتصادى لحوامدية من نسق يعتمد أساسا على الزراعة إلى نسق يعتمد أساسا على العمل الصناعى ، وتساندة الزراعة كمهنة ، وكطريقة فى الحياة من جانب ، والتجارة والخدمات التى تزداد أهميتها يوما بعد يوم من جانب آخر ، إلى تغيير النمط الأسرى ذاته ، بحيث أخذت الأسرة النووية تحل شيئا فشيئا مكان الأسرة الممتدة (٥٨٫٨٪ أى ١٠٣ أسرة) .

— هناك اتجاه متزايد إلى ترك الحرية للشباب فى اختيار شريكة حياته بنفسه ، ٣٩ر٦٪ (١٧١ اسرة) ، وأخذ رأى الفتاة فى الزوج المتقدم إليها ٦٢٪ (١٩١ أسرة) .

— السلطة لم تعد مركزة فى يد الأب بحكم أنه مالك للأرض أو مستأجر لها ، إذ يندر أن تتواجد أسر زراعية لا يوجد من بين أعضائها من يعمل بغير العمل الزراعى .

— اتجاه الآباء إلى تعليم أبنائهم أصبح واضحاً فى الأسر الزراعية ، فالمزارعين أصبحوا يشجعون اليوم أبناءهم على ترك العمل الزراعى متى اتضح ميلهم واستعدادهم للدراسة ، وهم يعبرون عن ندمهم لأن فرص التعليم فاتتهم أو أن الأسرة فى الماضى لم تكن تهتم بتعليم أبنائها ، وإتاحة هذه الفرصة لهم . .

— الدخل العام للأسرة ، حتى الأسر الزراعية ، لم يعد يعتمد على الأرض فقط ، فإن عمل بعض الأبناء فى وظائف كتابية أو فى المصانع ، يعنى دخل إضافى ، ويعنى شيء من الاستقلال بالنسبة للأبناء .

— يرحب الآباء باستقلال أبنائهم عنهم ، نظراً للخلافات التى تنشأ من المعايشة وإن كان هذا الترحيب أوضح لدى الأسر الصناعية عنه لدى الأسر الزراعية .

— كانت القرابة تشكل شبكة كبيرة من الاعتماد والتعاون المتبادل بين أعضاء العائلة الكبيرة ، وكانت الحياة الاجتماعية وكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية تنتظم حول علاقات القرابة ، تفضيل الزواج من الأقارب للمحافظ على الأرض ، الاعتماد على الأقارب فى حل الأزمات المالية ، الترفيه فى نطاق العائلة

والأقارب ، إلا أن علاقات القرابة حتى لو أنها ما زالت قوية اليوم ، وتحتل مكانة هامة فى حياة الأسر ، إلا أنها أصبحت إختيارية أكثر منها إلزامية ، فلم يعد يستمد الشخص منها مكانته فى المجتمع ، بل إن الصفات الشخصية المرتبطة بالإنجاز والعمل والتعليم والأخلاق هى التى يستمد منها الشخص مكانته فى المجتمع . .

— بدأت علاقة الجوار وعلاقات الصداقة والزمالة تتخذ مكانها إلى جانب علاقات القرابة ، وأخذت الأسر تندمج فى المجتمع بواسطة هذه العلاقات الاجتماعية المتعددة .

— أدى تغير الأساس الاقتصادى فى الاسر إلى تغير العلاقات الأسرية فبدأت المرأة تتولى مسئولية الإنفاق على المنزل وتشارك فى اتخاذ القرارات الهامة فى الأسرة ، فبدأت نظرة الرجل إلى المرأة تتغير ، وانعكس ذلك على علاقته بها ، كما تغيرت وظيفة المرأة فى الأسرة ، بصفة عامة ، وفى الأسرة الصناعية بصفة خاصة ، فان استخدامها للآلات الحديثة فى الطهى مثلا قد سهل عليها الكثير وتغيرت طريقة الطهى ذاتها ، وأكتسبت الأسرة الصناعية كثير من العادات الغذائية الجديدة التى لم تكن معروفة من قبل ، (استخدام المسلى الصناعى ، شراء الخبز ، تنوع الأطعمة .. الخ) .

كذلك تغيرت العلاقة بين الآباء والأبناء ، فبدأ الآباء يتقربون من أبنائهم لأنهم تعلموا وأصبحوا أكثر وعياً عن ذى قبل أما الشباب ، فقد قل احترامهم للآباء ، ولم يعد يهتمون إلا بمصلحتهم فقط ، وتغيرت أهتماماتهم ، فأصبح التعليم والمظهر أهم ما يشغل تفكيرهم ..

— أما الفتيات فان اهتماماتهن تنصب أساساً على الملبس ، فالزواج ، ثم التعليم . .

ـ أدى تغير الأساس الإقتصادى من اقتصاد زراعى إلى اقتصاد متنوع يتركز على أنشطة متعددة إلى تفتح مجتمع الحوامدية للعالم الخارجى ، وهذا يعنى امتصاص المجتمع لنماذج ثقافية جديدة ، ويعكس درجة توافقه أو مواكبته للتغير وقد أتضح ذلك بالنسبة المساكن ، وما أخذ يتوافر فيها من مرافق وأدوات حديثة الطهى بصفة خاصة لدى الأسر الصناعية ، بالنسبة لأنماط الاستهلاك (الخبز ، الطهى بالمسلى الصناعى ، الأثاث والملابس) ، ومع ذلك فهناك نسبة كبيرة من ميزانية الأسر تختص فى الإنفاق على الطعام على حساب بنود الميزانية الأخرى . . فأى زيادة فى الدخل توجه إلى الاستهلاك الذى لم يصل بعد إلى حد الإشباع .

ـ أدى تغير الأساس الاقتصادى التى تقوم عليه الحوامدية إلى تغير فى سلم القيم التقليدية التى كانت سائدة ، وإلى إيجاد نسق قيمى آخر يعطى أهمية لقيم جديدة لم تكن معروفة من قبل ، كالتعليم والمال والمظهر والأخلاق .

(فالأرض) لم تعد لها القيمة الاجتماعية والاقتصادية التى كانت لها فى الماضى فقد حلت مكانها قيم أخرى ، وفقدت بذلك الأرض مكانتها فى سلم القيم ، حيث لم تعد لها المرتبة الأولى التى دأبنا على الاحتفاظ بها لسنوات طويلة ، فقد سادت القيم الشخصية التى ترتبط بالشخص ، كشخص ، ولم تعد صفات الأسرة كـكل هى التى لها القيمة الأولى فى نظر الناس ولكن القيمة الشخصية والإنجازات الفردية أصبحت لها المقام الأول فى اهتمامات الأفراد ويأتى التعليم على أعلى سلم القيم ، فهو قيمة اجتماعية يحرص الآباء على توفيرها لإبنائهم الذكور منهم والإناث .

خلاصة القول . . . أن الحوامدية تتحضر ـ وسوف تتحضر ـ وهذا التحضر يحدث فيها أكبر تحول وأكبر تقدم فى تاريخها . . إن الحوامدية تتحرك إلى الامام ، وهذا واضح فى علاقات الفرد مع نفسة ، ومع الآخرين ، ومع العالم

المحيط به ، ولكنها لا تتحول نحو توازن ثابت ، بل نحو مستقبل كله مشاكل . .
فالتحضر دائماً مصحوب بأزمة بين ما هو جديد وما هو قديم . . وإذا كانت
أزمة الحوامدية إلى الآن محدودة ، لأن السكان ما زالوا فى مرحلة تفاخر بما
وصلت إليه بلدتهم ، وبالإنجازات التى حققتها بها الإدارة المحلية ، ويقبلون
بدرجات متفاوتة فى الأخذ بكثير من العادات الحضرية نتيجة لاقتصاد الفقر
الذى كانوا يعيشون فيه ، إلا أن الحوامدية تشعر بالمشكلات الاجتماعيـــة
والاقتصادية والثقافية التى تقبل عليها وفى مقدمتها ، مصير الطبقة الزراعية التى
ما زالت تعيش على منتجات الأرض التى تندمر وتترقب نهايتها ، نتيجة لتقلص
حجم الأرض الزراعية لحساب مشاريع الإسكان .

إن مستقبل الحوامدية يشير إلى أنها سوف تكون مدينة عمالية يتجه أبناؤها
أكثر فأكثر نحو التعليم ونحو العمل ، فما مصير هذه الطبقة الزراعية التى يزحف
عليها العمران والتحضر . . ؟ وما مصير رؤوس الأموال التى تمثلها . . ؟ وهل
يمكن إقناع هذه الطبقة باستثمار رؤوس أموالها فى مجال الصناعة مثلا . . ؟ حيث
أن أبناء الحوامدية يشاركون فى العمل الصناعى بعملهم فقط ، ولم يحدث استثمار
لرؤوس أموال فى مجال الصناعة ، إلا فى أضيق الحدود . .

وكذلك الصراع بين الأجيال القديمة المتعلقة بأهداب التقاليد المتوارثة المنحدرة
إليها عبر أجيال بعيدة من التخلف والفقر والجهل ، وتقاوم بذهن وعى كل رغبة
فى التغيير ، وتنظر إليه نظرة شك وارتياب ، والشباب المتعطش إلى العلم والعمل
والاستهلاك والأخذ بأنماط وأساليب جديدة للحياة تتعارض مع قيم آبائه
وتقاليده وحيرته بين واجب الولاء والطاعة لآبائه وآماله وطموحه ، نحو
مستقبل أرحب .

وبالإضافة إلى ذلك ، نجد المرأة التى لا زالت محبوسة فى سياج من العادات

والتقاليد البالية والتى سوف تجد نفسها رغم تمامت وعلت ، وهى ما زالت تحت سيطرة الآب والأخ والزوج .

هل ستستطيع أن توائم نفسها بين القيم الجديدة التى نهلت منها ، وبين التقاليد فى مجتمعها المفروضة عليها . . ؟ أم أنها سوف تتحرر وتتمرد عليها ؟ وهل سيساعدها الإيقاع الحضرى لهذا المجتمع فى ذلك أم لا . . ؟

تساؤلات وراء تساؤلات ، تثور دون أن تلقى إجابات فورية شافية . . وهو أمر طبيعى وحتى بالنسبة لمجتمع يحدث به هذا التحول الايكولوجى والسوسيولوجى فى مثل ومضة الزمان التى مرت على الحوامدية بين الأمس الذى كانت فيه قرية يغلفها ظلام التخلف ، واليوم الذى أصبحت فيه مدينة تأخذ بأهداب العصر .

المراجـــع

المراجع العربيـــة

١ ـــ الحسينى (السيد محمد) ومحمد (محمد على) ، الفروق الريفية ـ الحضرية فى بعض الخصائص السكانية ، : تحليل إحصائى فى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧١ .

٢ ـــ د. حجازى (عزت) ، القاهرة ، دراسة ظاهرة التحضر ـ المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٣ ـــ زكى (جمال) ، فهمى (نهى) ، ، دراسة الأوضاع السكانية فى ريف محافظة الجيزة ، فى المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، عدد خاص ، المجلد الثانى ، ١٩٦٥ .

٤ ـــ سلطح (محمد على) ، الصناعات الريفية لمحافظة الجيزة وتطورها وآثارها ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٥ ـــ عوده (محمود) ، ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثانى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٦ ـــ مجاهد (هـدى) ، فهمى (نهى) ، ، التنميط فى المجتمعات القروية ، ، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وحدة بحوث الريف ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٧ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٨ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : «تقدير سكان جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩» ، مرجع رقم ٢ - ٢١٣ ، القاهرة .

٩ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء : «التعداد الزراعى لعام ١٩٦٠» الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٦٥ .

١٠ — الجهاز التنفيذى لتنظيم الأسرة ، «تقرير عام ١٩٦٦» ، القاهرة .

١١ — المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ، «خطة عمل السنة الأولى» ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ .

١٢ — جمعية الدراسات السكانية ، «تقرير عن أعمال جمعيـــة الدراسات السكانية» ، القاهرة ، مايو ١٩٦٠ .

١٣ — مصلحة الإحصاء والتعداد ، «تعداد سكان القطر المصرى ١٩٠٧» ، الجزء الأول ، جداول القرى ، القاهرة ١٩٠٩ .

١٤ — مصلحة الإحصاء والتعداد : تعداد سكان القطر المصرى ١٩٢٧ ، مديرية الجيزة ، الجزء الأول ، جداول القرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٢٩ .

١٥ — مصلحة الإحصاء والتعداد : تعداد سكان القطر المصرى ١٩٣٧ ، مديرية الجيزة ، الجزء الأول ، جداول القرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٢ .

١٦ — مصلحة الإحصاء والتعداد : تعداد سكان القطر المصرى ١٩٤٧ ، مديرية الجيزة ، الجزء الأول ، جداول القرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٣ .

١٧ — مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان ، ١٩٦٠ ، الجزء الأول ، محافظة الجيزة ، الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .


Bibliotheca Alexandrina
06875587